جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أثر الاستثمار في التعليم على الأداء الاقتصادي

حالة الصين

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتان :

– بن أحمد سومية

– عبدوس جهاد

الأستاذ المشرف :

– أمين حواس

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....:

السنة الجامعية: 2015–2016

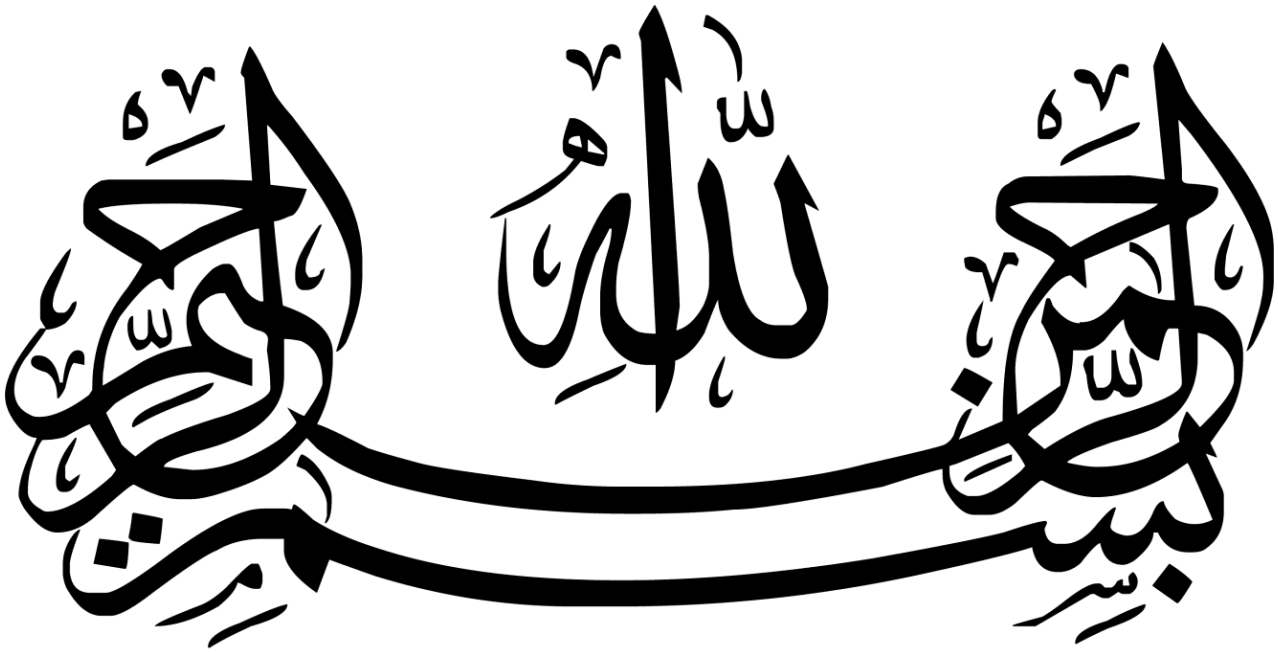
بسم الله الرحمن الرحيم

شکر و تقدیر

شكر وتقدير

الحمد لله أقصى مبلغ الحمد، والشكر لله من قبل ومن بعد

والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه ومن والاه

أما بعد، فنتقدم بالشكر الكثير والاحترام الغفير لأستاذنا المشرف الأستاذ

" أمين حواس "

نشكره على تكريس وقته وجهده في ارشادنا وتقديم النصح والتشجيع لانجاز هذا العمل، فكان لنا خير عون في الوصول إلى النتائج المرجوة فله من الله المثوبة والاحسان.

ونتقدم بجميل العرفان والتقدير والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة مذكرتنا، وإننا على يقين بفيض علمهم وآرائهم السديدة.

ونشكر كل من بذل معنا جهدا ،ووفر لنا وقتا، ونصح لنا قولا، نسأل الله أن يجزيهم عنا كل خير.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول : علاقة التعليم بالأداء الاقتصادي	
مقدمة	08
المبحث الأول : حقائق حول التعليم في العالم	09
المطلب الأول: تطور وتقدم التحصيل العلمي في العالم	09
المطلب الثاني : محددات التحصيل العلمي	16
المبحث الثاني :مفاهيم عامة حول الاستثمار في التعليم	19
المطلب الأول : تعريف الاستثمار في التعليم	19
المطلب الثاني : علاقة التعليم بالمتغيرات الاخرى	20
المطلب الثالث: مصادر تمويل الاستثمار التعليمي	22
المبحث الثالث: الاساس النظري للعلاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي	24
المطلب الأول : استعراض الادبيات	24
المطلب الثاني :نموذج Uzawa -Lucas	28
خاتمة	31
الفصل الثاني: لمحة عامة حول الاقتصاد الصيني	
مقدمة	33
المبحث الأول: نهوض العملاق النائم	34
المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي في الصين (1978–1992)	34
المطلب الثاني : سياسات الإصلاح منذ 1992 إلى وقتنا الحاضر	36

المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الصين	37
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني	41
المطلب الأول: عملية التحول الهيكلي	41
المطلب الثاني : الموازنة العامة، معدلات التضخم وسعر الصرف	43
المطلب الثالث: التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر	45
المبحث الثالث: تفسير معجزة النمو الاقتصادي في الصين	48
المطلب الأول : سياسات الإصلاح الاقتصادي 1978-1993	48
المطلب الثاني: التركيز القوي على الاستثمارات العامة في الخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية	51
المطلب الثالث: الترقية الصناعية و الابتكار التكنولوجي	52
خاتمة	54
الفصل الثالث : دور التعليم في النمو الاقتصادي الصيني	
مقدمة	56
المبحث الأول : واقع التعليم في الصين	57
المطلب الأول: مراحل التعليم في الصين	57
المطلب الثاني : إصلاح و تحديث نظام التعليم في الصين	62
المطلب الثالث: الانفاق على التعليم في الصين	65
المبحث الثاني: الدراسات التجريبية حول مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي	67
المطلب الأول : الدراسات العالمية حول مساهمة التعليم في النمو	67
المطلب الثاني: الدراسات حول مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي للصين	69
المبحث الثالث: دور التعليم في النمو الاقتصادي في الصين(استخدام منهجية محاسبة النمو)	74
المطلب الأول: اطار محاسبة مصادر النمو	74
المطلب الثاني: التعليم ومصادر نمو GDP في الصين	79
المطلب الثالث:التعليم ومصادر إنتاجية العمل في الصين	82
خاتمة	85
الخاتمة العامة	87
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	صفحة
1.1	المعدل التعليمي الاجمالي للسكان البالغين 15سنة فما فوق مقارنة بالمناطق	10
2.1	الاحصائيات العالمية للجنسين (1950–2010)	11
3.1	محددات التحصيل العلمي	18
1.2	نمو الناتج المحلي في الصين (1978–2011)	38
2.2	تطور الصادرات،الواردات، والميزان التجاري للصين (2000–2010)	46
3.2	الاستثمارات العمومية عبر عينة من البلدان	51
1.3	الطلاب الصينيين المتوجهين للدراسة في الخارج	63
2.3	عدد الطلاب الأجانب في الجامعات الصينية للفترة (2000–2010)	64
3.3	المصادر العامة للانفاق التعليمي في الصين للفترة (1980–2001)	65
4.3	المصادر الخاصة للانفاق التعليمي في الصين لسنة 2009	66
5.3	أهم الدراسات التجريبية حول تأثير التعليم في النمو الاقتصادي للصين	72
6.3	مصادر نمو GDP(نسبة مؤية)	80
7.3	المساهمة في نمو انتاجية العمل	82
8.3	مساهمة انتاجية العمل في نمو GDP(٪)	83

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	متوسط سنوات التمدرس حسب مستوى التعليم	13
2.1	التحصيل العلمي الاجمالي للسكان البالغين 15سنة وما فوق	14
3.1	نسبة السكان دون تعليم (15سنة وما فوق) حسب العمر	15
1.2	الحصص القطاعية لـ (a) GDP و (b) العمالة في الصين (1978– 2010)	41
2.2	نسبة التحضر في الصين (1949 – 2008)	42
3.2	الموازنة العامة للفترة (2012–2013)	43
4.2	نمو التضخم في الصين للفترة (2013–2014)	44
5.2	سعر الصرف للسنوات 2013 إلى 2016	45
6.2	تطور التجارة الخارجية الصينية(1979– 2010)	47
7.2	حجم الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة (1985–2010)	47
8.2	النمو السنوي لـ GDP الحقيقي و معالم السياسة منذ 1979	49
1.3	عدد الأطفال عند سن 5 سنوات حسب الهيئة للفترة(2007–2014)	58
2.3	عدد السكان في مستويات التعليم حسب العمر و الطور الدراسي في الصين (2014)	58
3.3	معدلات التحصيل في مدارس التعليم المتوسط في الصين وبعض الدول المجاورة لها	60
4.3	عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات ما بين سنة 1990 وسنة 2011	61
5.3	نسبة التحاق بالتعليم العالي حسب الجنس للفترة (1980–2010)	62
6.3	الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	67

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إن لمستوى التعليم علاقة وثيقة بالأداء الاقتصادي حيث تميل المجتمعات ذات مستوى التعليم العالي إلى أن تكون أكثر انتاجية، وذلك يعود إلى قدرة العمال فيها على القيام بالمهام التي تتضمن معرفة كيفية القراءة والكتابة. وللتعليم دور هام وحاكم في النمو الاقتصادي ،وفي الارتقاء بالقدرة التنافسية لمختلف دول العالم ، وهذا ما أكدته مختلف نظريات النمو الاقتصادي (الكلاسيكية، النيوكلاسيكية والحديثة) وخاصة نماذج تراكم رأس المال البشري، التي استطاعت أن تعزي الاختلافات في الدخول ومعدلات النمو الاقتصادي فيما بين الدول إلى تراكم رأس المال البشري الذي يتكون من القدرات والمهارات والمعرفة من عمالة ومهارة. وجدير بالذكر أن رأس المال البشري يتراكم كلما أصبح كل جيل أكثر معرفة وتعلما وتدريبا من الجيل الذي سبقه فكلما زاد رصيد الأفراد القادرين على البحث والتطوير زادت وتسارعت معدلات النمو. فالتعليم من أهم المحددات المؤثرة في النمو وزيادة الانتاجية في الأجل الطويل وهذا ما أثبت في العديد من النماذج.

الموضوع الرئيسي لهذا البحث هو العمل على ايجاد علاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. حيث يؤكد العديد من الاقتصاديين على أهمية التعليم وقد أظهروا التطبيق والجدية في الدراسات والأبحاث أثناء الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث قام بعض الاقتصاديين بقياس العائد من التعليم وأشاروا إلى أن التعليم يساهم بشكل أو بآخر في النمو الاقتصادي، وقد أكدت الدراسات أن التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل القومي وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية الأيدي العاملة، وقد ظهر ذلك من خلال دراسة العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك محددات تواجهها التنمية البشرية تتمثل في الايرادات الحكومية وحجم السكان المدرجين في التعليم العام ومخرجات التعليم الجامعي ، وهنا فإن الدول تسعى جاهدة للإنفاق في هذا الميدان عن طريق مصادر تمويل داخلية وخارجية وذلك من أجل تطوير التعليم وتحقيق التنمية المنشودة. ومن هنا يمكننا الحديث عن التقدم الذي أحرزته دول العالم في هذا المجال، فاستنادا إلى الدراسات يمكننا تلخيص بعض التطورات الهامة التي تمثل سعي التقدم الذي قامت به البلدان النامية في تحقيق أعلى مستويات من التحصيل التعليمي فنلاحظ أن هذه الأخيرة قد نجحت في خفض معدلات الأمية خاصة في أوساط الأصغر سنا، ومن هنا معظم تحقيقاتها تتم في الطورين الابتدائي والثانوي، أما البلدان المتقدمة قد شهدت تحسنا كبيرا في نسب استكمال

والالتحاق بالطورين الثانوي والجامعي. وقد ظهرت أدبيات اقتصادية تناولت العلاقة الموجودة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

والصين منذ بدايتها التنموية حرصت على اصلاح التعليم وتعميمه على أفراد الشعب الصيني بعدما كان مقصورا على فئة معينة من المجتمع ،وعملت على رفع نسبة الالتحاق بالمدارس ،وفي غالبية المدارس كان يربط النظري بالتطبيقي في المناهج التعليمية حيث أنشأت الصين في معظم مدارس المدن مصانع صغيرة يعمل فيها عمال حقيقيون ويباع انتاجها في الأسواق وتخصص عوائده لتطوي المدارس. ومن أبرز مظاهر الانفتاح التعليمي في الصين التبادل التعليمي بين الصين والخارج، ولقد كان للاصلاحات في الصين دور هام في التغير العميق في نظام تمويل قطاع التعليم حيث اعتمدت الصين منذ 1980 نوعين من الاصلاحات المالية الرئيسية للتعليم تمثلت في سياسة تنويع ايرادات المدارس المنجزة، ولامركزية السلطات المسؤولة عن تمويل وتشغيل المدارس. وتسعى الصين من خلال اصلاحاتها في التعليم إلى انتاج عمالة ذات كفاءة وخبرة قادرة على تحريك عجلة التنمية نحو القمة، وذلك عن طريق سياسة ترشيد الموارد البشرية.

الاشكالية:

من خلال ما سبق نخلص إلى طرح الاشكالية التالية التي ستكون منطلق لدراستنا

ما مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي للصين؟

ولمعالجة هذه الاشكالية ومن أجل معرفة أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الصين يجدر بنا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يختلف تأثير التعليم على معدلات النمو الاقتصادي من بلد لآخر؟
- ما هي مصادر النمو الاقتصادي في الصين؟
- ما مدى تأثير الاستثمار في التعليم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الصين؟

فرضيات البحث:

على ضوء الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية برزت عدة فرضيات تمثل اجابات أولية للتساؤلات الفرعية، ويمكننا صياغة هذه الفرضيات على النحو التالي:

– من المتوقع وجود عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تساهم في اختلاف تأثير التعليم على النمو الاقتصادي من بلد لآخر.

– من المحتمل توافقا مع دراسات سابقة حول نفس الموضوع أن يساهم تراكم رأس المال المادي بالحصة الأكبر في أداء النمو الاقتصادي للصين مقارنة بعنصر العمل والتقدم التكنولوجي حسب منهجية محاسبة النمو.

– يبدو أن مساهمة الاستثمار في التعليم لا يزال في مستوياته المتدنية ولم يرقى إلى دوره الحاسم كأحد العوامل المحركة للنمو الاقتصادي في الصين.

أسباب اختيار الموضوع:

بالاضافة إلى الرغبة الشخصية والفضول الزائد للتعرف على المستجدات الطارئة حول الموضوع ، هناك دوافع موضوعية منها:

– الحداثة النسبية لموضوع الاستثمار في التعليم ومحاولة اثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع.

– قلة الدراسات والأبحاث الأكاديمية والعلمية على المستوى العربي التي عالجت هذا الموضوع.

– الاهتمام المتزايد الذي حظي به الموضوع ومازال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين في مختلف بلدان العالم.

– نظرا لما في هذا الموضوع من أهمية بالغة عالميا ولما أصبح يكتسيه من أدوار هامة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أهمية و أهداف الموضوع:

إن دراسة أثر الاستثمار في التعليم على الأداء الاقتصادي سواء من الجانب النظري أو التطبيقي ترمي إلى مجموعة من الأهداف الهامة نوجزها في النقاط التالية:

– دراسة الاطار النظري للموضوع من خلال عرض الأدبيات التي حاولت تفسير الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي.

– الأهمية التي يكتسبها التعليم ومدى مساهمته في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

- معرفة النهج المتبع للنهوض بالاقتصاد الصيني ومحاولة فهم متغيراته من أجل الاستفادة منها مستقبلا.

- محاولة التأكد من الدور الذي يلعبه التعليم كأحد أهم العوامل المساهمة في التطور الاقتصادي.

- تحديد مختلف نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الصيني ومدى اعتماد الصين على التعليم كأحد العوامل المؤثرة في النمو.

- المساهمة في إثراء البحوث حول الاستثمار في التعليم.

المنهج المستخدم وحدود الدراسة:

بالنظر الى طبيعة الموضوع محل الدراسة سنعمد إلى استخدام المنهج النظري الرياضي ،بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي ،حيث قمنا بالتطرق لمحاولة إيجاد العلاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتمثل استخدام المنهج التحليلي لوصف مختلف اتجاهات جوانب الاستثمار في التعليم على الصعيد الدولي و قمنا بإتباع المنهج التحليلي الكمي المشتمل على منهج محاسبة النمو "Growth Accounting" خلال الفترة 1990-2014 لدراسة مدى مساهمة التعليم (من بين عوامل الإنتاج الأخرى) في النمو الاقتصادي في الصين..أما مصادر البيانات فهي عموما عبارة عن مجموعة من المراجع من الكتب و الأبحاث و تقارير المنظمات العالمية المختلفة و المتخصصة و التقارير الدولية و الحكومية، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأكاديمية و العلمية و التي أجريت لأغراض مختلفة.

الدراسات السابقة:

نظرا لانعدام الدراسات حول التعليم والنمو الاقتصادي في الصين باللغة العربية اعتمدنا فقط على الدراسات الأجنبية حول العلاقة بين والتي سنذكر منها:

- دراسة Berthelemy, J. and Démurger, S.(2000). بعنوان Foreign Direct Investment and Economic Growth: Theory and Application to China. . وقد قامت بدراسة مدى تأثير التعليم على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1969-1985 . عن طريق استخدام طريقة العزوم المعممة كطريقة للتقييم، وكانت من أهم نتائج هذه الدراسة أنه لا يوجد للتعليم ولا لرأس المال المادي أي تأثير على النمو في الصين ، ولكن هناك تأثير كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للصين.

- دراسة Fleisher, B. M. and Chen, J.(1997). بعنوان The Coast-NonCoast Income Gap Productivity and Regional Economic Policy in China. تبين من خلال دراسته لمدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي الصيني خلال الفترة 1979-1993 والتي استخدمت طريقة الانحدارات كطريقة للتقييم، أن هناك علاقة ايجابية بين التعليم الجامعي، النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي وأن هناك ارتباط ضئيل بين التعليم الثانوي والنمو الاقتصادي.

- دراسة Cai, F., Wang, D. and Du, Y. (2002). بعنوان Regional Disparity and Economic Growth in China. The Impact of Labor Market Distortions. والتي قامت بدراسة دور التعليم في النمو الاقتصادي الصيني للفترة 1978-1993 . واستخدمت طريقة المربعات الصغرى المعممة المرنة كأداة للتقييم. وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي لكل من التعليم (ممثلا لرأس المال البشري) ورأس المال المادي على النمو الاقتصادي، وأن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تؤثر سلبا على معدلات النمو للسنوات اللاحقة، ومن هنا استنتجوا أدلة على التقارب الشرطي في النمو الاقتصادي.

بناءا على ماسبق تعمل هذه الدراسة على تحديد مدى مساهمة التعليم (ممثلا لرأس المال البشري) في النمو الاقتصادي في الصين.

خطة وتبويب العمل:

وفقا للفرضيات السابقة وما تقدم ، وبغية تحقيق الهدف المتوخى من وراء هذه الدراسة ،فقد اقتضى منهج البحث أن تشمل هذه الدراسة مقدمة وثلاث فصول وخاتمة:

حيث سنبين في الفصل الأول علاقة التعليم بالأداء الاقتصادي ،من خلال عرض بعض الحقائق حول التعليم في العالم من تطور للتحصيل العلمي ومحددات الالتحاق بالمدارس ،ومن ثم التطرق إلى مفهوم الاستثمار في التعليم وعلاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية ومصادر تمويل هذا الاستثمار. وفي آخر الفصل نستعرض أهم الأدبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة الموجودة بين التعليم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وفي الفصل الثاني سنحاول عرض لمحة عامة حول الاقتصاد الصيني ،وذلك بالتطرق إلى مراحل الاصلاحات الاقتصادية في الصين مع ذكر الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية وسنقوم بتقديم دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني من نمو اقتصادي وتحول هيكلي وموازنة عامة إضافة إلى التجارة الخارجية

والاستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا سنحاول تفسير معجزة النمو الاقتصادي Growth Miracle في الصين وهذا من خلال عرض عوامل أساسية أهمها سياسة الاصلاح الاقتصادي، التزام الحكومة والاصلاح على النمط الصيني، التركيز القوي على الاستثمارات العامة في الخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية والترقية الصناعية والابتكار التكنولوجي.

أما في الفصل الثالث سنقوم باستعراض واقع التعليم في الصين ومجمل الدراسات التطبيقية التي أثارت موضوع الاستثمار في التعليم ومدى ارتباطه بالنمو الاقتصادي من خلال استعراض أهم الدراسات العالمية وكذا الدراسات حول الصين، لنصل في الأخير لمعرفة مدى مساهمة التعليم في عملية محاسبة النمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

علاقة التعليم بالأداء الاقتصادي

مقدمة

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم الاستثمارات التي تلعب دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة عند التركيز على التعليم والتدريب حيث يؤكد العديد من الاقتصاديين على أهمية التعليم، وعلى الرغم من ظهور التطبيق والجدية في الدراسات والأبحاث أثناء الخمسينات والستينات من القرن العشرين، حيث قام بعض الاقتصاديين بقياس العائد من التعليم وأشاروا إلى أن التعليم يساهم بشكل أو بآخر في النمو الاقتصادي، وقد أكدت الدراسات أن التعليم له مساهمة مباشرة في زيادة الدخل القومي الوطني، وذلك عن طريق رفع كفاءة وانتاجية الأيدي العاملة، وقد ظهر ذلك من خلال دراسة العلاقة بين التعليم ونمو الاقتصاد، وأيضا نمو الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول المختلفة، وعليه فإن نمو تلك المجالات مرتبط بمدى القدرة على اعداد وتنمية المورد البشري، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك محددات تواجهها التنمية البشرية تتمثل في الايرادات الحكومية وحجم السكان والمدرجين في التعليم العام ومخرجات التعليم الجامعي. كما أن التنافس في ظل عالمية السوق يعتمد بالدرجة الاولى على تنمية الموارد البشرية التي تعتمد على الابداع ، الابتكار ، التحدي التكنولوجي و استثمار المعلومات لكونها المصادر الرئيسية لإعداد وتنفيذ استراتيجيات المنظمة للتكيف مع التحديات الجديدة و المستمرة . كل هذا أكسب الموارد البشرية أهمية كبرى ، مع التطور الذي عرفه العالم في مجال المعلومات و الاتصالات في العقد الاخير من القرن الماضي ،ومع انتشار الدراسات حول البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية الاخرى ، اصبح من الممكن دراسة و تحليل تمويل الاستثمارات في مجال راس المال البشري (التعليم) من حيث مصادرها الاساسية العامة و الخاصة.

ومن هذا المنطلق يتناول هذا الفصل تأثير الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في العالم ، لذلك نعرض في المبحث الأول حقائق حول التعليم في العالم وأهم محدداته ، ثم نتعرض في المبحث الثاني إلى مفاهيم عامة حول الاستثمار في التعليم ،علاقته بالمتغيرات الأخرى إضافة إلى مصادر تمويله ، أما المبحث الثالث فنتطرق فيه إلى أهم الأدبيات التي عالجت العلاقة بين الاستثمار في التعليم والأداء الاقتصادي.

المبحث الأول:حقائق حول التعليم في العالم

التعليم هو وسيلة هامة لتنمية الشخصية ، وهو أيضا أساس للتنمية الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للأمة، وفي العديد من البلدان يعتبر التعليم من حقوق وأولويات الانسان الأساسية من أجل التنمية المستدامة وفي الآونة الأخيرة من العام 2000، اعتمدت غالبية حكومات العالم الأهداف الانمائية للألفية لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي والقضاء على التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم في موعد لايتجاوز 2015.

المطلب الأول: تطور وتقدم التحصيل العلمي في العالم

يعتبر التعليم شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ،حيث كان النمو الاقتصادي بنسبة للفرد في المنطقة على مدى السنوات الماضية منخفضا نسبيا ،وعلى الرغم من وجود بعض التحسينات التي ظهرت على المستوى التحصيل التعليمي في الستينات و السبعينات ،الا أنه لوحظ بأن ارتفاع النمو الاقتصادي قابله ، انخفاض مستويات التحصيل العلمي ،كما انه ظهر خلال الثمانينات و التسعينات زيادة في التحصيل التعليمي .[1]

يلخص الجدولين 1.1 و2.1 التقدم الحاصل في التحصيل العلمي للسكان البالغين سن 15سنة وما فوق في المناطق ،حسب تصنيف الدخل من عام 1950و 2010 لعينة من البلدان تتكون من 146 بلدا متاحة فيها المعلومات بالكامل .يحتوي الجدولين على مجموعات واسعة من البلدان ،24 بلدا متقدما و122 بلدا ناميا .أما مجموعة البلدان النامية ،فيتم تقسيمها الى 6مناطق : الشرق الأوسط وشمال افريقيا (18بلدا)،افريقيا جنوب الصحراء (33)، امريكا اللاتينية (25)،شرق أسيا (19)،جنوب أسيا (7) ،أروبا و أسيا الوسطى (20).

[1]-Barro ,R .and W ha Lee ,J .(2013).A new data Set of educational attainment in the World - 2010,*Journal of Development economics* ,Vol .104,p.187.

الجدول 1.1.المعدل التعليمي الاجمالي للسكان البالغين 15سنة فما فوق مقارنة بالمناطق

البلدان	السكان البالغين 15 سنة فما فوق (مليون نسمة)	النسبة المئوية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق	المستوى الابتدائي	المستوى الثانوي	المستوى الجامعي	المتوسط السنوي للتعليم
بلدان العالم (146)						
1950	1588	47,1	38,1	12,6	2,2	3,12
1970	2221	35,5	38,3	22,4	3,8	3,60
1990	3413	25,7	30,6	34,7	9,0	6,14
2010	4759	14,8	24,6	46,3	14,2	7,89
البلدان المتقدمة (24)						
1950	428	9,2	69,1	25,1	5,7	6,10
1970	541	6,2	45,8	38,2	9,8	7,64
1990	683	5,4	27,6	44,4	22,6	9,55
2010	805	2,4	13,7	51,7	32,2	11,30
البلدان النامية (122)						
1950	1160	61,1	29,9	8,1	0,9	2,02
1970	1681	45,0	35,9	17,2	1,9	3,35
1990	2730	30,8	31,3	32,3	5,6	5,28
2010	3954	17,4	26,9	45,2	10,5	7,20
الشرق الاوسط وشمال افريقيا (18)						
1950	48	88,1	8,5	2,6	0,9	0,76
1970	75	75,3	14,2	8,4	2,0	1,81
1990	142	45,6	23,1	25,8	5,5	4,64
2010	256	23,8	22,9	41,2	12,0	7,25
افريقيا جنوب الصحراء(33)						
1950	61	77,1	17,8	4,6	0,5	1,30
1970	97	64,6	26,6	8,1	0,7	2,04
1990	175	44,4	36,1	17,9	1,6	3,89
2010	295	32,2	38,9	26,2	2,7	5,23
امريكا اللاتينية (25)						
1950	98	45,9	46,6	6,4	1,0	2,57
1970	161	30,1	52,3	15,1	2,5	3,84
1990	278	17,1	48,9	26,1	7,9	5,90
2010	425	8,2	34,5	44,9	12,2	8,20
الشرق الاوسط (19)						
1950	496	67,2	243,7	7,7	0,4	1,71

1970	695	40,4	39,3	19,0	1,3	3,54
1990	1168	22,4	37,0	36,8	3,3	5,59
2010	1593	7,9	30,1	51,7	10,3	7,95
جنوب أسيا (7)						
1950	28,1	76,0	20,4	3,0	0,6	1,00
1970	423	68,3	23,8	6,8	1,1	1,62
1990	694	53,1	18,5	24,7	3,8	3,43
2010	1100	33,3	21,2	39,9	5,7	5,29
أروبا وأسيا الوسطى(20)						
1950	174	15,4	60,8	21,0	2,7	4,82
1970	229	7,7	47,1	39,7	5,6	6,64
1990	272	5,3	23,1	51,1	20,0	9,30
2010	2010	1,1	10,7	53,0	35,2	10,91

Source: Barro ,R .and W ha Lee ,J. Op .cit.p.187.

و استنادا إلى الجدولين، يمكننا تلخيص بعض التطورات الهامة التي تمثل سعي التقدم التي قامت بها البلدان النامية في تحقيق أعلى مستوى من التحصيل التعليمي [2].

– في عام 2010.يعتبر السكان البالغين سن 15سنة فما فوق لديهم في المتوسط 7,9سنة للدراسة ،نسبة عرفت زيادة مطردة من 3,1 سنة للدراسة في عام 1950إلى 5,1سنة في عام 1980. كما أن قدرات السكان البالغين سن 15سنة فما فوق يتحصلون على التحصيل العلمي في البلدان ذات الدخل المرتفع يمثل 11,3سنة للدراسة ،مقارنة مع 7,2 سنة في البلدان النامية ، ويمكن ملاحظة أن منطقة افريقيا جنوب الصحراء تحصد انخفاض نسبة ب5,3سنة في المتوسط.

الجدول2.1. الاحصائيات العالمية للجنسين(1950–2010)

البلدان	نسب تعليم إناث(A)	نسب تعليم الذكور(B)	A /B%
بلدان العالم(146)			
1950	2,74	3,50	78,3
1970	3,93	4,87	80,9
1990	5,68	6,59	86,2
2010	7,44	8,35	89,0
البلدان النامية(24)			
1950	5,85	6,36	92,0
1970	7,36	7,95	92,5

[2] - Barro and Lee. (2013),Op .cit, p.188.

1990	9,34	9,76	95,7
2010	11,18	11,43	97,8
البلدان المتقدمة(122)			
1950	1,55	2,48	62,5
1970	2,77	5,05	70,8
1990	4,74	5,83	81,2
2010	6,65	7,74	85,9
الشرق الاوسط و شمال افريقيا (18)			
1950	0,44	1,08	40,6
1970	1,10	2,53	43,4
1990	3,50	5,72	61,3
2010	6,45	8,02	80,4
افريقيا جنوب الصحراء(33)			
1950	0,97	1,65	58,8
1970	1,49	2,62	57,0
1990	3,14	4,67	67,2
2010	4,65	5,82	80,0
امريكا اللاتينية (25)			
1950	2,36	2,79	84,4
1970	3,60	4,09	88,1
1990	5,82	5,99	97,2
2010	8,13	8,27	98,4
الشرق الاوسط (19)			
1950	1,12	2,27	49,4
1970	2,87	4,19	68,4
1990	5,24	5,93	88,3
2010	7,46	8,42	88,5
جنوب اسيا (7)			
1950	0,14	1,54	26,6
1970	0,88	2,32	37,7
1990	2,28	4,51	50,7
2010	4,29	6,26	68,6
اروبا و اسيا الوسطى (20)			
1950	4,20	5,65	74,4
1970	6,08	7,31	83,2
1990	8,92	9,75	91,4
2010	10,82	11,01	98,3

Source: Barro and Lee .(2013),op .cit,p.189

منذ عام 1950، ارتفع متوسط سنوات الدراسة بين مجموع السكان البالغين سن 15 سنة فما فوق في البلدان النامية بشكل كبير من 2,0 سنة الى 7,2 سنة للدراسة. فعلى سبيل المثال ، تضاعف متوسط سنوات التمدرس ضعيف في منطقتي جنوب اسيا و الشرق الأوسط و شمال افريقيا مقارنة مع الثمانينات ففي جنوب أسيا ، ارتفع متوسط سنوات التمدرس بين مجموع السكان من سنة عام 1980 الى 5,3 سنة عام 2010.[3]

– في حين أننا نلاحظ تحسنا كبيرا في نسب استكمال و الالتحاق بالطورين الثانوي ،و الجامعي في البلدان المتقدمة، لهذا إن معظم التحسينات التي تتم في البلدان النامية تتم في الطورين الابتدائي و الثانوي (انظر الشكل 1.1).

الشكل 1.1. متوسط سنوات التمدرس ، حسب مستوى التعليم

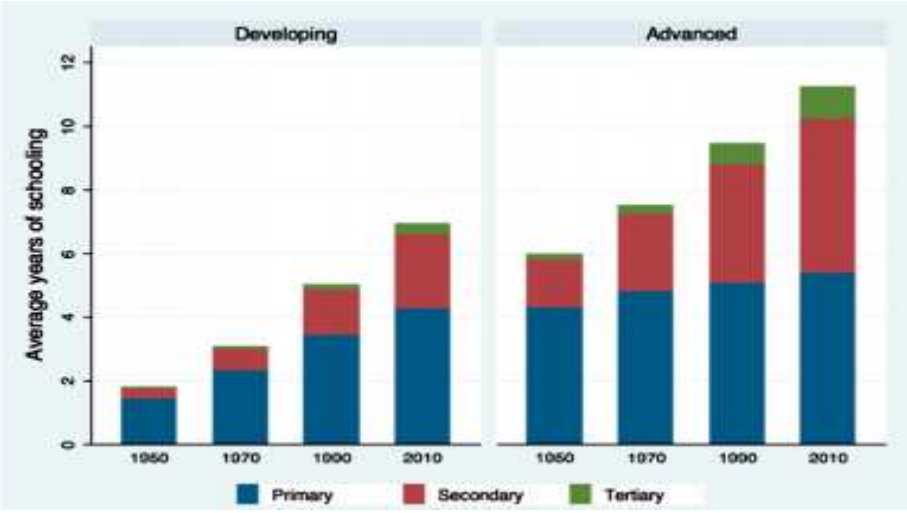

Source: Barro and Lee. (2013), op .cit. p.190.

ارتفع متوسط سنوات التمدرس بين السكان الذين تتراوح اعمارهم بين 15-24 عاما في البلدان النامية من 3.1سنة في عام 1950 الى 6,83 سنة عام 1990 الى اكثر من 8,9 سنة في السنوات الاخيرة.

[3] Barro, and Lee .(2013),op .cit,p.190 .

الشكل 2.1 .التحصيل العلمي الاجمالي للسكان البالغين 15سنة وما فوق

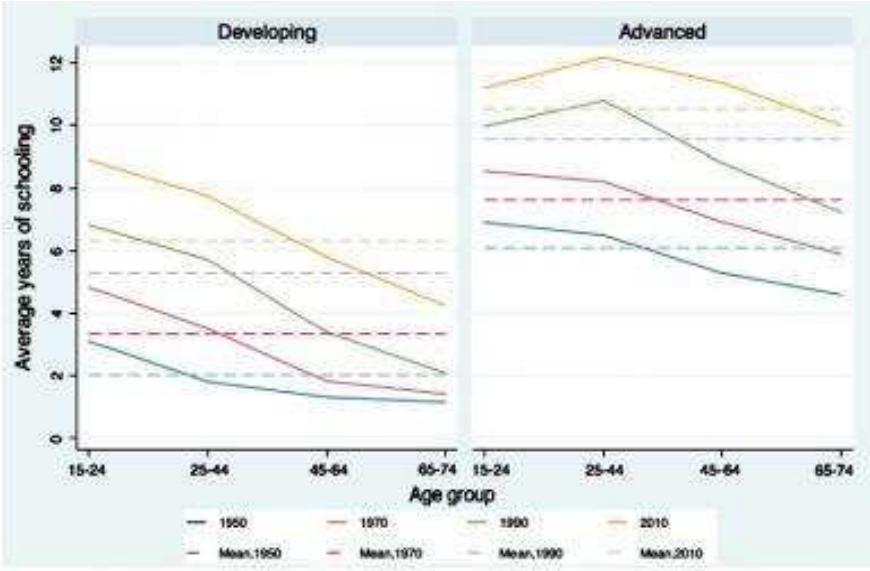

Source : Barro and Lee .(2013),op .cit.,p.190.

و الملاحظ ان التحسينات الحاصلة في نسب الاستكمال و الالتحاق على جميع مستويات الفئات العمرية لكل جيل يساهم باستمرار في ارتفاع متوسط سنوات التمدرس ، كلما نضجت مع مرور الوقت و الظاهر أن أكبر تحسن في متوسط سنوات التمدرس من الفئات الأصغر سنا ، سجل بين السبعينيات و التسعينيات في البلدان المتقدمة.

يظهر الشكل 3.1. ان البلدان النامية قد نجحت في خفض معدلات الأمية خاصة في أوساط الفئات الأصغر سنا على وجه الخصوص ،انخفضت نسبة الغير متعلمين من مجموع السكان البالغين سن 15 عاما فما فوق في البلدان النامية الى حد كبير على مدار عقود السنوات الماضية منذ عام 1950 من 61,1% في عام 1950 الى 17,4% عام 2010 .أما بين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24عاما ، فقد انخفضت هذه النسبة في 45,2% في عام 1950 الى 5,9% في عام 2010.[4]

[4] Barro and Lee. (2013), op .cit., p.191.

الشكل 3.1. نسبة السكان دون تعليم (15سنة وما فوق) حسب العمر

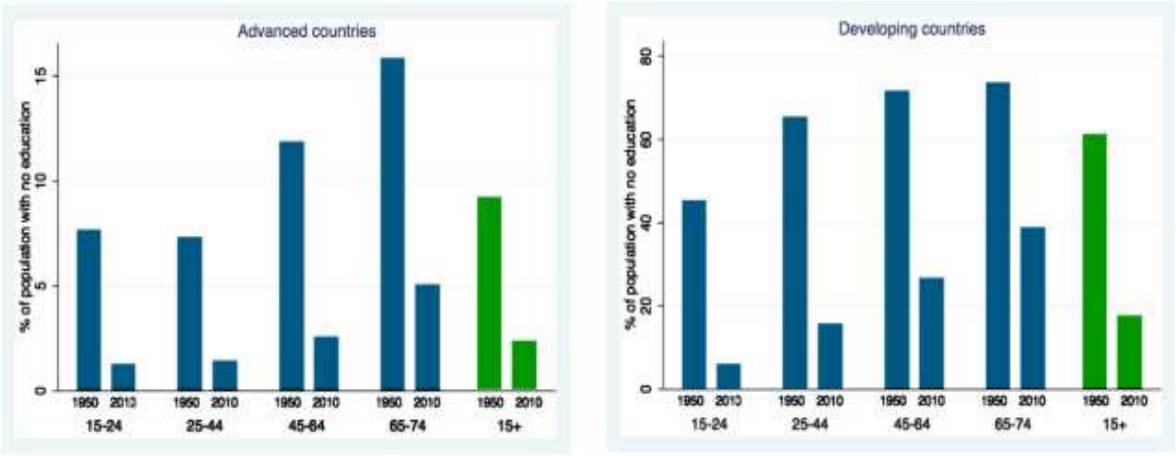

Source: Barro and Lee. (2013), op .cit., p.191.

ويلخص الجدول 2.1.التحصيل العلمي بين الذكور و الاناث حسب المناطق منذ عام 1950 ،من خلال الجدول يتبين أن البلدان المتقدمة احرزت تقدما ملموسا من حيث الحد من عدم المساواة بين الجنسين في التعليم من مجموع السكان البالغين فوق 15عاما . عموما ارتفعت نسبة الاناث الى الذكور لمتوسط سنوات التمدرس من 62,5%في عام 1950 الى 81,2% في عام 1990و 85,9 بحلول عام 2010.لكن على الرغم من هذه التطورات الرئيسية .لاتزال العديد من التحديات قائمة في جعل التعليم اكثر شمولية ، فعلى الرغم من هذه التحسينات الكبيرة ،يتناسب المستوى الحالي وتوزيع التحصيل التعليمي في البلدان النامية بشكل مقارن فقط الى ذلك المستوى الذي حققته البلدان المتقدمة في أواخر الستينات (انظر الشكل 1.1).[5]

– لا تزال فجوة متوسط سنوات التمدرس بين البلدان النامية و المتقدمة مرتفعة لمجموع السكان فوق سن 15 بشكل عام (4,1سنة في عام 2010). نظرا لأنها تقلصت بقيمة اقل من سنة واحدة خلال الاربعين سنة الماضية . في الواقع يبدو أن أحد العوامل التي ساهمت في البطء الشديد للحد من هذه الفجوة هي الزيادة المستمرة في نسبة السكان في البلدان المتقدمة البالغين مستويات أعلى من التعليم كذلك تضييق فجوة متوسط سنوات التمدرس بين الفئات الأصغر سنا بين البلدان النامية و المتقدمة غير كافية للتعويض عن الفجوة الكبيرة بين أوساط الكبار سنا (انظر الشكل 2.1) على سبيل المثال ، في حين أن الفجوة بين متوسط سنوات التمدرس بين الذين تتراوح اعمارهم بين 15-24 سنة في الاقتصاديات النامية و المتقدمة ،قد تقلصت منذ عام 1970بنحو 1,44سنة الى غاية 2010 (من 3,73سنة في عام 1970 الى 2,29 سنة في عام2010). إلا أن هذه الفجوة اتسعت بحوالي 1,25سنة

[5]Barro and Lee. (2013), op .cit., p.191.

(من 4,49 في عام 1970 الى 5,76سنة) من بين الذين تتراوح أعمارهم بين 65 سنة فما فوق (أنظر الشكل 2.2).

– التحدي المتمثل في جعل التعليم أكثر شمولا بين الجنسين يبقى أيضا قائما في العديد من المناطق النامية مثل جنوب أسيا ،الشرق الأوسط ، و افريقيا جنوب الصحراء ، حيث لا تزال نسبة سنوات التمدرس بين الاناث و الذكور أقل من 70% في جنوب أسيا .

– إن أفاق تضييق فجوة التحصيل العلمي بين البلدان النامية و المتقدمة تعتمد إلى حد كبير على قدرة البلدان النامية كالتالي :

1- زيادة كبيرة في معدلات الالتحاق بين الداخلين الجدد (اقل من 15 سنة).

2- اللحاق بركب بالمعدل المرتفع للارتقاء من المستوى الابتدائي الى المستوى الثانوي ،ومن المرحلة الثانوية إلى الجامعي (15-24)في البلدان النامية .

المطلب الثاني: محددات التحصيل العلمي

في هذا الجزء من الدراسة ، نحاول التعرف على محددات نسب التحاق الأفراد إلى المدارس باستخدام منهجية الانحدار المعتمد من قبل Barro and Lee(2015) حيث قام الباحثان بنمذجة العلاقة بين الاستثمار في التعليم مقاسا بمستوى نسب الالتحاق حسب مستوى التعليم . والعوامل الاقتصادية التي من المحتمل أن تؤثر عليها حسب ما وردت في الأدبيات .

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن المحددات الرئيسية لنسب الالتحاق بالمدارس هي نصيب الفرد من الدخل ،توزيع الدخل ، التعليم الأبوي ، معدل الخصوبة ،و الإنفاق العمومي على التعليم.

ويشير الدخل الأبوي فيما إذا كانت الأسر تخصص جزءا من الدخل لصالح أبناءها لدخول المدارس فقد وجد أن الأسر الفقيرة غير قادرة على دفع مجمل مصاريف التدريس مما يجعل في الكثير من الأحيان للخروج المبكر للأطفال من المدارس ودخولهم المبكر لعالم الشغل.

أما المستوى التعليمي للأباء فينعكس في رغبتهم لرؤية أبناءهم في المدارس ، وحتى اختياراتهم الأكاديمية عندما يتقدمون في تحصيلهم العلمي.

أما توزيع الدخل الأكثر إنصافا يعني ضمنيا وجود عائلات أكثر تلتحق أبناءها بالمدارس ويستثمرون في تعليمهم . ففي حالة البلدان النامية بعض العائلات تعجز عن توفير الموارد الدائمة و ليس لديها القدرة للوصول إلى الائتمان لتمويل التعليم.

في هذا الصدد وجد Flug and al (1998) أن عدم المساواة في توزيع الدخل يمارس تأثيرا سلبيا معنويا على نسب الالتحاق بالمدارس الثانوية .

أما فيما يخص معدلات الخصوبة ، وفقا للأدبيات (على سبيل المثال Beck and Lewis 1973 Beck and Barro ,1998) تواجه العائلات مفاضلة بين أن تكون لديها أبناء أكثر وبين أن يكون لديها ابن أو اثنين لكن أكثر تعلما. هذا يعني أن الطلب على الأبناء ينخفض كلما زاد تكلفة تغذية وتعليم الأبناء وبالتالي هناك ارتباط عكس بين نصيب الطفل من الإنفاق الرأسمالي البشري ومعدل الخصوبة.

أخيرا اكتشفت دراسة Hey nemar and Loxley(1983) أن الانجازات الأكاديمية للطلبة تتأثر بالمصادر التمويلية للتعليم و الخلفية العائلية ، في حين وجد أن الأول يشكل عاملا هاما في البلدان الفقيرة ووفقا للعديد من الدراسات (أنظر على سبيل المثال: Psacharopoulos and Patrinos ,2004 يمارس الانفاق الاجتماعي على التعليم تأثيرا ايجابيا على الأداء التعليمي . على هذا الأساس قام Barro and Who Lee(2015) بتقييم هذه العلاقة وفقا للمعادلة التالية:

$$Enrollment\ ratio_j = \alpha + \beta_{1j} \ln(GDP\ per\ capita) + \beta_{2j} \ln(GDP\ per\ capita)^2 + \beta_{3j} Gini + \beta_{4j}\ Ave.Yrs\ Sch_{40-64} + \beta_{5j} Fertility + \beta_{6j} Public\ education\ expenditure_j + \sum_{i=1}^{5} \delta_{i,j}{}^{*} Regional\ dummies_i + \mu_j$$

حيث أن معدل الالتحاق حسب المستوى (enrollement ratios at level) (الابتدائي، الإكمالي و الثانوي) هو المتغير التابع .

GDP: نصيب الفرد من GDP

GINI: المعامل الجيني لعدم المساواة .

Av YrsSch: التعليم الأبوي .

Fertility : معدل الخصوبة.

Public Education expenditure: الإنفاق العمومي للتعليم .

Regional: هي المتغيرات الوهمية.

Dummies: الإقليمية التي من الممكن أن تؤثر على التعليم مثل المتغيرات الثقافية و الدينية .

وباستخدام بيانات بانيل ل 95 مبدأ خلال الفترة ما بين 1960 -2010 و اعتمادا على نموذج Tobit و طريقة GLS للتقييم نحصل على الجدول التالي :

الجدول 3.1. محددات التحصيل العلمي

	Total Population		
	Primary	Secondary	Tertiary
$\ln(\text{Real GDP per Capita})_{t-10}$	65.190***	20.53**	-49.85***
	(9.202)	(8.662)	(8.819)
$\ln(\text{Real GDP per Capita})_{t-10}$ Squared	-3.962***	-1.023*	3.384***
	(0.560)	(0.536)	(0.536)
Average Years of Schooling, 40–46 years old$_t$	1.019*	3.074***	1.683***
	(0.551)	(0.471)	(0.472)
Education Expenditure, by Level$_t$	2.981***	3.304***	5.771***
	(0.827)	(1.061)	(1.416)
Total Fertility Rate$_{t-10}$	-2.169***	-4.238***	1.954***
	(0.791)	(0.725)	(0.682)
Income Equality Index$_t$	-18.88**	-14.63*	10.36
	(8.392)	(7.892)	(7.392)
Advanced	15.35***	8.356**	13.20***
	(4.912)	(3.799)	(4.086)
Asia/the Pacific	11.93***	6.987***	12.20***
	(3.472)	(2.707)	(2.970)
Europe/Central Asia	3.057	2.584	20.55***
	(5.587)	(4.408)	(4.716)

Source : Barro and Lee. (2013), Op .cit., p.194.

من خلال الجدول ، نلاحظ علاقة ايجابية معنوية بين نصيب الفرد من الدخل و نسب الالتحاق بالمدارس كما أنها غير خطية لكلا التعليم الابتدائي و الثانوي . كما أن هناك علاقة ايجابية بين نصيب الفرد من الدخل و التعليم الثانوي أما التقديرات حول التعليم الأبوي فهي تظهر أيضا تأثيرا قويا و ايجابيا عن كل المستويات خصوصا المستوى التكميلي و الثانوي . مما يعني أن وجود عدد سكان أكبر بمستوى تعليمي أعلى سيساهم في استثمار أكبر في تعليم الأطفال ، مما يعني ارتفاع مستوى التعليم عبر الزمن . نلاحظ أيضا أن الاستثمار في التعليم الابتدائي و التكميلي يتناقص تدريجيا مع المعدل الإجمالي للخصوبة مما يعني أن العائلات الكبيرة (بعدد أكبر من الأطفال) من المرجح أن تنفق على الأطفال للتعليم.

أما معامل عدم المساواة في توزيع الدخل فيظهر أنه سالب بالنسبة للمستوى الابتدائي و الاكمالي ، مما يعني أن البلدان مع مستويات عدم مساواة منخفضة تميل أكثر في التعليم الابتدائي و الإكمالي .

وتشير التقديرات أيضا أن نسب الالتحاق ترتبط ايجابيا مع الانفاق العمومي الحالي للتعليم عند كل المستويات باختصار ، تؤكد هذه الانحدارات كل أهمية دور دخل الأباء و تعليمهم عدد الأطفال ،عدم المساواة في الدخل ،و الانفاق العمومي على الاستثمار في التعليم.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستثمار في التعليم

يعد العنصر البشري المورد الحقيقي لنجاح وتفوق الأمم ،حيث ثبت أنه ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونا ت التنمية .إذ أصبح في مقدمة المقاييس الرئيسية لثروة الأمم.لذا فإن عملية الاستثمار التعليمي تعتبر أحد الاستراتيجيات الإدارية الحديثة التي تركز على رفع إنتاجية الموظف من خلا ل التدريب، التعليم لضمان مجرى النمو الاقتصادي .

المطلب الاول : تعريف الاستثمار في التعليم

تعددت التعاريف التي حاولت فهم طبيعة راس المال البشري و مدى اهميته لكل ابعاد المجتمع .في هذا الصدد ، يشير Adamu (2003) الى "ان تعريف مفهوم راس المال البشري يسلط الضوء على مختلف القدرات و المهارات البشرية الموجودة في البلد ".[6]

عادة ما يستخدم الاقتصاديون مصطلح راس المال البشري للدلالة على " انه التعليم ، الصحة ومختلف الطاقات البشرية الاخرى و التي تؤدي الى زيادة الانتاجية بزيادتها ". فتكوين راس المال البشري يعني زيادة عدد الافراد ذوي المهارات و التعلم الكافي و الخبرات التي تكون ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي وسياسات التنمية.

ونظرا لهذا يبحث الكثير من علماء الاقتصاد عن مفهوم التعليم بكونه رأس مال بشري من ناحية مخزون الموارد ، ويعني المخزون الوارد من المهارات و المعرفة المكتسبة عن طريق القنوات الرسمية كالمدارس ، المعاهد و الجامعات. على سبيل المثال ، يعتبر كل من Goffman and Stollar (1977) المهارات و المعرفة المكتسبة في المدارس جزء من رأس المال البشري. و يبحث Mayers and Harbison (1964) في معدل تكوين رأس المال البشري باعتباره مؤشر لتطور الموارد البشرية ، معتبرين التعليم عاملا أساسيا في تطور المجتمعات حيث تتواجد هناك علاقة ايجابيه بين التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية .[7]

[6] - Adamu, P.(2003).The Impact of Human Capital formation on Economic Development in Nigeria: An Error correction Approach. In: Human Resource Development in Africa: Selected Papers for the Year 2002 Annual Conference,*The Nigerian Economic Society (NES)*,Part Two, pp.53-77.

[7]- Harbison, F. and Myers, C.(1969). *Education Man Power and Economics Growth*. New York: McGraw, p.77.

ويعتبر Eide (1960) بأن التعليم يعمل على تطور النواحي الحضارية والاجتماعية في البلد من خلال التطورات في التقنية والأداء الاقتصادي، وبالتالي خلق الرفاهية للمجتمع والتي تعتمد الدرجة الأساس على عرض القوى العاملة ذات المهارات العالية.[8]

وعلى هذا الأساس ، يلعب التعليم دورا هاما في تطوير المجتمع عن طريق تحسين المعرفة وقابلية الموارد البشرية، وهو متطلب لا غنى عنه لحياة مترفة ومواطنه سليمة وهو شرط للعمل والكسب. ولذلك نرى ان البلدان المتقدمة اهتمت بمواردها البشرية وتطويرها، و حرصت على ان يكون فيها نظام تعليمي أكاديمي و منهج متقدم لكل فرد من أفراد مجتمعها بما يتناسب مع احتياجات العصر و التطورات التقنية التي حصلت أما في البلدان النامية و العربية ، فإنها تحاول دفع مجتمعاتها إلى التقدم من خلال المجهودات التي تبذل على برامج تنموية شامله من ضمنها الاهتمام بالتعليم والمعرفة للانتقال إلى عصر جديد.ولكن على الرغم من الجهود المبذولة من هذا المجال ، إلا إن هذه البلدان لم تستطيع الوصول إلى المستوى المتقدم الذي وصلت إليه البلدان المتقدمة ، وبقي التعليم يعاني من العديد من السلبيات أهمها ضعف الانفاق الاستثماري على التعليم وصعوبة إيجاد مصادر تمويل مالية ضخمة واستثمارات كبيرة. وعلى هذا الأساس يعتبر التعليم من أهم أنواع الاستثمار البشري بكل أنواعه الفني والمهني والتقني، الذي يرتقي بالفرد إلى المستوى العالي من العطاء والإنتاج[9].

المطلب الثاني : علاقة التعليم بالمتغيرات الاخرى

من خلال دراسة التعليم ، يتبين لدينا انه يوجد هناك علاقة تكاملية بين عناصره و متغيرات اخرى (بما في ذلك مصادر النمو الاقتصادي).لذا ، وجب على الشركات و البلدان مراعاتها من اجل تسريع النمو الاقتصادي.

1- العلاقة التكاملية بين التعليم و راس المال المادي

أكد كل من Schultz وMa glop و Jon Tire على اهمية العلاقة التكاملية بين التعليم و رأس المال المادي في تعزيز النمو الاقتصادي ،حيث ان الدول التي تتوسع في فرص الاستثمار عن طريق تخصيص جزء كبير من استثماراتها في رأس المال المادي والبشري كالتعليم و الصحة و التدريب ستصل الى زيادة

[8] - Eide, K.(1966). *Education Development and Economic Growth in OECD Member Countries*, New York, p.46.

[9] - بطانة، عبد القادر.(1990) . *دور الجامعات في تطوير التعليم الأساسي* ، مجلة التربية الجديدة ،ص.50.

القدرة الانتاجية بسرعة أكبر و بالتالي تحقق نموا اقتصاديا أسرع من الدول التي تقتصر على الاستثمار في رأس المال المادي فقط.[10]

ونظرا لكون الدول النامية تعاني من نقص في رؤوس الاموال ،فإنها لا تستطيع القيام بعملية استثمار في راس المال البشري و المادي معا، و تشيرإلى هذا كثير من الدراسات و خاصة نظرية راس المال البشري حيث تؤكد ان الاستثمار البشري افضل من الاستثمار المادي في الدول النامية ، باعتبار ان الاستثمار في التعليم شكل من أشكال الاستثمار الجيد ،باعتبار أن المخزون التعليمي كالمخزون الاستراتيجي من السلع الرأسمالية يمكن أن يلجأ إليه الاقتصاد الوطني لإنجاز نشاطه ، وتشير دراسة جورج (1973) أن معدل العائد من الاستثمار في راس المال المادي بالقطاعات الانتاجية مرتفع في الدول المتقدمة و العكس في الدول النامية ،وقد يعزى السبب في انخفاض العائد من الاستثمار في رأس المال المادي في الدول النامية إلى عدم وجود بنية اقتصادية و اجتماعية و نظام تعليمي و تدريبي متطورة مساعدة لها ، بينما العائد من الاستثمار في رأس المال البشري في الدول النامية أعلى من الدول المتقدمة ويرجع ذلك على حاجات الدول النامية إلى القوى العاملة المتعلقة من المهنيين و الفنيين و المتخصصين و القيادات الادارية العليا .بينما الدول المتقدمة تعاني من ظاهرتين التعليم الفائض و البطالة بين المتعلمين وهاتين الظاهرتين تؤديان إلى انخفاض العائد من راس المال البشري.

كما يبلغ العائد من الاستثمار في رأس المال البشري في التعليم في البلدان النامية 19,9% ،بينما يبلغ العائد من الاستثمار في رأس المال المادي 15,5% ،نستنتج من ذلك أنه على الدول أن تخصص جزء كبيرا من الدخل القومي للإنفاق على التعليم و التوسع فيه .و يرى انصار نظرية رأس المال البشري أمثال Lucas ، Schultz، Denison ان الاستثمار في راس المال البشري أفضل من الاستثمار في راس المال المادي للأسباب التالية:

– إن رأس المال البشري لا يفقد قيمته خلال فترة استعماله كما هو في راس المال المادي.

– كما أن الاستثمار في رأس المال البشري يحقق مرونة عالية في الحركة بين الاقاليم و المهن و المجالات الاقتصادية ،وهذا لا يتوفر في الاستثمار في راس المال المادي .

– أن الاستثمار في التعليم و التدريب أو الصحة تحقق منافع وعوائد ايجابية متزايدة في المستقبل أكبر من الاستثمار في راس المال المادي.

[10] - العضايلة ،مُحَّد عبد العزيز.(2006). *اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي الاردني في فترة 1970 – 2004* ، رسالة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة مؤتة ،الاردن، ص.14.

2- العلاقة التكاملية بين التعليم و انتاجية القوى العاملة

حيث يوجد علاقة تكاملية بين التعليم و القوى العاملة المتعلمة تعليما عاليا ، فالتعليم يحسن من نوعية القوى العاملة ويزيد من قدرتها الانتاجية و بالتالي كلما زاد المخزون التعليمي للقوى العاملة في دولة ما كلما زادت الانتاجية الاقتصادية وزاد معدل النمو الاقتصادي ،ويعزي دلك إلى أن التعليم يعمل على تفادي الجوانب السلبية التي ترافق النمو السكاني ،مثل ارتفاع البطالة وتدني انتاجية العامل. [11]

3- العلاقة التكاملية بين التعليم و التقدم التكنولوجي

كثيرا من الدراسات تؤكد على أهمية العلاقة التكاملية بين التعليم و التغير التكنولوجي ،في تعزيز النمو الاقتصادي ،مثل Schultz ،وأخرون ،فالتقدم التكنولوجي لا بدى ان يسبه توسع في التعليم و التدريب الذي يزيد من مخزون التعليم للقوى العاملة القادرة على استيعاب التكنولوجيا وتقدمها ،ومن ثم فإن التغير التكنولوجي سيزيد الطلب على القوى العاملة المتعلمة ورفع عوائد التعليم بالمقابل فإن التعليم يخلق قوى عاملة متعلمة قادرة على التكيف مع التغير التكنولوجي ،ففي دراسة للبنك الدولي عام 1991تؤكد أن زيادة نسبة تعليم المزارعين تؤدي إلى زيادة امكانية الاخذ بالأشكال التكنولوجية الزراعية الحديثة بنسبة 45%.

المطلب الثالث: مصادر تمويل الاستثمار التعليمي

من خلال التصنيفات المختلفة السابقة لنفقات التعليم نلاحظ أنه يمكن أن نحصر مصادر تمويل الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري من مقارنة مالية محضة في ثلاثة مصادر أساسية هي:

* المصادر العمومية (الحكومية).
* المصادر الخاصة (الأفراد، العائلات، المؤسسات الخاصة الأخرى.
* المصادر الخارجية (الدولية)

أولا: المصادر العمومية لتمويل الاستثمار التعليمي

إن النفقات العمومية هي الأموال التي ترصدها الدول في ميزانياتها الحكومية في بداية كل سنة مالية لتغطية احتياجات قطاعاتها المختلفة، وتعتبر النفقات العمومية من أهم مصادر تمويل الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري في العالم، فكل الدول بدون استثناء تخصص سنويا نصيبا من ايراداتها العامة بشكل مجمل لتمويل استثماراتها التعليمية، وتشمل نفقات التعليم العمومية كل نفقات قطاع الإدارات العمومية ذات الصلة بالنشاط التعليمي على كل المستويات (المركزي، الجهوي والمحلي) بحسب تدخل كل منها في تمويل الأنشطة التعليمية والتكوينية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

[11] - العضايلة ،محمد عبد العزيز.(2006)،نفس المرجع السابق،ص.16.

وتتجلى نفقات التعليم العمومية في أحد الأشكال الثلاثة الآتية:[12]

* النفقات العمومية المباشرة لفائدة المؤسسات التعليمية والتكوينية

* التحويلات الداخلية مابين الإدارات العمومية المتعلقة بالنشاط التعليمي

* تحويلات ومساعدات السلطات العمومية لقطاع العائلات وباقي المؤسسات الخاصة

ثانيا: المصادر الخاصة لتمويل نفقات التعليم

إلى جانب النفقات العمومية السنوية التي تخصصها الدول لتمويل استثماراتها التعليمية في رأس المال البشري نجد النفقات الخاصة التي تبذلها العائلات والمؤسسات الخاصة الأخرى.

*** نفقات قطاع العائلات على التعليم:**

مهما كانت حصة مساهمة السلطات العمومية في تمويل الاستثمار التعليمي فإن قطاع العائلات يساهم من جانبه في تمويل التعليم، ويمكن تقسيم مساهمة هذا الأخير إلى نوعين من المساهمات هما:

- النفقات المقدمة للمؤسسات التعليمية
- النفقات المصروفة خارج المؤسسات التعليمية

*** نفقات المؤسسات الخاصة:**

تساهم المؤسسات الخاصة في تمويل التعليم من خلال:

- التسديدات المباشرة للمؤسسات التعليمية
- المساعدات المالية المقدمة لقطاع العائلات

ثالثا: المصادر الخارجية لتمويل الاستثمار التعليمي

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها التعليم والتكوين في المجتمعات الحديثة خاصة من حيث دوره في تحقيق التنمية المنشودة، وبسبب عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية لتمويل قطاع التربية والتكوين في دول كثيرة حول العالم، تتدخل المنظمات والهيئات المالية الدولية لتمويل الاستثمارات التعليمية في هذه الدول لمساعدتها على تحقيق أهدافها، وعادة ما تأخذ المصادر التمويلية الخارجية شكل قروض ميسرة أو هبات ومعونات ضمن برامج مسطرة مسبقا ولتحقيق أهداف محددة، ومن أهم هذه المصادر التمويلية الخارجية يمكن أن نذكر:[13]

* البنك الدولي.

---

[12] دهان، محمد. (2010). *الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري :مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر* .أطروحة دكتوراه . جامعة قسنطينة، الجزائر . ص 27

[13] نفس المرجع السابق.ص 46

* بعض هيئات الأمم المتحدة مثل: برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP
* بنوك التنمية الإقليمية:
  - بنك التنمية الأمريكي العالمي IDB (International Development Bank)
  - بنك التنمية الآسياوي AsDB (Asia Development Bank)
  - بنك التنمية الإفريقي ADB (Africa Development Bank)
* مجموعة الهيئات العربية المتحدة
* صندوق التنمية الأوروبي
* برامج الاتحاد الأوروبي لدعم التعليم والتكوين في أوروبا والعالم

وعموما يمكن القول أن المصادر العمومية لتمويل الاستثمار التعليمي قد تذهب مباشرة إلى المؤسسات التعليمية (حكومية، خاصة معتمدة على الحكومة، خاصة مستقلة) كما تذهب إلى قطاع العائلات والأفراد على شكل مساعدات وهبات ونفس الشيء تقريبا يمكن قوله بالنسبة للقطاع الخاص الذي قد تذهب استثماراته مباشرة إلى المؤسسات التعليمية، كما قد تذهب إلى القطاع العمومي على شكل ضرائب ورسوم وحقوق التسجيل، غير أن مساهمة القطاع الخارجي في تمويل الاستثمار التعليمي يجب أن تمر حتما بالقطاع الحكومي الذي يتولى انفاقه واستهلاكه بمعرفته وحسب أولوياته، كما قد تحدد الهيئات الخارجية الأهداف والأغراض والمؤسسات التعليمية التي يجب أن تصرف فيها الأموال الممنوحة.[14]

المبحث الثالث: الأساس النظري للعلاقة بين التعليم و النمو الاقتصادي

إن الحديث عن أهمية التعليم كمحرك لعملية النمو الاقتصادي يفرض علينا ضرورة الإشارة الى أهم الإسهامات التي طورت هذا المجال الحيوي في علم الاقتصاد.في هذا الإطار ، سنحاول مراجعة مختلف الادبيات الاقتصادية التي تناولت العلاقة الموجودة بين الاستثمار في رأس المال البشري(التعليم) و النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الأول : إستعراض الأدبيات

الظاهر أن البداية الحقيقية لاقتصاديات الاستثمار البشري كانت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن استخدم الاقتصادي الأمريكي "Jacob Mincer" لأول مرة مصطلح "رأس المال البشري" في أواخر الخمسينيات (Mincer,1958). إلا أن التطبيقات الأكثر شهرة لهذا المفهوم كانت على يد كل من "Theodore Schultz" و "Gary Becker"(الحائزين على جائزة نوبل في الاقتصاد) ، و الذين

[14] معهد اليونسكو للإحصاء .2005.*دليل ارشادي لملئ الاستبيانات عن احصائيات التعليم*.ص15

أسهما الى حد كبير في التحول التركيز المفرط لنظريات النمو السائدة في تلك المرحلة بعيدا عن تراكم رأس المال المادي ، و عبدا الطريق نحو تأسيس منهجية لدراسة دور رأس المال البشري (التركيز على قرارات الإنسان) من خلال إعطاء الأولوية للتعليم ،التدريب ،التأهيل الصحي و البحث العلمي.و يرى كل من Schultz وBecker انه " يمكن تفسير الكثير من الزيادة غير المبررة في الإنتاجية ،الأجور ،و النمو الاقتصادي المعترف بها من قبل الاقتصاديين من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ".[15]

و يعتبر Schultz (1960)، الخبير الاقتصادي في المجال الزراعي، رأس المال البشري كوسيلة لإظهار مزايا الاستثمار في التعليم (المفهوم الضيق لرأس المال البشري) لتحسين الإنتاج الزراعي، و بالتالي، تحسين الإنتاجية و الثروة في البلاد.أي أن "الزيادات الهامة في الدخل الوطني هي نتيجة للإضافات الحاصلة في مخزون هذا النوع من رأس المال (البشري)".[16]و يظهر على هامش أبحاثه دور الخبرة و المهارات المكتسبة كأحد المتغيرات المستقلة الرئيسية المؤثرة على عملية الإنتاج و عملية التنمية الاقتصادية.حيث يكشف أن العائد من رأس المال البشري في الولايات المتحدة كان اكبر مقارنة باعتماده على رأس المال المادي.

أما Becker (1964) فقد قام بتوسيع مفهوم رأس المال البشري من التعليم الرسمي ليشمل مصادر إضافية أخرى لتراكم رأس المال البشري مثل التدرب على العمل (سواءا في القطاع العام أو الخاص)، تجميع المعلومات من المصادر غير الرسمية و التي تعزز إنتاجية العامل ،و استثمارات أخرى لتحسين "الصحة النفسية و الجسدية " . فهو بذلك يعتبر"الإنفاق على التدريب ،التعليم ،و الرعاية الصحية،استثمارات في رأس المال البشري،و الذي بالرغم من انه غير ملموس،يمكن أن يستخدم أيضا لتعزيز الآفاق الاقتصادية للبلد و زيادة رفاهية الأفراد بشكل كبير"[17]. و على الرغم من انه لا يمكن إحلال عوامل الإنتاج التقليدية كالأرض ،العمل،أو رأس المال المادي بشكل كلي ؛إلا انه يمكن لرأس المال البشري أن يكون بديلا لها بدرجات متفاوتة عند إدراجه في عملية الإنتاج.من جانب آخر اتجه Becker نحو تحليل حجم استثمارات الأفراد في مجال التدريب و معدل العائد الناتج من تلك الاستثمارات ،حيث أشار الى أن العوامل التي تؤثر على العائد تكمن في طبيعة تلك الاستثمارات التي تتميز بعدم اليقين و عدم السيولة، فضلا عن عيوب سوق رأس المال و الاختلافات في القدرات و الفرص.و يرى Becker and Chiswick (1966) أن تباين الاستثمارات في رأس المال البشري و معدل العائد المقابل له (كنتيجة لسلوك التعظيم لدى الفرد)

[15]- Brown, P.(2001). Skill formation in the twenty-first century. In P. Brown, A. and Lauder, H.(eds.). *High Skills: Globalization, Competitiveness, and Skill Formation*, Oxford and New York, NY: Oxford University Press, p.5.

[16]- Schultz, T. (1960). Capital Formation by Education, *Journal of Political Economy, Vol.* 68, p.571.

[17] - Becker, G.(1994). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis*, Chicago, IL: University of Chicago Press, p.10.

يحدد الى حد كبير توزيع الأرباح .كما أن العوامل المؤسساتية (الميراث من الملكية،الاختلافات في القدرات و الفرص،دعم التعليم) بدورها تحدد حجم الاستثمارات في رأس المال البشري.و أظهرت تحليلات الدراسة أن الاستثمار في التعليم الرسمي (الشكل الوحيد لرأس المال البشري التي كانت بياناته متوفرة بشكل كافي في تلك الفترة) استطاع بنجاح تفسير الاختلافات الحاصلة في متوسط الأجور (الذكور البيض) في شمال وجنوب الولايات المتحدة ، كما وجد أن العائد من التعليم لكل مستوى تمدرس (منخفض ،متوسط ،عالي لعدد سنوات التمدرس) كان أعلى في الجنوب.كما أن تفاوت الأرباح و سنوات التمدرس كان أيضا اكبر في الجنوب.في هذا الجانب ، يرجع Becker and Chiswick (1966) هذا التباين الكبير في سنوات التمدرس في الجنوب الى عدم المساواة في الفرص في حين أن وجود عوائد مرتفعة من التعليم (لكل السنوات) يعزى الى مستويات التعليم المتدنية في الجنوب ، و الذي في حد ذاته هو نتيجة لقلة الفرص التعليمية.[18]

في ثمانينات القرن الماضي،أدرجت نظريات النمو الاقتصادي عامل رأس المال البشري ،أو بمعنى أدق،المهارات و المعارف التي تجعل القوى العاملة "منتجة " ،جنبا الى جنب مع التغيرات التكنولوجية أوالابتكار.و وفقا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي المقدم من قبل "Robert Solow" (1956) (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) ،يعتمد نمو الناتج على عاملين من عوامل الإنتاج–رأس المال والعمل–و على التغيرات الخارجية في التكنولوجيا.و الواقع أن هذه النظرية كانت مفيدة للغاية لوصف تجربة النمو الاقتصادي للولايات المتحدة و البلدان الصناعية الأخرى.كما أنها ساعدت الاقتصاديين على استبعاد بعض المفاهيم الخاطئة و الأكثر شيوعا حول أسباب التفاوت المستمر في معدلات النمو مثل الاختلافات في قوانين الضرائب و الحواجز التجارية.لكن بالنسبة ل"Robert Lucas"(2003) (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) ، احد المنظرين البارزين لظاهرة النمو الاقتصادي،تعتبر التكنولوجيا،المعرفة ورأس المال البشري –"كلها مصطلحات مختلفة تعبر عن نفس الشيء"–عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.و يعمل Lucas على الفصل بين الآثار الداخلية *Internal* effects لرأس المال البشري عن طريق التمدرس (التعليم)، و بين الآثار الخارجية *External* effects التي تتضمن التدريب أثناء العمل أوالتعلم بالممارسة ،مع الإشارة الى أن هذا الأخير يلعب دورا هاما و مماثلا لدور التعليم في تشكيل رأس المال البشري،كما انه "عنصر هام في نمو المعرفة"،لأنها "ذو علاقة قوية مع الأشخاص المؤثرين على إنتاجية الآخرين".في الحقيقة يركز Lucas على الطبيعة الإنتاجية لرأس المال البشري و إمكانية وجود التأثيرات

18- Savvides, A. and. and Stengos, T.(2009).*Human capital and economic growth*, Stanford University Press. Stanford, p.6.

الخارجية يتم توليدها من خلاله.فمن الطبيعي التكهن أن المعرفة المتراكمة لدى الكائن البشري (سواءا كان ذلك نتيجة للتعليم الرسمي أو غير ذلك) سيكون لها تأثير على الإنتاجية ،ليس فقط على الأفراد المراكمين للمعرفة،بل أيضا على زملاء العمل ،زملاء الدراسة،و آخرين. و على حد تعبير Lucas،يؤدي ارتفاع في رأس المال البشري الى ارتفاع في الدخل الوطني ،كما أن مستوى الدخل يرتبط بشكل كبير بمستوى رأس المال البشري السائد في البلد.[19]

و مع ذلك يرجع الفضل ل"Paul Romer" (1986) في إبراز مصطلح المعرفة كتركيبة أساسية لرأس المال،و اعتبار النمو الاقتصادي مدفوعا بتراكم المعرفة.و في نموذجه للنمو الداخلي،الذي يتضمن أربعة مدخلات رئيسية – رأس المال و العمل ،كالمقترحة في نظرية – الى جانب رأس المال البشري و التكنولوجيا و بمخزون رأس المال البشري أولي ملائم، يرى Romer أن "ما هو مهم للنمو الاقتصادي هو التكامل ليس في اقتصاد يملك عددا كبيرا من الأفراد ،بل في اقتصاد يملك حجما كبيرا من رأس المال البشري ".[20] و يؤكد Romer على أن تطوير معارف جديدة سيعمل على استبعاد قانون تناقص العوائد في الإنتاج.فعندما يتم دمج المدخل الثابت (رأس المال) مع المدخل المتغير (العمل) في عملية الإنتاج باستخدام تكنولوجيا معينة،سيؤدي زيادة وحدة إضافية من المدخل المتغير الى تناقص في الناتج الإضافي أكثر فأكثر ،لكن الاستثمار في المعرفة سيعمل على رفع العوائد في المنتجات الحدية.و بعبارة أخرى،بسبب وجود الآثار الانتشارية ،أو الآثار الخارجية في نموذج ،يمكن لمخزون المعرفة و رأس المال البشري أن يحدد معدل النمو الاقتصادي،كما أن مواصلة الاستثمار في تلك العوامل من شانه أن يحافظ على نمو ناتج الشركة على المدى الطويل ،فضلا عن معدل نمو الناتج الكلي للبلد.

[19] - Lucas, R. (1988). On the Mechanics of Economic Development, *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22, pp. 37-38.

[20]- Romer, P. (1990). Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, Vol.98, No.5, USA.p.S98.

المطلب الثاني: نموذج Uzawa- Lucas

ظهرت مجموعة مهمة لنماذج النمو الداخلي* وضعت تراكم رأس المال البشري (Accumulation of Human Capital)في مركز عملية النمو الاقتصادي. في هذا الجانب ، يحبذ العديد من الاقتصاديين الحديث عن رأس المال البشري بدلا من التكنولوجيا أو المعرفة ، بالنظر لحقيقة أن العنصر البشري دائم الوجود في عملية إنتاج التكنولوجيا.[21]

يفترض النموذج وجود قناتين تسمحان للأفراد بالحصول على رأس المال البشري: التعليم (Education) و التعلم بالممارسة (Learning by Doing).سنركز اهتمامنا في هذا الجزء على قناة التعليم فقط.

لم تحقق الجهود السابقة التي تحلل رأس المال البشري في نماذج ديناميكية عموما النجاح المطلوب في تفسير النمو الدائم. إلا أن Uzawa (1965) استطاع تقديم نموذج ديناميكي يقترح فيه التعامل مع مستوى العمالة الماهرة (Skill Level of Workers) كمتغير يتزايد عبر الزمن لتحقيق نمو دائم،*أما Lucas (1988) فقد استطاع توسيع هذه الفكرة بإدخال الآثار الخارجية لرأس المال البشري.لذا، سنعمل في هذا الجزء على تقديم نسخة مبسطة لنموذج كل من Uzawa و Lucas.

عند أي نقطة زمنية، يكون لدينا مستوى متوسط لرأس المال البشري h و الذي يمثل المعرفة العامة المتاحة لكل شخص. الأفراد الذين يمتلكون هذه المعرفة العامة يمكنهم الحصول على المزيد منها من خلال تلقي التعليم ، كما أن كل فرد يتمتع بوحدة زمنية من وقت عدم الفراغ (Nonleisure Time): جزء من هذا الزمن الذي نرمز له بالرمز τ يخصص لتلقي التعليم ، أما الوقت الباقي ($1-\tau$) فيخصص للعمل. للتبسيط ، يفترض عدم وجود اهتلاك لرأس المال البشري ، كما يفترض أيضا أن زيادة رأس المال البشري ترتبط بالدالة :

$$\dot{h} = hg(\tau) \qquad (1)$$

---

* - نظرية النمو الداخليEndogenous Growth Theory أو" النمو الجديد " اسم أطلق على مجموعة من النماذج النظرية التي ظهرت في منتصف ثمانينات القرن الماضي ، و التي تسفر كلها عن نتيجة مفادها إمكانية تحقيق (توليد) معدلات نمو لنصيب الفرد ايجابية على المدى الطويل ،من خلال تدخيل نمو التكنولوجيا ، أو تراكم رأس المال البشري إلى النموذج. كما أن الهدف الرئيسي من تصميم هذه النماذج يكمن في ضرورة اكتشاف مختلف القوى المحركة لمعدلات النمو الدائم التي تشهدها العديد من الدول ، بالإضافة إلى البحث في مختلف قضايا السياسة المحيطة بالنمو الاقتصادي.

[21] - Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010).*Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth* , Princeton University Press ,p..229.

* - وجود عدد كبير من اليد العاملة الماهرة يمكن من استخدام تجهيزات أكثر تعقيدا وفي نفس الوقت أكثر إنتاجية،كما يمكنها التأقلم مع مهامات جديدة ناتجة عن تعقيدات غير متوقعة في عملية الإنتاج ،كل هذا يؤدي إلى مستوى مرتفع لنصيب الفرد من الناتج.

حيث أن $g'(\tau)\succ 0$ ، h يمثل متوسط رأس المال البشري و مخزون رأس المال البشري لكل فرد يحصل عليه عن طريق التعليم في الفترة المقبلة. تعتمد زيادة رأس المال البشري ايجابيا على كمية الوقت المخصص للتعليم (تراكم رأس المال البشري يتأتى من الاستثمار في التعليم)، وعلى مستوى رأس المال البشري السائد في الاقتصاد .[22]

يقوم الأفراد باختيار τ لتعظيم منفعتهم تحت قيد الميزانية و الشرط رقم (1). و بعد أن يقوم فرد ما بتركيم رأس المال يصبح المستوى الجديد للمعرفة متاحا على الفور لجميع الأفراد.

بوجود رأس المال البشري، تكون وحدات كفاءة العمل المتاحة مساوية إلى $L=(1-\tau)hM$ ، و بالتالي تصبح دالة الإنتاج من نوع Cobb-Douglas من الشكل :

$$y=(1-\tau)hAk^{\alpha} \qquad (2)$$

حيث: $y\equiv Y/M$ نصيب الفرد من الناتج ، $k\equiv K/L$ يمثل نسبة رأس المال إلى العمل. و A : مؤشر التكنولوجيا.

يمكن الحصول على معدل نمو الناتج الفردي:

$$g_y = g_{(1-\tau)} + g_A + g_h + \alpha g_k \qquad (3)$$

إذن، يعتمد معدل نمو الناتج على τ ، h ، A ،و k .

و بسبب تناقص عوائد رأس المال، و إذا كان $g_A = 0$ ، فانه في الحالة المستقرة (مسار النمو المتوازن) تبقى نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة أي $g_k = 0$. أكثر من ذلك، يتميز τ بثباته على مسار التوازن أي $g_\tau = 0$ ، هذا يعني أن معدل نمو رأس المال البشري في الحالة المستقرة يساوي إلى:

$$g_h = \Phi(\tilde{\tau}) \qquad (4)$$

حيث: $\tilde{\tau}$ هي قيمة τ في الحالة المستقرة، و باستبدال معدلات النمو في المعادلة (3) يصبح معدل نمو الناتج الفردي:

$$g_y = g_h = \Phi(\tilde{\tau}) \qquad (5)$$

بعبارة أخرى، ينمو الناتج الفردي بنفس معدل نمو رأس المال البشري، والذي يعتمد على قيمة τ في الحالة المستقرة، يتم اختيار هذه القيمة (أي $\tilde{\tau}$) بشكل داخلي من قبل الأفراد.

في هذا النموذج ، يعتمد نمو اقتصاد ما بصورة حاسمة على قيمة $\tilde{\tau}$:فأي سياسة أو عامل اقتصادي تؤثر على هذه القيمة يمكنها بذلك أن تغير من معدل نمو الاقتصاد على المدى الطويل.[23]

---

[22]- Weber, L. (2010).*Demographic Change &Economic Growth: Simulations on Growth Models*, Springer, p. 127.

[23] - Jones, C. (1998).*Introduction to Economic Growth*, Stanford University Press, p.152.

مما يلاحظ أيضا ، أن هذا النموذج استطاع شرح التفاوت في معدلات النمو الدولية و الذي عجز عنه النموذج النيوكلاسيكي ،حيث يرى هذا النموذج انه إذا كان لبلدين نفس المستوى التكنولوجي ، فيمكن لهذين البلدين أن يظهرا معدلات نمو مختلفة في الحالة المستقرة بسبب اختلاف كميات الوقت المخصصة للتعليم من قبل الأفراد ، أو اختلاف سياسات التعليم في كلا البلدين.[24]

[24] - Azariadis, C. and Drazen, A. (1990). Threshold Externalities in Economic Development, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 105, pp.524-525.

خاتمة

يحتل الاستثمار في التعليم مكانة هامة في الدراسات الحديثة ، حيث تم تحديد مفهومه ، وأهميته في عمل الاقتصاد و تنميته . حيث يعد من المجالات التي تسعى الدول إلى التحكم بها لما له أهمية على الاقتصاد و المجتمع ، فإن هذه الدول تسعى جاهدة إلى الإنفاق في هذا الميدان عن طريق مصادر تمويل داخلية (عمومية و خاصة) و خارجية و ذلك من أجل تطويره و تحقيق التنمية المنشودة .

ومن هنا يمكننا الحديث عن التقدم الذي أحرزته دول العالم في هذا المجال، فاستنادا إلى الدراسات يمكننا تلخيص بعض التطورات الهامة التي تمثل سعي التقدم التي قامت بها البلدان النامية في تحقيق أعلى مستوى من التحصيل التعليمي فنلاحظ أن هذه الأخيرة قد نجحت في خفض معدلات الأمية خاصة في أوساط الفئات الأصغر سنا ومن هنا معظم تحقيقاتها تتم في الطورين الابتدائي و الثانوي ، أما البلدان المتقدمة قد شهدت تحسنا كبيرا في نسب استكمال و الالتحاق بالطورين الثانوي و الجامعي . و قد ظهرت أدبيات اقتصادية التي تناولت العلاقة الموجودة بين الاستثمار في رأس المال البشري (التعليم) و النمو الاقتصادي على المدى الطويل .

ومن هنا إن التعليم يساهم بشكل أو بآخر في النمو الاقتصادي (العائد من التعليم). و الذي يبين القيمة الاقتصادية للتعليم من زاوية إسهامه في زيادة الدخل الوطني عن طريق رفع كفاءة و إنتاجية الأيدي العاملة ، و هو الأمر الذي يؤكد مدى القيمة الاقتصادية للتعليم من زاوية الفرد و المجتمع و الاقتصاد ككل.

الفصل الثاني:

لمحة عامة حول الاقتصاد الصيني

مقدمة:

تبرز الصين في الآونة الأخيرة كأهم اقتصاد ظل يشد إليه أنظار العالم من حيث مستوى النمو العالي الذي بلغه وظل محافظا عليه لسنوات متتابعة، وأصبحت التوقعات تشير إلى تبوئه المكانة الثانية بعد الاقتصاد الأمريكي في غضون السنوات القليلة المقبلة، الأمر الذي يجعل هذا الاقتصاد نموذجا مناسبا لاستخلاص أهم العوامل التي كانت وراء تحقيق انطلاقه الاقتصادي.

حيث أعلنت الصين عن رغبتها في إجراء تحولات وإصلاحات اقتصادية جذرية ، سلك دينغ من خلالها طريقة إلى تبني بعض نماذج وأشكال "سياسة السوق الحر و الاقتصاد المفتوح" وتشجيع الاستثمارات الأجنبية . مستفيدا من بعض الموروثات الإيجابية الموروثة من نظام التخطيط ، التي كانت مواتية للإصلاح والنمو بما في ذلك وجود قاعدة صناعية أساسية وبنية تحتية معقولة ونظام الري ،ونظام تعليمي متطور . مستفيدا من تزامن ذلك مع عصر العولمة الجديد، وبيئة تجارية عالمية ،والناجمة عن تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية وغيرها من أشكال الحماية التجارية ، والتكيف الاقتصادي العالمي السريع وتدفقات الأموال عبر الحدود ، ورأس المال و التكنولوجيا.

يتطرق هذا الفصل إلى الدور الفعال لبرنامج الاصلاح الاقتصادي في الصين و مدى أهميته بالنسبة للاقتصاد ككل و جعل الصين قوة اقتصادية عالمية ، ويتطرق أيضا إلى أهم مميزات الاقتصاد الصيني وتوضيح كيفية قدرة هذا العملاق على النهوض والتطور السريع. ففي المبحث الأول تناولنا برامج الاصلاح في الصين والمراحل التي مر بها هذا الأخير إلى وقتنا الحاضر ،والأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الصين مع تطورات الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1978-2011. أما المبحث الثاني فيهتم بدراسة المؤشرات الاقتصادية الصينية وتحليلها لمعرفة نقاط قوة هذا الاقتصاد من نمو اقتصادي وتحول هيكلي وموازنة عامة وسعر الصرف وغيرها من المتغيرات المؤثرة بشكل مباشر على الاقتصاد. والمبحث الثالث يتحدث عن الأداء الاقتصادي الباهر في الصين منذ بداية الاصلاحات أو ما يسمى بمعجزة النمو الاقتصادي في الصين وما حققته من معدلات نمو متسارع لفترة طويلة من الزمن ،مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاجتماعي.

المبحث الأول:نهوض العملاق النائم

إن الصين ذات حضارة عريقة و شعب عدده كبير ويعمل ولا يعرف الكلل ولكنها كانت دولة ضعيفة رغم كل امتلاكها عناصر القوة ، فقبل أن تشهد الصين هذه النهضة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية الهائلة قيل أن الصين مارد نائم لأن كثيرا من الدول كانت تحتله وتتدخل بشأنه رغم امتلاكها عددا هائلا من السكان والمساحة كبيرة والمعرفة والتاريخ والحكمة... الصين لم تعد ماردا يمنع الآخرين من النوم .

المطلب الأول: الإصلاح الاقتصادي في الصين (1978-1992)

استطاع الرئيس الصيني دينج شياو بينج الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات، وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قولا في الصين، وقد أصبحت هذه التجربة نموذجا لدول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده عن (1.3) مليار نسمة حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملبس و الأكل لخمس سكان العالم. و كانت أهداف مراحل عملية الإصلاح والانفتاح هي:

1. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990 من أجل حل مشكلة الغذاء و الكساء للسكان.
2. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين أخريين عند حلول سنة 2000 مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة
3. تتمثل في تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي و العشرين، و الوصول بالاقتصاد الصيني إلى مضاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي ، فضلا عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني[1] .

فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الاقتصادية في الصين فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة و العمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة . كما أن الأسلوب التدريجي كان واضحا أيضا في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى، فتم اختيار قطاع الزراعة ، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى إن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة و عدم فشلها.

[1] دلامي،نجية.(2012).*دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات*،مذكرة ماجستر .شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر-،ص.111.

و خلال سنوات الإصلاح و الانفتاح الذي بدأ العمل به منذ عام 1979 و الذي لم إلى اليوم ، مرت الصين بمراحل تاريخية هي :

أولا:المرحلة الأولى 1978-1984

وقد ضمت هذه المرحلة الخطة الخمسية السادسة 1980-1984، و قد تمخض عنها الانجازات الآتية:

-إنشاء المدن و المناطق الاقتصادية الساحلية كنوافذ على الاقتصاد العالمي.

-التحول من المركزية إلى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة و المقاطعات.

-التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الاقتصادية.[2]

-إلغاء الكوميونات (مزارع الشعب) و تمليك الفلاح الصيني الأرض التي يزرعها و ظهور نظام مسؤولية الإنتاج وفرق الإنتاج التعاقدي أو ما عرف نظام المسؤولية التعاقدية أو نظام عقود الإدارة.

-تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي.

-ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لامتصاص فائض العمالة الزراعية والصناعية والتي أسهمت بما يقرب من نصف الإنتاج الصناعي الصيني.

-اللامركزية و الاستقلالية في اتخاذ القرار.

-توظيف أكثر من 70 مليون مواطن.

-تجاوز القيمة الإجمالية للصناعة والزراعة 1000 مليار يوان عام 1984 .

-زيادة القيمة الإجمالية للصناعة والزراعة بمعدل 7.9% سنويا في الفترة من 1979-1983 .

-زيادة الدخل القومي الصيني والدخل الفردي الذي كان مصدرا قويا لتوليد المدخرات التي أخذت طريقها إلى الاستثمارات عبر قنوات النظم المالية غير الرسمية.

ثانيا:المرحلة الثانية 1984-1991

في هذه المرحلة ضمت الخطة الخمسية السابعة 1986-1990 وفي هذه الأخيرة وضعت الدولة خطة شاملة للاقتصاد والتنمية الاجتماعية ،وكان ذلك المرة الأولى في تاريخ الاقتصاد المخطط الاشتراكي و أيضا ضمت الخطة الخمسية الثامنة 1991 و التي تميزت بكونها بداية مرحلة جديدة في تطور الصين والنمو المستدام و السريع للاقتصاد القومي. بحيث انتقل الإصلاح من المناطق الريفية إلى المدن و المناطق الحضرية ،و إنشاء المزيد من المدن الاقتصادية المفتوحة حتى بلغ عدد هذه المدن عام 1987 إلى 64 مدينة ساحلية مفتوحة على العالم الخارجي[3]. ومن سمات هذه المرحلة و مميزاتها:

---

[2] محمد، عطية .محمد، ريحان.(2012) .*التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية*، شهادة ماجستر في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر-غزة-، ص.70.

[3] دلامي،نجية.(2012).نفس المرجع السابق. ص.113.

-العمل على ترويض التضخم المنفلت معدلاته .

-تحرير الأسعار الخاصة بالسلع الزراعية و اعتبار الشراء حسب العقد.

-إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي عام 1990 .

-تفعيل السياسات الاقتصادية والتوجه نحو اللامركزية .

-التحول من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على الصناعة والتجارة.

-ارتفاع نصيب دخل الفرد السنوي للفلاحين من 134 يوان عام 1978 إلى 926 يوان عام 1991 ارتفاع قيمة التجارة الخارجية من 40.7 مليار$ عام 1983 إلى 135.6 مليار$ عام 1991 بفائض قدره 8.1 مليار $.

ومن عيوب هذه المرحلة:

-تصاعد معدلات التضخم إلى 18% من جراء تحرير الأسعار وزيادة عجز الموازنة .

-تدهور الدخول الحقيقية للسكان، و لا سيما في الريف و تزايد أعداد المهاجرين إلى المدن.

-تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: سياسات الإصلاح منذ 1992 إلى وقتنا الحاضر

و هي المرحلة الحاسمة التي ضمت كل من الخطة الخمسية التاسعة 1996-2000 و تعتبر خطوة متوسطة وطويلة الأجل، الخطة الخمسية العاشرة2001-2005 وهي أول خطوة ضخمة في القرن الجديد والحطة الخمسية الحادية عشرة2006 -2010 إلى جانب الخطة الأخيرة الثانية عشرة 2011-2015 والتي ركزت على توازن جديد من حيث النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل.فقد ساهمت هذه المرحلة في تصاعد معدل النمو الاقتصادي إلى أن تجاوز معدل 13% وهذا المعدل يعد أعلى معدل نمو اقتصادي تحقق في العصر الحديث في بلد المليار وثلث المليار نسمة.و تتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة الإصلاح الشامل و التي رفعت الصين في بدايتها مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي و بدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق منذ عام 1993 والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني . ولقد تمخض عن هذه المرحلة مجموعة من الحقائق و النتائج:

-اقتصاد السوق الاشتراكي بملامح صينية .

-نمو القطاع الخاص باعتباره قاطرة النمو.

-ارتفاع قيم الصادرات إلى أعلى مستوى في العالم 98% عام 1998 و استحواذ الصين على 20% من التجارة العالمية عام 2006 ، وساهمت التجارة الصينية الخارجية ب40% من الناتج القومي الإجمالي للصين .

-التخلي التدريجي عن القطاع العام نتيجة عملية الخصخصة في الشركات المملوكة للدولة ،و من ثم أصبح هذا القاع المملوك للدولة لا يسهم بأكثر من 15% من التوظيف في قطاع الصناعة و 10% من التوظيف في قطاع التجارة الخارجية ، وهبطت مساهمة هذا القطاع إلى 38% في الناتج المحلي الإجمالي .

-ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 5.7% عام 1976 إلى 13.4% عام1994/1993 بمتوسط معدل نمو عن الفترة من 1997-2007 بنسبة 9.2%.

-تغير هيكل مساهمة الزراعة وصناعة الخدمات حيث انخفضت نسبة مساهمة الزراعة إلى 17.7% والصناعة ب49.3% و الخدمات 33%.

-دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام 2001.

-أصبح فائض العملات عام 2000 يساوي 142مليار$ في ظل فائض تجاري قدره 40 مليار $ بالإضافة إلى أن الصين أصبح لديها علاقات تجارية مع 228 دولة.[4]

-أصبح لدى الصين فائض تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 قدره 160 مليار $ بعد أن كان 50 مليار $ عام 1996.

-تحصن الاقتصاد الصيني من الآثار المدمرة للأزمة المالية الأسيوية عام 1998/1997.

من خلال ما تقدم ،يتضح أن التجربة الصينية تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي ، على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين ، كما أن سياسات الإصلاح كانت سياسات نابغة من الخصوصية ،قائمة على التدرج المحلي .والذي حولها من "عملاق سكاني إلى عملاق اقتصادي تكنولوجي " وفي فترة قياسية[5].

المطلب الثالث: الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الصين

أخذت الصين على عاتقها تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي ضمن سياق الخطط الخمسية ، وعملت الصين ومنذ عصر الانفتاح على تحقيق أهدافها ببطء وبخطى ثابتة، وبدأت عاما بعد عام على تحدي الرافضين والمعارضين والمشككين الذين يأتون في موجات كل بضعة أعوام أو نحو ذلك ،والتزمت بمسارها إلى يومنا هذا ،لكي تديم بذلك معجزة التنمية الأكثر إذهالا في العصر الحديث و كانت الأهداف الرئيسية المحددة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كالتالي:

1-حققت الصين زيادة سريعة مستقرة في الاقتصاد وارتفاعا كبيرا في القوة الشاملة الوطنية ،خلال السنوات الخمس الماضية . وأشارت الإحصاءات من "مصلحة الدولة للإحصاء"،إلا إنه في فترة (2006-2010)

[4] محمد، عطية .مُحَّد، ريحان.(2012). نفس المرجع السابق .ص.71.

[5] دلامي ، نجية .(2012). نفس المرجع السابق.ص.114.

ازداد الناتج الوطني الإجمالي 11.2% ،متجاوزا سرعة زيادة الاقتصاد العالمي في الفترة نفسها ، ومتخطيا 1.4 نقطة مئوية عن سرعة زيادته في فترة الخطة الخمسية العاشرة (2001 إلى 2005)، وهذه الفترة هي إحدى أكثر الفترات سرعة منذ البداية الإصلاح و الانفتاح ، وأشارت الإحصاءات إلى أنه في العالم 2010 بلغ إجمالي الناتج الوطني و 39 تريليونا و798.3 مليار يوان ، بزيادة 69.9% عن العام 2005 لتصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة. [6]

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي في الصين 1978-2011

مؤشر الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة الحقيقية ومعدل النمو الحقيقي السنوي في الفترة ما بين 1978- 2011

الناتج المحلي الاجمالي ب 100 مليون				نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي		
السنة	القيمة باليوان	القيمة بالدولار	النمو الحقيقي	القيمة باليوان	القيمة بالدولار	النمو الحقيقي
1978	3645.22	2164.62	11.7	381	226	10.2
1979	4062.58	2612.59	7.6	419	270	6.1
1980	454.62	3034.46	7.8	463	309	6.5
1981	4891.56	2868.95	5.2	492	289	3.9
1982	5323.35	2812.87	9.1	582	279	7.5
1983	5962.65	3017.99	10.9	583	295	9.3
1984	7208.05	3097.57	15.2	695	299	13.7
1985	9016.04	3070.23	13.5	858	292	11.9
1986	10275.18	2975.90	8.8	863	279	7.2
1987	12058.62	3239.73	11.6	1112	299	9.8
1988	15042.82	4041.49	11.3	1366	367	9.5
1989	16992.32	4513.11	4.1	1519	403	2.5
1990	18667.82	3902.79	3.8	1644	344	2.3
1991	21781.50	4091.73	9.2	1893	356	7.7
1992	26923.48	4882.22	14.2	2311	419	12.8

[6] مُحَمَّد ،عطية.مُحَمَّد ،ريحان.(2012).نفس المرجع السابق. ص. 78 .

1993	35333.92	6132.23	14.0	2998	520	12.7
1994	48197.86	5592.24	13.1	4044	469	11.8
1995	60793.73	7279.81	10.9	5046	604	9.7
1996	71176.59	8560.85	10.0	5846	703	8.9
1997	78973.03	9526.53	9.3	6420	774	8.2
1998	84402.28	10194.62	7.8	6796	821	6.8
1999	89677.05	10832.79	7.6	7159	865	6.7
2000	99214.55	11984.75	8.4	7858	949	7.6
2001	109655.17	13248.18	8.3	8622	1042	7.5
2002	120332.69	14538.20	9.1	9398	1135	8.4
2003	135822.76	16409.66	10.0	10542	1274	9.3
2004	157878.34	19316.44	10.1	12336	1490	9.4
2005	184937.37	22576.19	11.3	14185	1732	10.7
2006	216314.43	27134.95	12.7	16500	2070	12.0
2007	265810.31	34956.64	14.2	20169	2652	13.6
2008	314045.43	45218.27	9.6	23708	3414	9.1
2009	340902.81	49905.26	9.2	25608	3749	8.7
2010	201512.80	59312.03	10.4	30015	4434	9.9
2011	472822.00	73011.04	9.2	35083	5432	8.8

المصدر: مُحَمَّد ،عطية.مُحَمَّد ،ريحان.(2012).نفس المرجع السابق. ص. 83.

وفقا للجدول السابق يلاحظ الباحث ارتفاع الناتج الإجمالي 11.7% من حيث القيمة الحقيقية عام 1978 عندما تم تفكيك الجمعيات الزراعية ، والعودة إلى نظام الاستغلال العائلي للأراضي ،وبداية سياسة الانفتاح على العالم التي جذبت الاستثمارات الأجنبية إلى الصين . وبعد ذلك العالم تباطأ النمو الاقتصادي نتيجة زيادة حجم الاستثمار في الممتلكات الثابتة ، بصورة أكبر مما ينبغي ، وازدياد أموال الاستهلاك زيادة فائقة الحد ، وإصدار النقود بشكل مفرط[7].

ووفقا للجدول السابق أيضا شهدت الفترة من 1983-1985 تحسنا كبيرا في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، حيث ارتفع الناتج الإجمالي 10.9% ، 15.2% ، 13.5% على التوالي في تلك الفترة نتيجة قدوم

[7] مُحَمَّد ،عطية.مُحَمَّد ،ريحان.(2012). نفس المرجع السابق .ص .84.

الموجة الأولى من الاستثمارات الأجنبية إلى الصين ، وبداية تطوير المؤسسات الإنتاجية الحكومية وزيادة المساهمة فيها، وزيادة التجارة الخارجية .

كما ويلاحظ الباحث من الجدول أيضا كيف تباطأ النمو الاقتصادي في الفترة من 1989-1991 بعد أن جمدت الحكومة الصينية الإصلاحات لأجل مواجهة ارتفاع معدلات التضخم ، وفرضت الرقابة من جديد على الأسعار. وانخفض الاستثمار الأجنبي بعد اضطرابات بكين عام 1989 . ومن ثم عززت جولة دنغ شياو بينغ الجنوبية في بداية عام 1992 بشكل كبير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق الساحلية ، وبدأت موجة من الاستثمارات الحكومية في شنغهاي ، وسجلت التجارة ارتفاعا كبيرا ، وتحسن نموا إجمالي الناتج المحلي.

وفي الإجمالي يتضح للباحث أن الاقتصاد الصيني مازال ينمو بمعدلات متقاربة تسبيا منذ إلغاء تجميد الإصلاحات رغم تعرض العالم لأزمات اقتصادية عاصفة في عام 2008 ولتاريخه ، وتسجل الآن معدلات النمو للقترة 1992-2011 حوالي 10% سنويا من حيث القيمة الحقيقية.

2-حققت أيضا تغيرات زراعية كبيرة ، حيث أجريت تجارب إصلاح شامل لنظام التعليم الإلزامي ونظام المالية في الأرياف ،إضافة إلى تعميق إصلاح نظام تداول الحبوب الغذائية ،ودفع تطوير مؤسسات الحبوب الغذائية ونظام الأراضي في الأرياف، مما أدى إلى تثبيت مكانة الزراعة وإنتاج الحبوب الغذائية ،وتحسين أوضاع الفلاحين.

3-شهدت التجارة الخارجية الصينية تغيرات مهمة، وانتقلت من الاهتمام بالكمية إلى الاهتمام بالجودة مع تحسين هيكل الصادرات ورفع قدرتها على المنافسة الدولية. في حين نفذت الصين إستراتيجية الخروج إلى العالم لتشجيع المؤسسات الصينية لإقامة مصانع في الخارج وتصدير منتجات إلى الخارج وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.[8]

4-سارت صناعة التكنولوجيا العالية والجديدة الصينية على مسار تطور سريع ،حيث شهدت نسبة صادرات التكنولوجيا العالية والجديدة في إجمالي الصادرات الصينية ازديادا تدريجيا ، والصناعة الإستراتيجية الصينية حققت منجزات عظيمة أيضا.

[8] دلامي ، نجية .(2012). نفس المرجع السابق.ص. 118

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني

إن التحول في النظام الاقتصادي في الصين المتدرج يؤكد المرونة والقدرة على التكيف بما ينسجم مع متطلبات تحقيق التنمية في الداخل والمتطلبات بما ينسجم أيضا مع التغيرات الاقتصادية الدولية، ولقد حقق النظام الاقتصادي في الصين من خلال التجربة الاقتصادية تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني لذا تطرقنا إلى تحليل بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي له

المطلب الأول : عملية التحول الهيكلي

يترافق النمو الاقتصادي السريع المحقق في العقود الثلاثة الماضية بتحول جذري في الهيكل الاقتصادي حيث تحولت الصين من اقتصاد قائم على الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى اقتصاد بتنمية منسقة بين القطاعات الأولية (الزراعة) ، القطاعات الثانوية (الصناعة) و القطاع الثالث (الخدمات). في هذا الجانب ، عرفت حصة GDP من القيمة المضافة للصناعات الأولية ، الثانوية ، و الثالثة تغيرا من 28 % 48 % ، و 24 % عام 1978 إلى 10 % ، 47 % ، و 43 % عام 2010 على الترتيب (أنظر الشكل 1.2) خلال هذه الفترة ، تم تعزيز دور الزراعة في الاقتصاد من خلال تحسين مستوى إنتاجيتها – حيث ارتفع نصيب الناتج في الزراعة من 106 يوان عام 1978 إلى 3022 يوان عام 2010 ، في حين زاد إنتاج الحبوب من 304.8 مليون طن في عام 1978 إلى 528.5 مليون طن في عام 2010.

الشكل 1.2. الحصص القطاعية لـ (a) GDP و (b) العمالة في الصين ، 1978 – 2010 .

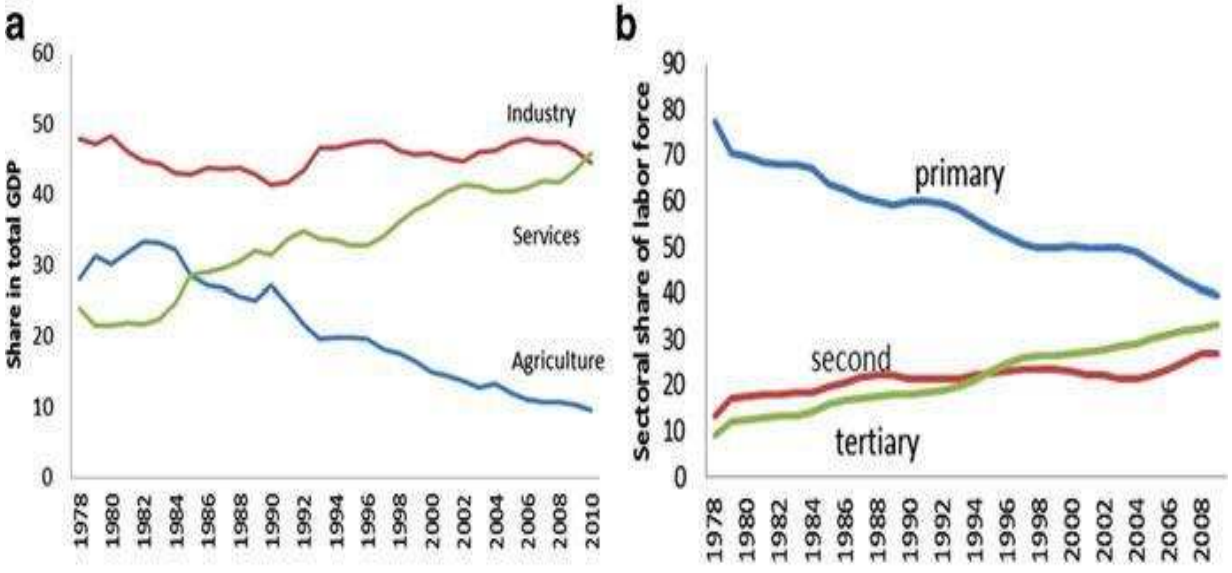

Source : Wang , Xiaolin et al. (2014).*The Quality of Growth and Poverty Reduction in China,* International Research on Poverty reduction , china. P 22

خلال نفس الفترة أيضا، تم إعادة توزيع حجم السكان على نطاق واسع عبر القطاعات الثلاثة وبين المناطق الحضرية و الريفية: حيث انخفضت حصة العمالة في قطاع الزراعة من 78 % عام 1978 إلى 40 %

فقط عام 2010 (الشكل 1.2) . هذا التحول أدى إلى توجيه فائض العمالة بأعداد كبيرة من قطاع الزراعة نحو توسيع قطاعات الصناعة و الخدمات بسرعات قياسية. في نفس الوقت ، شهدت الصين أيضا توسعا حضريا سريعا، فعلى الرغم من وضع نظام تسجيل الأسر الرسمي (*Hukou*) الذي تم تصميمه لتقييد الهجرة من الريف إلى المدن ، إلا أن عدد سكان المناطق الحضرية في الصين ارتفع بنحو ثلاثة أضعاف حيث ارتفع من 10 % عام 1949 إلى أكثر من 45.7 % من إجمالي السكان في عام 2008. و ترجع هذه الزيادة في عدد السكان في المناطق الحضرية في الأساس إلى إعادة تصنيف المناطق الريفية إلى مناطق الحضر بسبب تحويل الأراضي الزراعة لصالح تطوير الصناعات المحلية و قطاع الخدمات[9] .

مع ذلك، هذه التقديرات لتعداد السكان في المناطق الحضرية لا تأخذ بعين الاعتبار السكان المتنقلين في الصين (سكان الريف غير المسجلين في نظام (*Hukou*)المقيمين بشكل مؤقت في المدن)، فإذا ما تم إدراج هذه الفئة من الأشخاص، فمن المرجح أن يتجاوز تعداد سكان الحضر في الصين نصف مجموع سكان البلاد .

الشكل 2.2. نسبة التحضر في الصين 1949 – 2008.

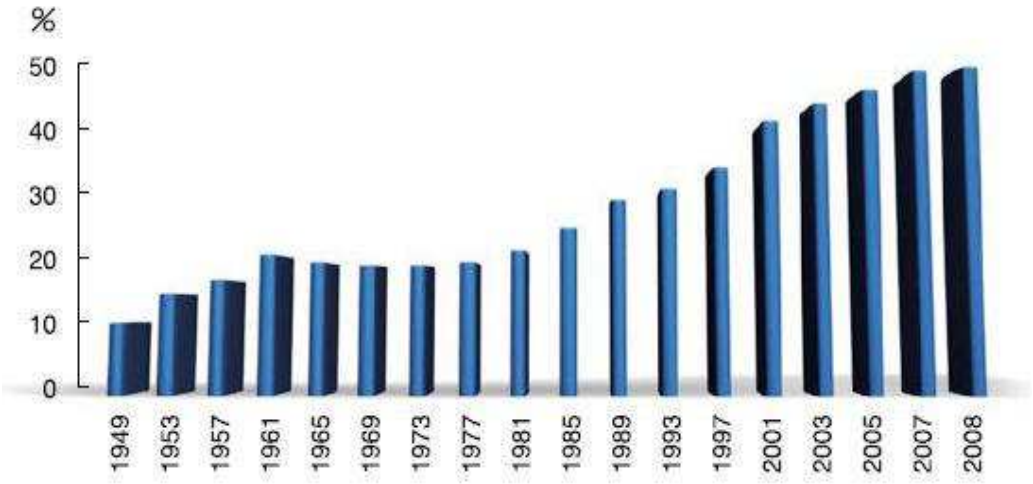

Source : Wu,Li. And.Sui,Fumin.(2010).*L'Economie Chinoise* , China. P 22

في كثير من النواحي يشبه التحول الهيكلي الذي حدث في الصين تجارب التصنيع التي حدثت في أوروبا في القرنيين الثامن و التاسع عشر، و في الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، و حتى في الاقتصاديات حديثة التصنيع في شرق آسيا خلال السبعينات و الثمانينات. لكن مع ذلك ، لم يستغرق الأمر وقت أطول في الصين – في بلد تعداد سكانه يقارب ربع سكان العالم – لاستكمال مسار التحول الهيكلي من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد يهيمن عليه قطاعات الصناعة و الخدمات . في هذا الصدد ، إلى

[9] Wang .et . al. (2014). op cit , p35

جانب معدلات النمو الاقتصادي المحققة ، عرف هيكل الصادرات الصينية أيضا تحولا من نمط تقوده السلع الأولية إلى نمط يقوده الآلات و معدات النقل[10].

المطلب الثاني: الموازنة العامة، معدلات التضخم وسعر الصرف

بالنسبة للموازنة العامة ساعدت العائدات المرتفعة للضرائب في خفض العجز المالي، لكن العجز المالي الأساسي يستثني عددا من الأنشطة الخارجة عن الموازنة، وقد قامت الحكومة المحلية في السنوات الأخيرة بتمويل متزايد لمشاريع البنية التحتية عبر نظام الظل المصرفي، أو عبر مبيعات الأراضي ، وإذا اعتبر هذا الأمر تمويلا إضافيا، فإنه سيزيد من العجز المالي وكان هذا العجز المالي المتسع حسب توقعات صندوق النقد الدولي في حدود 7.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2013، كما أن هناك ديونا حكومية إضافية متعلقة بالقطاع المالي وديون الشركات المملوكة للدولة، والعجز في نظام المعاشات، غير أن ما يعوض كل هذا هو أن الحكومة تملك مصادر كافية لتوفير تحفيزات مالية إضافية إذا ما اقتضت الضرورة لتحقيق النمو المستهدف

الشكل 3.2. الموازنة العامة للفترة 2012-2013

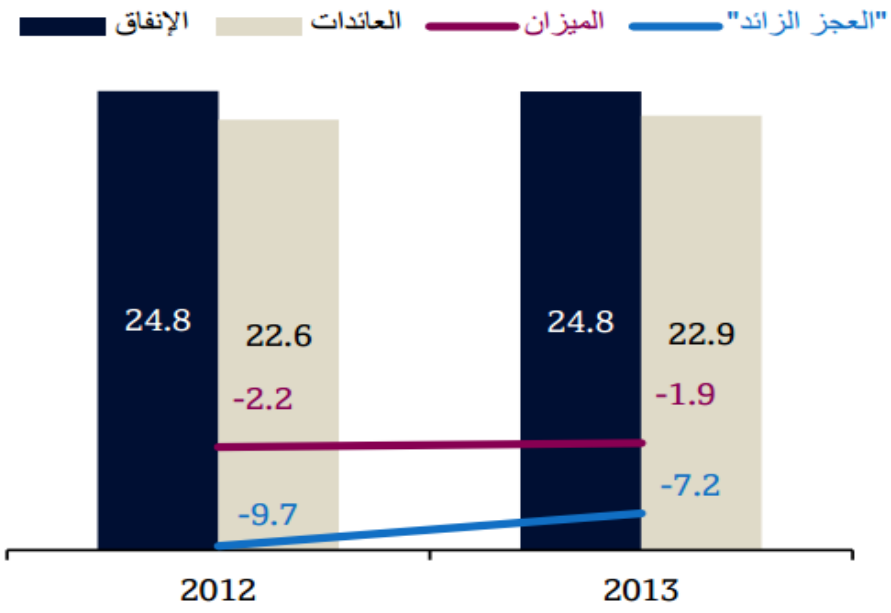

المصدر: زياد، داود. وآخرون.(2014). ***الصين رؤية اقتصادية 2014.*** **موقعQNB للخدمات المالية. ص3**

وقد نفذت الحكومة سلسلة من الحزم التحفيزية المالية وعززت الإنفاق على التعليم، وشهد الإنفاق على التعليم ارتفاعا مهما ما بين 2010-2012 كجزء من الجهود الهادفة لإعادة توازن الاقتصاد مع الخدمات وسيساعد ذلك في تعزيز رأس المال البشري على المدى البعيد ودعم تنمية الاقتصاد الخدماتي، وكان أهم ما

[10] Li. And. Fumin. (2010). Op cit, p24

تضمنته تدابير التحفيز المالي في سنتي 2013-2014 هو الإعفاءات الضريبية للشركات الصغيرة لدعم القطاع الخاص ، وزيادة تمويل السكن الاجتماعي، والإنفاق على خط جديد للسكك الحديدية فائقة السرعة. وقد أدى ذلك إلى إنفاق أكثر على قطاعات الشؤون الاجتماعية، والخدمات العامة، والدعم الاجتماعي والنقل. [11]

أما بالنسبة لمعدلات التضخم كانت في السنة المالية 2013 في أفريل 1.8٪ وقد بقي بصورة ثابتة أقل من المستهدف 3.5٪ مما يفتح المجال أمام بنك الشعب الصيني لإطلاق المزيد من التحفيزات المالية.في نفس الوقت كان نمو النقد بمعناه الواسع أعلى من المستهدف 13٪. لكنه يعتبر هدفا ثانويا بالنسبة للسلطات وانخفضت أسعار المنتجين بنسبة 1.4٪ في السنة المالية المنتهية في ماي، وخفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي الإلزامي من 21.5٪ في 2011 إلى 20٪ في 2012 كما خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك في المناطق الريفية ما بين 0.5٪و 2٪ في 2014 بعد أن جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من المستهدف.

الشكل 4.2 . نمو التضخم في الصين للفترة 2013-2014

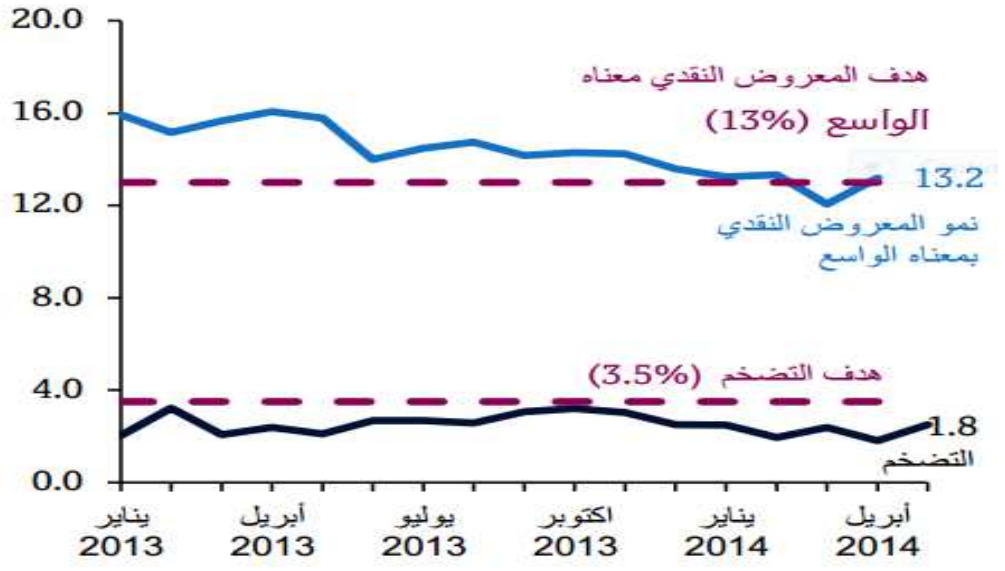

المصدر: زياد، داود. وآخرون.(2014).نفس المرجع السابق.ص. 5.

وسعر الصرف ارتفع بشكل مطرد في السنوات الأخيرة ويتوقع أن يزيد هذا الارتفاع في سنة 2016 حيث يتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال تدريجيا مما سيؤدي إلى تدفقات غير مباشرة [12]، ويتوقع أن تستمر السلطات بسياستها الرامية للسماح لارتفاع قيمة العملة تدريجيا من أجل تشجيع الاستهلاك المحلي من خلال جعل السلع الأجنبية أرخص وخفض اختلال التوازنات الخارجية من خلال المساعدة في خفض

[11] زياد، داود. وآخرون.(2014). نفس المرجع السابق.ص. 3.

[12] زياد، داود. وآخرون.(2014).نفس المرجع السابق.ص. 5.

فائض الحساب الجاري ، ونتيجة لهذا الانخفاض ونمو الواردات يتوقع تراجع احتياطي النقد الأجنبي إلى حوالي 19.1 من شهور تغطية الواردات ، ويتوقع أن يتراكم إلى ما يصل 5.4 ترليون دولار أمريكي

الشكل5.2. سعر الصرف للسنوات 2013 إلى 2016

المصدر: زياد، داود. وآخرون.(2014).نفس المرجع السابق.ص. 6.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

نمت التجارة الخارجية بعد الاصلاحات الاقتصادية في الصين والغاء الدولة الاحتكار فيها بشكل سريع وملحوظ لتشمل تقريبا كل بلدان العالم وشهدت الصادرات خصوصا نموا مطردا مستندة إلى سعر اليوان المنخفض واخفاض أجور العمالة الصينية بالاضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في الأسواق العالمية، وكلها عوامل تزيد من قدرات الصين التنافسية[13] والجدول التالي يوضح الصادرات ، الواردات ، الميزان التجاري للصين مع العالم 2000-2010.

[13]Wong , Dong.(2010). Op cit,P.29.

الجدول 2.2. تطور الصادرات،الواردات، والميزان التجاري للصين 2000-2010 مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	249.2	266.2	325.6	438	593	762	969	1218	1429	1202	1578
نسبة النمو٪	27.86	6.82	22.31	34.64	35.3	28.41	27.18	25.68	17.32	15.9-	31.31
الواردات	225.1	243.6	295.2	412.8	561	660.1	791.5	955.8	1132	1004	1394
نسبة النمو٪	35.85	8.22	21.18	39.84	36	17.85	19.91	20.76	18.38	11.5-	38.85
الميزان التجاري	24.1	22.6	30.4	25.6	32	101.9	177.6	262.2	297.4	198.1	184.5

Source : Wong , Dong.(2010). *China's Trade Relations with the United States in Perspective.* Current Chinese Affairs . p 210

نمت الصادرات الصينية بوتيرة متسارعة فبلغ 262.2 مليار دولار سنة 2007 مع تجاوز الصادرات حاجز الترليون دولار وهذا ما يثبت نجاح سياسة تخفيض قيمة اليوان التي انتهجتها الحكومة الصينية ، ثم انخفض الفائض الصيني مع العالم سنة 2009 إلى 198 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية لعام 2008 فتراجعت الصادرات ب 15.9 ٪ والواردات ب 11.3٪ وهذا لم يمنع من أن تصنف الصين كأكبر مصدر في العالم[14] ثم انخفض الفائض سنة 2010 إلى 184 مليار دولار نتيجة نمو الواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط. ويمكن توضيح التغيرات في التجارة الخارجية الصينية من خلال الشكل الموال

[14] دلامي ،نجية.(2012). *دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات*. أطروحة دكتوراه.كلية العلوم الاقتصادية التسيير.جامعة شلف-الجزائر-.ص. 120.

الشكل 6.2. تطور التجارة الخارجية الصينية 1979– 2010

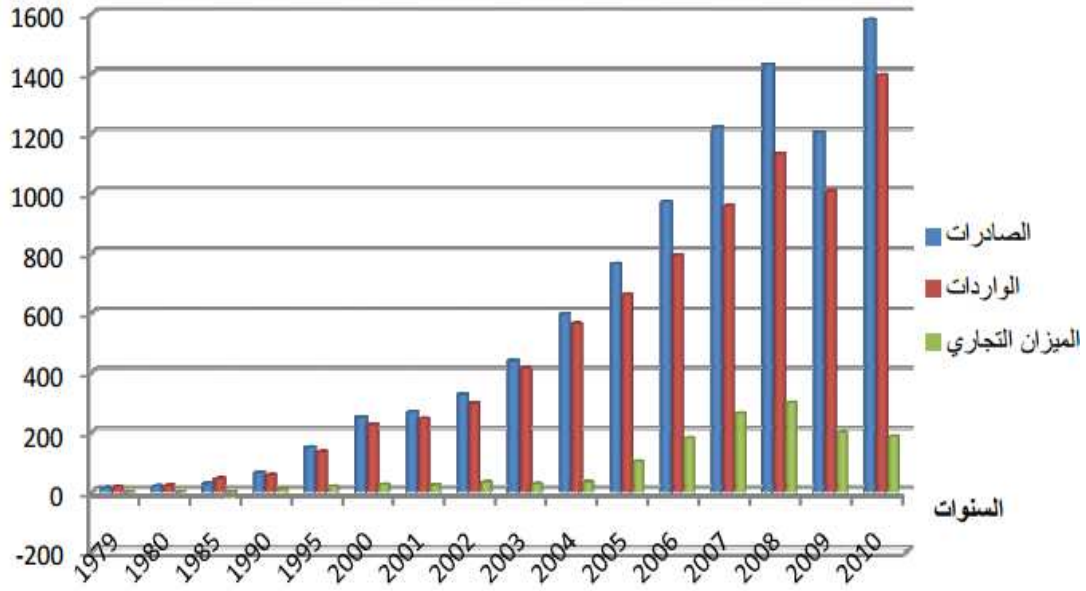

المصدر: دلامي ،نجية.(2012).نفس المرجع السابق. ص. 122

ومن حيث الاستثمار الأجنبي المباشر احتلت الصين مكانا بارزا في استقطابه حيث احتلت المركز الأول عالميا عام 2003 والمركز الثاني عام 2004 والثالث عام 2005، ثم الثالث سنة 2010 بعد الولايات المتحدة وفرنسا والشكل التالي يوضح ازدياد الاستثمار الأجنبي إلى الصين في الفترة من 1985 إلى 2010

الشكل 7.2. حجم الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة 1985–2010

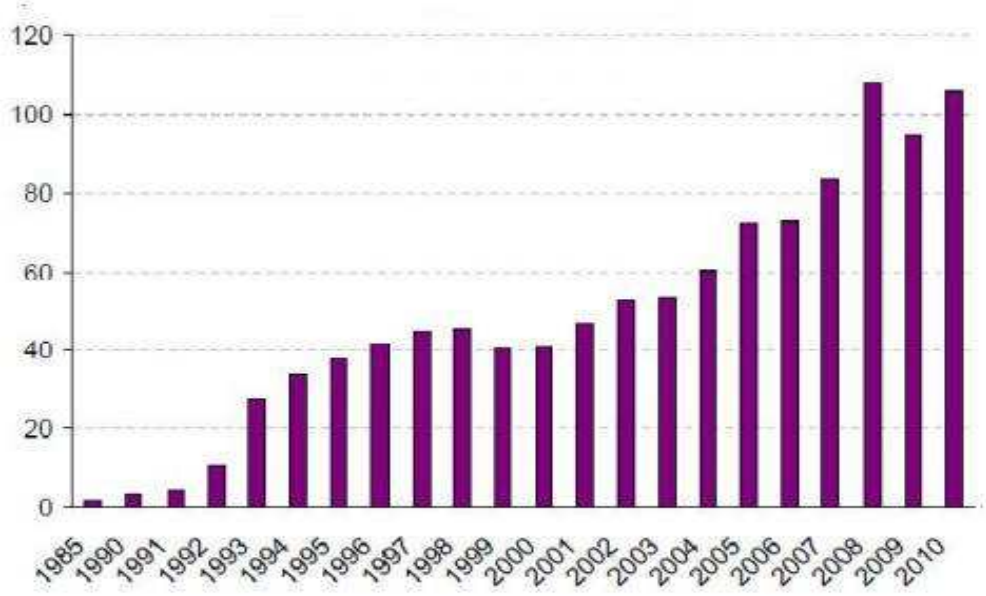

المصدر: بدور ،المطيري.(2010). نفس المرجع السابق، ص.5.

المبحث الثالث: تفسير معجزة النمو الاقتصادي في الصين

أطلق العديد من الباحثين على الأداء الاقتصادي المذهل في الصين منذ بداية الإصلاح الاقتصادي عام 1978 مصطلح " معجزة النمو Growth Miracle ". فعلى الرغم من أن العديد من الاقتصاديات الانتقالية و النامية مثل روسيا و الهند قامت بتنفيذ سياسات إصلاح اقتصادي مماثلة للصين على مدى العقود الثلاثة الماضية، إلا أنها شهدت الكثير من التقلبات الاقتصادية و عدم الاستقرار السياسي في سياق الإصلاح الاقتصادي. هذه الإصلاحات أفرزت عن نمو اقتصادي متواضع في هذه البلدان على عكس الصين التي تمكنت من الحفاظ على معدلات نمو سريعة لفترة طويلة من الزمن، مع الحفاظ أيضا على استقرار الاقتصاد الكلي و الاجتماعي. و هذا من خلال عوامل أساسية أهمها سياسات الإصلاح الاقتصادي، التزام الحكومة و الإصلاح على النمط الصيني، التركيز القوي على الاستثمارات العامة في الخدمات الاجتماعية و التنمية الريفية، و الترقية الصناعية و الابتكار التكنولوجي.[15]

المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي

تعتبر سياسات الإصلاح الاقتصادي Economic Reform في الصين بمثابة القوة الدافعة الرئيسية وراء النمو الاقتصادي المرتفع و المستدام الذي حققه البلد[16]. فعلى مدار ثلاثين عاما، تحول الاقتصاد الصيني النامي المخطط مركزيا – الذي يتبع الأسلوب السوفياتي ذو التصنيع الثقيل – و المشوه للغاية و غير الفعال تدريجيا إلى نظام اقتصادي يعتمد إلى حد كبير على قوى السوق في تخصيص الموارد، و يفرض حقوق الملكية الخاصة، و يعمل ضمن مجموعة من المؤسسات التنظيمية المتطورة نسبيا.

يتتبع الشكل 8.2 أهم المعالم الرئيسية للإصلاحات المؤسساتية و القانونية التي قدمت العديد من الحوافز للاقتصاد الصيني منذ عام 1979.

[15] Yueh, L.(2011) .The Economy of China.UK: Edward Elgar Publishing, p.25.

[10]Wang et al. (2014), Op.cit., p .27 .

الشكل 8.2. النمو السنوي لـ GDP الحقيقي و معالم السياسة منذ 1979

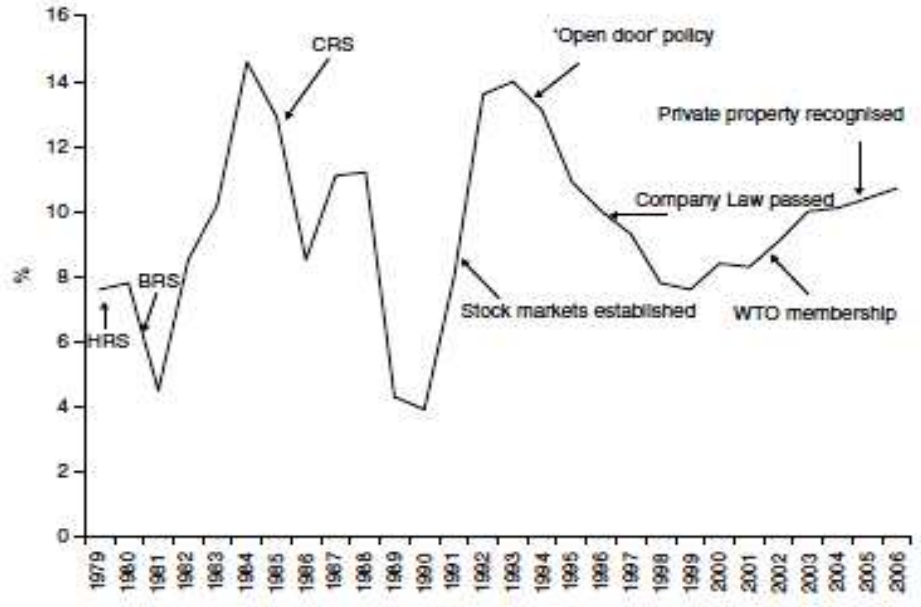

Source : Yueh, L.(2011) . Op.cit,p. 25.

انطلقت عملية الإصلاح في أوائل الثمانينات في القطاع الزراعي من خلال تطبيق نظام المسؤولية الأسرية (Household Responsibility System ,HRS) عام 1979 و تأييد إنشاء مؤسسات البلديات و القرى (Township and Village Entreprises , TVEs) ، ليحل محل نظام الريفي الجماعي. و قد سمحت TVEs بضخ وفرة و فائض من العمالة نحو الصناعة و التوجه نحو الاقتصاد الريفي. علاوة على ذلك، منح HRS الملكية للمزارعين ليتمكنوا من حصد عوائد من جهودهم الخاصة في إطار الملكية الجماعية للأراضي[17].هذه الإصلاحات أعادت توجيه الادخار الوطني نحو الأسر، من خلال حقن الحوافز في الاقتصاد الذي لم يعترف بالملكية الخاصة الكاملة، و إعادة تخصيص عامل اليد العاملة نحو المؤسسات الأكثر إنتاجية. أدى ذلك إلى نمو الناتج بشكل سريع في أوائل الثمانينات (كما يظهره الشكل أعلاه مبرزا حقيقة أن نمو الصين المعجزة بدأ في الريف.[18]

عندما تبين نجاح هذه الإجراءات في المناطق الريفية، تبنت الصين المزيد من الإصلاحات في المناطق الحضرية عام 1984، محفزة بتجربتها الناجحة في الريف. فمن خلال نظام المسؤولية التعاقدية (Contract Responsibility System, CRS)ونظام مسؤولية الميزانية Budgetary Responsibility System , BRS تم تمهيد الطريق للمرحلة المقبلة من الإصلاحات في الشركات المملوكة للدولة (State – Owned Entreprises , SOEs) و القطاع المالي. و قد شمل إصلاح SOEs تفويض الإدارة والمراقبة

[17] Wang et al. (2014), Op.cit. p. 28 .
[18] - Yueh, L.(2011) .Op.cit.,p.25.

من الحكومة المركزية إلى مديري المؤسسات المحلية و خصخصة غالبية SOEs عن طريق نقل ملكية أصول الدولة. في أوائل التسعينات، تم إدراج العديد من SOEs في بورصات Shanghai (عام 1990) وShenzhen (عام 1991). و مع زيادة تعميق الإصلاحات على مستوى SOEs، أصبح القطاع الخاص القوة المهيمنة بشكل متزايد في مساهمته في الإنتاج الصناعي، حيث ارتفعت حصة القطاع الخاص من إجمالي الإنتاج الصناعي من 6 % في عام 1998 إلى حوالي 52 % عام 2010. عززت هذه الإصلاحات الحضرية أكثر وضعية و دخل سكان الحضر في ظل اقتصاد مدار مركزيا ، حيث تمتع سكان الحضر بما يسمى " وعاء الأرز الحديدي Iron Rice Blowl " و معونات اجتماعية غير متاحة لسكان الريف. مكن هذا التحيز و المعاملة التفضيلية لسكان الحضر الصين من الخضوع لتجربة التصنيع، و الحفاظ على عامل الاستقرار الذي يعتبر عنصرا حاسما في مسار التحول التدريجي .

الشق الأخير من نهج الإصلاح في الصين هي سياسة " الباب المفتوح Open Door " في أواخر السبعينات، حيث خلقت الصين المناطق الاقتصادية الخاصة (Zones Special Economic ,SEZs) بداية في المناطق الساحلية الجنوبية، و التي كانت أساسا مناطق مجهزة للتصدير و مفتوحة أمام التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي (Lardy,1998). و قد سمح إدراج قوى السوق في SEZs للحكومة بتجربة درجة محدودة من الانفتاح. هذه الإجراءات بدأت في عام 1978، لكنها لم تنطلق إلا في عام 1992 عندما قام Xiaoping Deng بجولة في أقدم المناطق الاقتصادية الخاصة الواقعة في Fujian Guangdong. منذ ذلك الوقت، أنشأت الصين أشكالا أخرى من SEZs مثل مناطق التجارة الحرة ومناطق تطوير التكنولوجيا العالية (High Technology Development Zones , HTDZs) التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاعات التكنولوجيا و تشجيع أنشطة البحث و التطوير. في هذا الإطار، قدمت SEZs للمستثمرين الأجانب درجة من الحماية القانونية التي لم تتمتع بها حتى الشركات الصينية المحلية، و التي كانت كافية لتحفيز أعداد كبيرة من تدفقات FDI الداخل إلى الصين.

و تشمل الإصلاحات الهيكلية الهامة الأخرى اللامركزية المالية و الإدارية من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية للمؤسسات، حيث أدت اللامركزية إلى خلق المنافسة بين الحكومات المحلية و تحسن الكفاءة من خلال اتخاذ القرارات الأمثل بناءا على الظروف المحلية و تدفق المعلومات بشكل أفضل. على ذلك، سمحت هذه الإصلاحات لإطلاق العنان نحو الإبداع و الحوافز لدى الأفراد و الشركات والحكومات المحلية التي تسعى لتعظيم العوائد الاقتصادية من خلال السعي نحو اقتناص الفرص على الصعيدين المحلي والعالمي.[19]

[19] - Wang et al. (2014), Op.cit., p.30.

المطلب الثاني: التركيز القوي على الاستثمارات العامة في الخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية

يتمثل العامل الثالث في التزام الصين على المدى الطويل بالاستثمار العمومي في مجال الخدمات الاجتماعية كالبنى التحتية الأساسية، التعليم، الصحة، و الخدمات البيئية الأساسية، سواءا قبل أو خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية. و على الرغم من أن نظام التخطيط المركزي شوه بشكل كبير تخصيص الموارد و أعاق النمو الاقتصادي، إلا أن السياسات التدريجية في تعزيز مجالات الصحة، التعليم، الوصول إلى المياه النظيفة و خدمات الصرف الصحي وضعت كأساس للنجاح الاقتصادي في الصين بمجرد أن أزيلت التشوهات و القيود من خلال الإصلاح الاقتصادي.

و قد ركزت سياسات الاستثمارات العامة قبل الإصلاح الاقتصادي في الصين على توسيع حصول السكان على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية في كل من المناطق الحضرية و الريفية. كما أن تعزيز المساواة بين الجنسين مثل أحد الركائز الأساسية لتلك السياسات. في أوائل الثمانينات، كان دخل الفرد في الصين أقل بكثير من الهند، البرازيل، إندونيسيا و حتى أقل من تنزانيا، لكن المؤشرات الاجتماعية مقاسة بوفيات الأطفال، العمر المتوقع، و معدل التعلم للإناث البالغات، كانت أعلى بكثير مقارنة بتلك البلدان (أنظر الجدول 4.2)

الجدول3.2. الاستثمارات العمومية عبر عينة من البلدان

البلدان	نصيب الفرد من الدخل (الدولار الأمريكي بالأسعار الثابتة)	وفايات الأطفال	العمر المتوقع	معدل تعلم النساء البالغات	مصادر المياه النظيفة ٪ عدد السكان القادرين على الحصول عليها	المساحات الزراعية المروية ٪ من الأراضي الصالحة للزراعة
الصين	194	62	67	1(1981)	67	46.6
الهند	238	143	56	26	72	23.57
البرازيل	3303	87	63	73(1979)	88	3.54
روسيا	2693(1988)	33	67	96.8(1988)	93	3.7 (2001-1999)

اندونيسيا	412	118	58	57.7(1979)	71	23.38
تنزانيا	292	165	51	48.1(1987)	55	4.02

Source : Wang et al., Op.cit., p.32.

و يعزى النمو المستدام للصين في الإنتاجية الزراعية منذ أوائل الثمانينات لحد كبير إلى الاستثمار المسبق في البنى التحتية الريفية فالاستثمارات العمومية في البنى التحتية الريفية، بما في ذلك الوصول إلى الكهرباء، الطرق الريفية، و الري وضعت الأسس لإقلاع نمو الإنتاجية السريع في المناطق الريفية في أوائل الثمانينات، عندما أطلق سراح المزارعين من قيود المؤسسات الزراعية الجماعية[20].

أساسا، قبل الانطلاق إلى اقتصاد السوق قامت الصين بإنشاء قوة عاملة متعلمة و تتمتع بصحة جيدة، و قامت بتطوير قاعدة البنى التحتية و ذلك بفضل الاستثمارات العامة في مجال الخدمات الاجتماعية بقيادة حكومة قوية. و عندما تم خلق مناخ أعمال مواتي من قبل الإصلاح الاقتصادي، كان لدى غالبية السكان الصينيين قدرات للمشاركة الكاملة في الفرص الاقتصادية الموسعة التي قدمتها سياسات الإصلاح و رفع الدخل الوطني بوتيرة سريعة.

المطلب الثالث: الترقية الصناعية و الابتكار التكنولوجي

يرجع تسجيل الصين لمعدلات نمو مرتفعة لحد كبير إلى عملية التعلم و الترقية الناتجة عن اعتماد التكنولوجيا الجديدة المجسدة في FDI، السلع الوسيطية المستوردة، و الاستثمار في رأس المال. في هذا الجانب، يصف Schumpeter (1942) هذه العملية بـ " التدمير الخلاق ".فعلى سبيل المثال، في أوائل الثمانينات، كانت تعتمد الصين في إنتاجها على تجهيز المنتجات الزراعية الأولية، الغابات، تربية الحيوانات و الثروة السمكية، لكنها سرعان ما قامت بترقية عملياتها نحو إنتاج المزيد من السلع ذات المحتوى التقني مثل المنسوجات، الملابس، الإلكترونيات، الكيماويات، الآلات، تجهيزات الأغذية الحديثة، و مواد البناء التي أصبحت الآن تتوفر على معايير الجودة العالمية.

في الوقت الراهن، لم تصبح الصين أكبر مصدر في العالم فقط، بل أيضا تحول هيكل صادراتها بشكل كبير منذ أوائل التسعينات، حيث سجل انخفاضا حادا في حصة المنتجات الزراعية و المنتجات المصنعة ذات كثافة يد عاملة منخفضة المهارة مثل المنسوجات و الملابس، في حين ارتفعت حصة الصناعات الثقيلة و الإلكترونية مثل الإلكترونيات الاستهلاكية، الأجهزة المنزلية، أجهزة الكمبيوتر. و قد ارتفعت حصة الصادرات المصنعة ذات التكنولوجيا من 6 % عام 1992 إلى 31 % في عام 2009 نتيجة الترقية السريعة

[20] Wang et al., Op.cit., p.33.

للإنتاج في القطاع الصناعي، فقد كان متوسط الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية يمثل فقط 5.6 % مقارنة بالولايات المتحدة في عام 1995، إلا أنها في أقل عقد من الزمن ارتفع إلى 15.8 % بحلول عام 2004، على أن المحافظات الساحلية في الصين استطاعت سد الفجوة التكنولوجية مع الحدود الدولية. [21]

الآن تعكف الصين على مرحلة جديدة لتطوير جهاز إنتاجها الوطني، فمواجهة للقيود المتزايدة المفروضة على الموارد و خطر الاحتباس الحراري الناجم عن انبعاثات الكربون، التزمت الحكومة الصينية بتحويل الصين إلى اقتصاد ينبعث منه كربون منخفض وانخفاض أخضر. في هذا الصدد، يمثل تطوير وتنمية الصناعات الناشئة الإستراتيجية (Strategic Emerging Industries, SEIs) المحور الرئيسي في المخطط الخماسي الثاني عشر، و التي تشمل التكنولوجيا الحيوية، الطاقة الجديدة، تصنيع المعدات عالية التكنولوجيا، توليد الطاقة لحماية البيئة، سيارات ذات الطاقة النظيفة، و جيل جديد من تكنولوجيا المعلومات. لتحقيق هذه الأهداف، حولت الصين استثماراتها نحو التكنولوجيا النظيفة[22]. ففي عام 2009 أصبحت الصين أكبر مستثمر في تكنولوجيا الطاقة النظيفة، حيث بلغ حجم استثماراتها 34.6 مليار دولار أمريكي مما يعادل 21 % من إجمالي الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة. كما أصبحت الصين أيضا أكبر بلد منتج للطاقة المتجددة في العالم، متجاوزة بذلك الولايات المتحدة في عام 2009 لتصبح المستثمر الرائد في مجال تقنيات الطاقة المتجددة. في عام 2009 أيضا، تفوقت الصين أيضا على بلدان مثل الدنمارك ألمانيا، إسبانيا، والولايات المتحدة لتصبح أكبر منتج لتوربينات الهوائية و الألواح الشمسية، كما تسعى الصين لدفع تطوير تكنولوجيا الطاقة الخضراء لتصبح أكبر منتج لمركبات الوقود البديل في العالم.

[21] Wang et al., Op.cit., p.34.

[22] Yueh, L.(2011) .Op.cit.,p.28.

خاتمة:

قوة الاقتصاد الصيني تبدأ من الجرأة في تبني اصلاحات جذرية مدروسة تؤمن بالمنجزات الواقعية بدلا من تقديس الاتجاهات الايديولوجية،وفق منهج متدرج مرن مبني على المرحلية والتجريب. إن دراسة مختلف العوامل التي كان لها الأثر القوي في احداث انطلاق الاقتصاد الصيني تبين أن أهم هذه العوامل كانت المنهج المتميز المتسم بالوسطية بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي القائمة على أن العبرة في النتيجة لا في المنهج وقدسية المذهب الاقتصادي وما بعده هذا ما كونه منهجا مرنا خاضعا للتعديل المستمر وفق المستجدات، والاهتمام بالتعليم والبحث العلمي وربطهما بالتنمية والحرص على ربط النظري بالتطبيقي ومراجعة المقاييس والبرامج والتخصصات دوريا، اضافة إلى نقل التكنولوجيا وتطويرها وقادت الصين أيضا تجربة رائدة للحظائر العلمية كبيئات مفتوحة كثيفة المعارف تجذب الطاقات الابداعية الصينية وتعمل على ربط العلاقات مع المؤسسات الأجنبية من جهة ومع الجامعات المختصة في البحث والتطوير من جهة أخرى. كما انطلقت في تطوير القطاع الزراعي كقطاع مفتاحي في المرحلة الأولى من الاصلاحات بالنظر لما يوفره هذا القطاع من اعادة تخصيص الموارد، وارتفاع دخول الفلاحين وبالتالي ارتفاع الادخار في الريف وكذا توفير التمويل اللازم والمواد الأولية اللازمة للاستثمار الصناعي . ولعب الادخار المحلي المرتفع دورا رئيسيا في التمويل بدلا من الاستدانة الخارجية، كما شكل التمويل الذاتي للمؤسسات الخاصة ضمانة لها من صعوبة التمويل المسجلة في القطاع المصرفي الصيني.

الفصل الثالث:

دور التعليم في النمو الاقتصادي الصيني

مقدمة

أكدت العديد من الدراسات النظرية و التجريبية إلى جانب اهتمام المفكرين الاقتصاديين أن التعليم من أهم العناصر التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة ، ومع ازدياد دور التعليم (رأس المال البشري) في عملية زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخول ،تعمل البلدان على رفع حجم استثماراتها في التعليم ومن بينها الصين التي عملت على استثمار مبالغ كبيرة في سبيل تكوين رأس المال البشري .

وقد قامت الصين بإبلاء الأولوية للاستثمار في قطاع التعليم ، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل اختبار دور التعليم في رفع الأداء الاقتصادي في الصين . وعلى هذا الأساس سنقوم في المبحث الأول بتقديم بعض البيانات المتعلقة بواقع التعليم في الصين حيث حرصت على إصلاح وتحديث نظام التعليم و تعميمه من خلال إصدار قانون التعليم الإلزامي سنة 1986 و إبراز مظاهر انفتاح التعليم في الصين التبادل التعليمي بين الصين و الخارج. ثم نقوم في المبحث الثاني بالحديث عن الدراسات التجريبية حول مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي حيث نستعرض نتائج تأثير التعليم في النمو الاقتصادي ومقارنته بمساهمة رأس المال المادي . أما المبحث الثالث نستعرض بشكل موجز دور التعليم في النمو الاقتصادي في الصين باستخدام منهجية محاسبة النمو والتي تسعى إلى تتبع مصادر النمو الاقتصادي في الصين و مدى مساهمة التعليم كأحد المحركات وتحليل فجوة النمو بين الصين و باقي بلدان العالم.

المبحث الأول: واقع التعليم في الصين

إن ما يميز الصين ليس فقط وفرة اليد العاملة الرخيصة، بل وأيضا المتعلمة والماهرة، وانطلاق الاقتصاد الصيني يرتكز في احدى أسسه على جهود الصين في بناء رأس المال البشري ،لاسيما جهودها في مجال التعليم والنهوض به كمحور أساسي للتنمية ،وضمانة رئيسية لنجاحها المستقبلي.

والصين بحضارتها العريقة سجل لها التاريخ ايمان زعمائها منذ القديم بفعل الثقافة والعلم في تحقيق النهضة والتطور ،ومع قيام دولة الصين الحديثة حرص زعمائها على اصلاح التعليم وتعميمه على أفراد الشعب الصيني بعدما كان مقصورا على فئة معينة من أبناء الأسر الاقطاعية.

لقد حرصت الصين منذ بدايتها التنموية على رفع نسبة الالتحاق بالتعليم، وتمكنت من تحقيق نسبة التحاق بالتعليم الابتدائي تقدر ب 100٪ نهاية عام 1985 في ثلث أقاليم الصين[1] ، وأصدرت قانون التعليم الالزامي عام 1986 لمدة 9 سنوات ابتداءا من سن السادسة، على أن يختار كل اقليم المعايير التي تلائم أوضاعه ،كما فرض القانون عقوبات على الآباء المخالفين ،ومنع تشغيل الأطفال في سن الدراسة.

المطلب الأول: مراحل التعليم في الصين

يتكون النظام التعليمي في الصين من أربع مراحل هي: التعليم الأساسي ،التعليم المتوسط التعليم الثانوي والتعليم العالي. وتحرص الصين بشكل كبير على اعداد الأطفال لمراحل التعليم الأساسي من خلال روضات الأطفال التي تشجع المؤسسات الحكومية والأفراد على اقامتها في المدن والأرياف ،وقد بلغ تعداد هذه الرياض 180.000 روضة حسب احصائيات 2007 يلتحق بها حوالي 27 مليون طفل.

[1] نبيل،سعدخليل. (2005). *التعليم والتنمية دراسة في النموذج الصيني*. دار الاسراء للطباعة والنشر والتوزيع. طنطا. ص.83

الشكل 1.3. عدد الأطفال عند سن 5 سنوات حسب الهيئة للفترة(2007–2014)

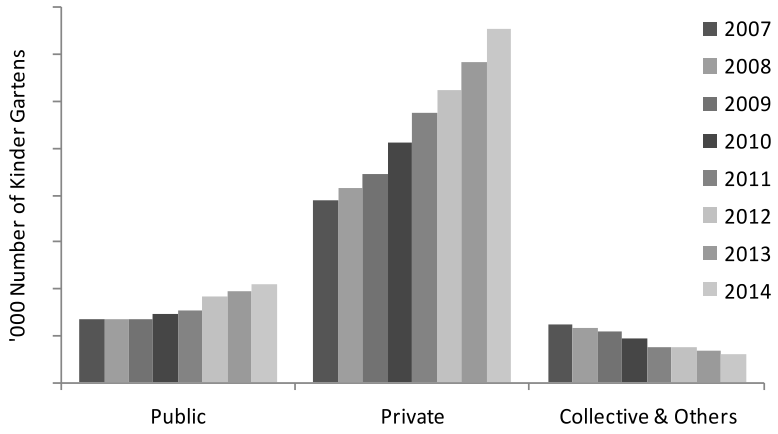

Source : Koncept Analytics.(2016). *China Education Industry Report.* p.3.

تستقبل هذه الروضات الأطفال من سن 03 إلى 06 سنوات ، وتحرص على تلقين الأطفال المبادئ الأولى في التربية واللغة والحساب والموسيقى والرياضة ،وتعمل على زرع العادات الحسنة من استقامة وحسن تعامل وعناصر أولية في الثقافة الصينية.[2]

الشكل2.3. عدد السكان في مستويات التعليم حسب العمر و الطور الدراسي في الصين (2014)

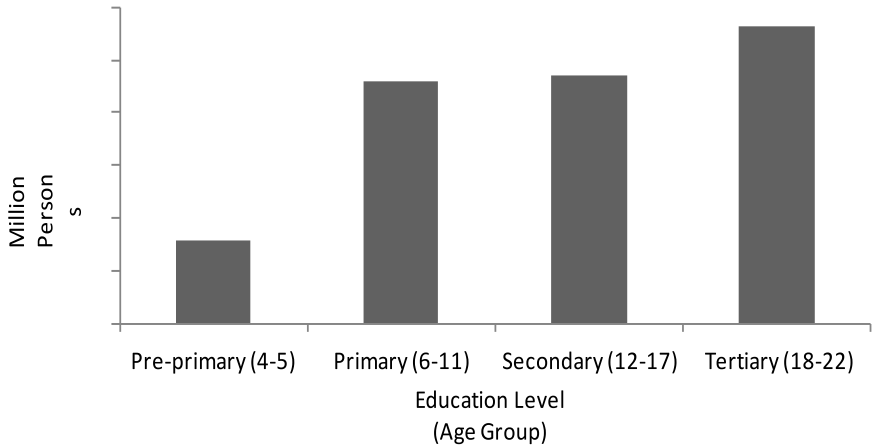

Source : Koncept Analytics.(2016).Op. cit, p.3.

[2] سعود، عيد العنزي. (2010). *تجارب متقدمة في التعليم* . ص. 12.

أولا: مرحلة التعليم الأساسي

تمتد هذه المرحلة إلى 06 سنوات ،ويتعلم التلميذ خلالها مبادئ العلوم (اللغة الصينية، الرياضيات التاريخ ، الجغرافيا،...) وتبذل الدولة جهودا كبيرة في تعميم التعليم الأساسي على كافة مناطق البلاد لاسيما في الأرياف، طبقا لقانون التعليم الالزامي الصادر عام 1986 والمعدل في 01 سبتمبر 2006 حيث تقدم اعانات كبيرة لمختلف شرائح المتمدرسين الذين تواجه أسرهم صعوبات اقتصادية ،وقامت باعفاء المدارس من جمع مختلف الرسوم المتعلقة بالكتب والدراسة. وهذا بموجب الاصلاح الذي أجرته على نظام نفقات التعليم الالزامي في الأرياف عام 2006. من ناحية أخرى تخصص الحكومة مبالغ كبيرة لانشاء المدارس ،حيث خصصت عام 2004 حوالي 10 مليارات يوان لبناء أكثر من 8300 مدرسة داخلية .[3]

ثانيا: التعليم المتوسط والثانوي

تمتد كل مرحلة من هاتين المرحلتين إلى ثلاث سنوات ،ويدرس في المرحلة المتوسطة الكيمياء والفيزياء والأحياء وتاريخ الصين وتاريخ بعض الدول الأجنبية والجغرافيا واللغة الانجليزية مع زيادة الاهتمام بالتربية البدنية ،وهذه المواد نفسها يتم تدريسها في التعليم الثانوي مع اضافة علم النفس والسياسة والفنون الجميلة.

الاحصائيات الممثلة في الشكل أدناه تمثل معدلات التحصيل في مدارس التعليم المتوسط في الصين وبعض الدول المجاورة للفترة (1970-2010).

التعليم الثانوي(Secondary) في هذه الدراسة هو التعليم المتوسط وليس التعليم الثانوي (High school) الذي يتضمن معدلات التخرج

[3] تطورات الأوضاع التعليمية في الصين خلال 30 عاما الماضية(2010).

الشكل 3.3. معدلات التحصيل في مدارس التعليم المتوسط في الصين وبعض الدول المجاورة لها

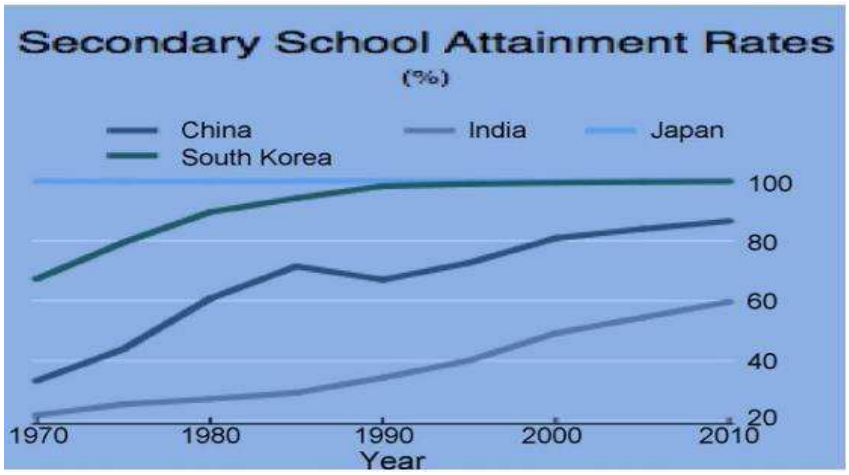

Source : Becker,G.(2012). Growing human capital investment in China compared to falling investment in the United States. *Journal of Policy Modeling*. p. 518.

نلاحظ من الشكل أن الصين بدأت في تطوير التعليم المتوسط فعليا سنة 1970 وهذا التطور استمر إلى يومنا هذا، والملاحظ أن الصين تتفوق على الهند من حيث التحصيل بينما تبقى كل من كوريا الجنوبية واليابان في الصدارة نظرا للإستراتيجية المتبعة في التعليم.[4]

ثالثا: التعليم العالي

يتم الالتحاق بالجامعات الصينية بعد اجتياز امتحانات القبول الجامعي ،هذا النظام الذي توقف جراء الثورة الثقافية أعيد العمل به ابتداءا من 1977 ،مع ملاحظة أنه يعفى من هذه الامتحانات الطلبة الثانويين الذين أثبتوا تفوقهم في مواد معينة كالرياضيات مثلا بالإضافة إلى تفوقهم العام.

ومن عام 1978 إلى 2008 بلغ عدد المسجلين في امتحانات القبول الجامعي 128 مليون طالب، وقبلت الجامعات الصينية 40.1 مليون طالبا في غضون 10 سنوات من عام 1999 – الذي بدأ فيه تنفيذ توسع عدد قبول المسجلين لامتحانات القبول- إلى عام 2008 (يمثل هذا العدد 75٪ من الاجمالي خلال ال30 عاما من الاصلاح)[5] . وفي سنة 2001 وحدها بلغ عدد الملتحقين بالتعليم العالي 2.5 مليون طالبا . وذلك في اطار تحقيق الهدف المنشود وهو حصول 20٪ من الصينيين على تعليم عال بحلول عام 2015[6] .

[4] Becker,G .(2012). Op .cit, p.518.

[5] بن سانية، عبد الرحمن.(2013). الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.ص.190.

[6] نبيل سعد،خليل.(2005). نفس المرجع السابق. ص190

الشكل3.4. عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات ما بين سنة 1990 وسنة 2011

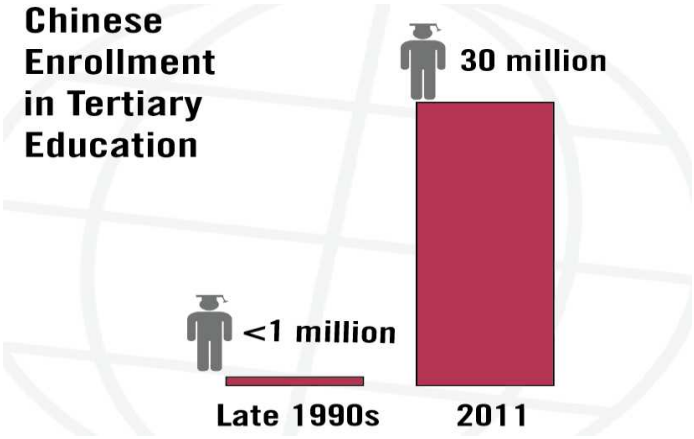

Source : Koncept Analytics.(2016).Op. cit, p.7.

علاوة على ذلك التحق عدد كبير من النساء بالتعليم العالي في الصين أكثر من الرجال ،وهو نوع من ظاهرة عالمية في كل بلد غني في العالم وفي العديد من البلدان النامية والصين هي واحدة من البلدان النامية التي يعتبر هذا صحيحا فيها.[7]

الشكل3.5. نسبة التحاق بالتعليم العالي حسب الجنس للفترة (1980–2010)

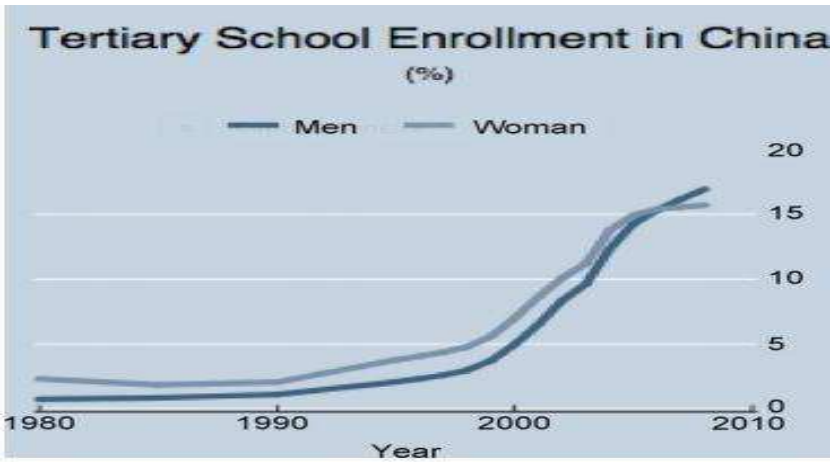

Source : Becker ,G.(2012). Op .cit, p.519

[7] Becker,G,.(2012).Op. cit,p.518

المطلب الثاني: إصلاح و تحديث نظام التعليم في الصين

منذ بدء الاصلاحات عملت الصين على تحديث نظام تعليمها وتحقيق فاعليت، حيث قررت منذ عام 1978 تدريس اللغات الأجنبية في المراحل الابتدائية ،واتخاذ الأساليب التربوية والتعليمية الملائمة والتي كان من بينها عام 1981 تحول مرحلة الدراسة الابتدائية إلى " خبرة سعيدة في حياة المرء ،بحيث يكون منهاج التدريس خفيفا والواجبات المنزلية معقولة ،مع منح حرية التعبير عن الرأي ،وتحييد مبدأ الثواب والعقاب في هذه المرحلة ،والتركيز على بناء السلوك الخلقي القويم.[8]

وفي غالبية المدارس يربط النظري بالتطبيقي في المناهج التعليمية ،حيث أنشأت الصين في معظم مدارس المدن مصانع صغيرة يعمل فيها عمال حقيقيون ويباع انتاجها في الأسواق ،وتخصص عوائده لتطوي المدارس، ويلزم الطلبة بتطبيق معارفهم النظرية في تلك المصانع الصغيرة ،أما طلبة مدارس المناطق الريفية فيلزمون بالعمل مع الفلاحين لمدة شهر كل سنة[9].

وعلى المستوى الجامعي تعمل الحكومة دوريا على مراجعة التخصصات وتحيينها ،حيث قررت لجنة التعليم التابعة للدولة خفض عدد التخصصات من 813 تخصصا إلى 504 تخصصا بهدف التركيز على التخصصات التي تواكب حاجات المجتمع والتخلي عن التخصصات المتشابهة التي لا طائل من تعلمها ومنذ 1994 تعمل هذه اللجنة على تنفيذ "خطة اصلاح المضامين الدراسية للقرن 21" وهي خطة يندرج تحتها ما بين 60-70 مشروعا ،كما تسمح الجامعات اللآن للطلبة وعكس ما كان يطبق سابقا باختيار المواد والتخصصات التي يرغبون في دراستها.[10]

ومن أبرز مظاهر انفتاح التعليم في الصين التبادل التعليمي بين الصين والخارج ،حيث تسمح الصين للأساتذة الأجانب الذين اشتهروا بكفاءتهم العالية بالتدريس في جامعاتها ،وتسمح لطلابها بمغادرة البلاد لمتابعة التعليم بالخارج، كما تستقبل عددا متزايدا من الطلبة الأجانب للدراسة في جامعاتها، ويسجل التاريخ للصين اهتمامها المبكر بالبعثات العلمية للخارج وانفتاحها على العلوم الحديثة ،حيث أن أول دفعة من الطلبة الصينيين ساتفرت للدراسة بأمريكا كانت عام 1872 وهي مكونة من 20 طالبا ، وشملت الثقافة التي

[8] نبيل سعد،خليل.(2005).نفس المرجع السابق. ص ص.81-83

[9] سامر ،خير أحمد.(2009). *العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية*. دار الثقافة للنشر والتوزيع،بيروت. ص ص. 67-68

[10] بن سانية،عبد الرحمن.(2013). نفس المرجع السابق. ص. 191

تلقوها في الجامعات الغربية العلوم الانسانية والطبيعية الجديدة .[11] وفي عام 2003 بلغ عدد الطلبة الصينيين الذين غادروا البلاد لمتابعة تعليمهم بالخارج 117300 طالبا.

الجدول 1.3. الطلاب الصينيين المتوجهين للدراسة في الخارج

السنة	عدد الطلاب	النمو٪
1995	23486	/
2000	38989	66
2001	83973	115.4
2002	125179	49
2003	117307	(6.3)
2004	114663	(2.7)
2005	118500	3.3
2006	134000	12.9
2007	144000	7.9
2008	179800	24.9
2009	229000	27.4
2010	284700	24.3

Source : EIC Group China partners.(2011).*Key China Education Statistics for international educators report.* p.2

وفي المقابل تجذب الصين عددا متزايدا من الطلبة الأجانب للدراسة في جامعاتها ،حيث بلغ تعداد هؤلاء الطلبة منذ 2000 إلى نهاية 2010 أكثر من 1.23 مليون طالب ،قادمين من أكثر من 188 دولة

[11] زروني، مصطفى. (2005). النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر. ص 285

ومنطقة ، ووقعت على اتفاقيات بشأن الاعتراف المتبادل بالمؤهل الدراسي والدرجة الأكادمية مع 33 دولة ومنطقة.[12]

الجدول 2.3. عدد الطلاب الأجانب في الجامعات الصينية للفترة (2000–2010)

السنة	عدد الطلاب	النمو٪
2000	52150	/
2001	61869	18.6
2002	85829	38.7
2003	77715	(9.45)
2004	110844	42.6
2005	141087	27.3
2006	162695	15.3
2007	195503	20.2
2008	223449	14.3
2009	238184	6.6
2010	265090	11.3

Source : EIC Group China partners.(2011). Op. cit, p.9.

المطلب الثالث: الانفاق على التعليم في الصين

كان للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في الصين دور كبير في التغيير العميق في نظام تمويل قطاع التعليم ،حيث اعتمدت الصين في ذلك على المبادئ البراغماتية (Pragmatism) ، وهنا نجد نوعان من الاصلاحات المالية الرئيسية للتعليم تولتها الدولة منذ منتصف العام 1980:

أولا: سياسة تنويع ايرادات المدارس المنجزة.

ثانيا: لامركزية السلطات والمسؤوليات في تمويل وتشغيل المدارس.

[12] وليد، سليم عبد الحي.(2012). *المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010*. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ص ص. 53–54

وبالتالي فإن الموضوع الرئيسي الذي أحصي أساسا في المناقشات المتعلقة بتمويل التعليم على مدى العقود الثلاثة الماضية يرتكز على الاصلاحات وهكذا هي المراجعة المستمرة للسياسات والتشريعات . إن الانطلاق في الاصلاح كان له هدفين هما: الأول نقل مسؤولية الانفاق على التعليم من الاطارات السفلى نحو الجهات العليا في البلاد مع تحسين برامج التحويلات المالية والثاني تخفيف الأعباء على الطلاب وأولياء الأمور خاصة المزارعين في المناطق الريفية من خلال فرض التزامات على الحكومة لتمويل التعليم بهذه المناطق[13].

لتحسين قدرة الحكومة على تمويل الخدمات التعليمية بدأت في عام 1980 الدعوة إلى تنويع مصادر التمويل والسعي إلى انهاء حقيقة أن الحكومة هي الممول الوحيد لقطاع التعليم، وكان يجب على الدولة انشاء نظام تمويل مالي للتعليم إلى جانب اعتمادات الميزانية والمصادر الأخرى لإيرادات التعليم كضريبة التعليم والرسوم الدراسية التي تجمع من الطلاب إضافة إلى ايرادات الشركات المملوكة للمدرسة والخدمات الاجتماعية والمساعدات والهدايا من المجتمع ككل.

الجدول3.3. المصادر العامة للانفاق التعليمي في الصين للفترة (1980-2001)

السنة	اعتمادات الميزانية كنسبة مئوية من مجموع العائدات التعليمية٪
1980	77.79
1985	73.33
1990	64.63
1995	54.76
200	54.19
2001	55.68

Source : Wang, R. (2011). Op cit , p.5.

يبين الجدول التغير في هيكل مصادر التمويل للفترة 1980 إلى 2001 ومن الواضح أن اعتمادات الميزانية كنسبة مئوية من الايرادات التعليمية الاجمالية كانت في انخفاض من 77.79٪ عام 1980 إلى أقل من 60٪ عام 2001 ما يشير إلى اعتماد نظام التعليم في الصين على مصادر دخل أخرى غير حكومية.

في الفترة ما بين 1980 و 2000 شهد قطاع التعليم زيادة في الاعتماد على مصادر دخل غير حكومية وفي عام 2009 وكما هو مبين في الجدول الموالي ووفقا لأحدث الاحصائيات والهيكل التعليمي

[13] Wang, R.(2011). *China Institute for Educational Finance Research.* Salzburg Global Seminar Austria, peking university. p.4.

أصبحت الميزانية تمثل نسبة 69.2٪ من اجمالي الايرادات التعليمية وهو تغيير كبير في العائدات مقارنة مع سنة 2001 ب 55.68٪ [14]، هذا التغير عائد للعديد من السياسات الاصلاحية الهامة التي نفذت خلال هذه الفترة بما في ذلك سياسة التعليم الإلزامي المجاني،وسياسة تحسين أنظمة المساعدات المالية لطلاب التعليم الثانوي والتعليم العالي. الجدول التالي يوضح مصادر الايرادات التعليمية المختلفة وقدرها باليوان ونسبة التي تمثلها من مجموع الايرادات التعليمية

الجدول 4.3. المصادر الخاصة للانفاق التعليمي في الصين لسنة 2009

	مبلغ (1000 يوان)	النسبة ٪
المجموع	1650270650	100.0
1- الايرادات المالية التعليمية	1223109354	74.1
أ- المخصصات التعليمية من الميزانية	1141930324	69.2
ب- ضريبة الدمغة التي تم جمعها من قبل الحكومة	73737798	4.5
ج- ايرادات أرباح الشركات التابعة للمدارس	4412893	0.3
د- عائدات برامج العمل والدراسة والخدمات الاجتماعية	3028339	0.2
2- دخول أصحاب المدارس الخاصة	7498291	0.5
3- التبرعات الاجتماعية	1259905	0.8
4- اليرادات المؤسسية	352759391	21.4
5- رسوم الطلاب والتعليم	251559826	15.2
6- ايرادات أخرى	54353709	3.93

Source : China Educationnel Finance Yearly Statistics. (2010).

وقد بلغ الانفاق على التعليم على الصعيد الوطني 3.93% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2011 وقد كان الناتج المحلي الاجمالي GDP لعام 2011 في الصين 47.3 ترليون يوان أي (7.52 ترليون دولار) ويمكن أن يصل الانفاق على التعليم إلى 4% سنة 2016.

[14] Bao ,w.and. Liu, y.(2009). *Allocation of Resources in China's Higher Education, Working Paper, Graduate School of Education.* Peking University. p . 9

الشكل 6.3. الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

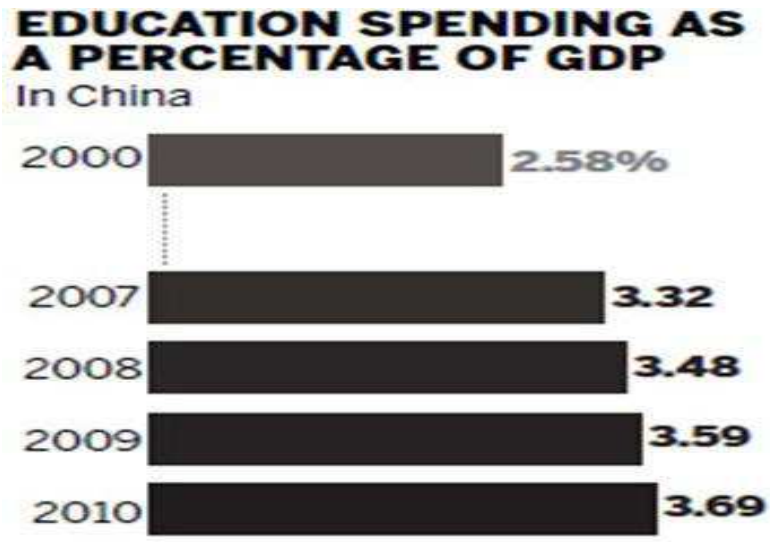

Source: World Development Indicators , World Bank.(2016).

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية حول مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي

نستعرض في هذا المبحث نتائج تأثير التعليم في نمو الاقتصاد الصيني ومقارنتها بمساهمة رأس المال المادي. هذه الاستعراضات الأدبية تصف الدراسات التجريبية التي استخدمت دوال الانتاج لتقييم مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي والتغير التكنولوجي داخل الصين.

المطلب الأول: الدراسات العالمية حول مساهمة التعليم في النمو

تقدير دوال الانتاج هو الأسلوب الأكثر شيوعا والذي استخدمه الباحثون لتحديد مساهمة المتغيرات المختلفة في النمو الاقتصادي، وبمجرد أن يتم تحديدها يمكن أن تستخدم لوضع سياسات لتسهيل النمو الاقتصادي وزيادته ، وخاصة المناطق التي تظهر تباطؤ في النمو الاقتصادي في الوقت الحالي.

وتقيم الدراسات المختلفة مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي لمختلف البلدان والمناطق وسنذكر بعض الدراسات للمقارنة بينها وبين الدراسات في الصين.[15]

بداية مع دراسة (Mankiw Romer and Weil 1992) التي تبحث في العلاقة الموجودة بين معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أما دراست (Klenow

[15] Barro, R. and. Lee, J. (2001). *International Data on Educational Attainment: Updates and Implication.* Oxford Economic Papers. p.541.

and Rodriguez-clare 1997) أشارت إلى أن دراسة التعليم الثانوي وحده يعتبر مجالا ضيقا جدا وأظهروا أنه على نطاق واسع وأكثر شمولا فإن قياس رأس المال البشري يفسر نسبة صغيرة من التغيرات في دخل الفرد. ومساهمة مختلف أنواع رأس المال البشري تتذبذب وفقا لمراحل النمو الاقتصادي. مثلا التعليم العالي(tertiary) أحدث مساهمة سلبية في الأقاليم الأقل نموا ، على عكس شنغهاي(Shanghai) التي أحدث فيها التعليم العالي مساهمة ايجابية.

أما دراسة (Islam 1995) استخدم فيها لوحة الانحدار ، ووجد أن اجمالي سنوات الدراسة كانت ضئيلة.في حين وجد (Benhabib and Spiegel 1994)و(Britchett 1996) أن هناك تأثير سلبي للتعليم على النمو الاقتصادي .كما استخدم أيضا (Barro and Sala –i- Martin 1995) لوحة البيانات في الدراسة العالمية ووجد أن للذكور معدلات تحصيل ضئيلة في متوسط سنوات التعليم الابتدائية ومعدلات هامة وايجابية بالنسبة لسنوات التعليم الثانوية والتعليم العالي، هذه النتائج تم استنتاجها أيضا من قبل (Barro 1997-1999) .

أظهرت أبحاث (De Gregorio 1992) أنه في أمريكا اللاتينية الالتحاق بالعلوم والهندسة وكذلك بالتعليم الابتدائي والثانوي ليس له تأثير كبير على النمو ، بينما دراست (Marthy and Chien 1997) أظهرت أن رأس المال البشري له تأثير كبير على دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD وعند استخدامه يضيف أو يمدد تماما نموذج (Solow) . ووفقا لدراسة (Psacharopoulos 1985) معدل العائد من التعليم في الدول النامية هو عموما أكبر من رأس المال المادي على عكس معدل العائد من التعليم في الدول المتقدمة والذي هو أقل من معدل رأس المال المادي ، وبالتالي هناك نقص في رأس المال البشري في اقتصاديات الدول النامية وبالتالي قد يكون هناك نقص في الاستثمار في رأس المال البشري في المناطق الوسطى والغربية.[16]

بالنسبة لأبحاث (Grossman and Helpman 1991)و (Romer 1989-1990) السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية هو رأس المال البشري ونشر المعرفة والتكنولوجيا.

والسبب في هذا الاختلاف في النتائج التجريبية قد يكمن في مختلف مراحل الاقتصاديات ،فمن المتوقع أن يظهر التعليم الثانوي تأثير أكبر في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD مما كان عليه في بلدان أمريكا اللاتينية. معظم الدراسات تشمل فقط مستوى واحد من رأس المال البشري ،والدول التي

[16] Moretti, E. (2004). Workers' Education, Spillovers, and Productivity: Evidence from Plant-Level Production Functions. *American Economic Review*. p .656.

تدرس هي التي تقع غالبا في مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية. وبالتالي هذه النتائج المتضاربة المتعلقة بمساهمة رأس المال البشري اتجاه النمو الاقتصادي قد يكون متوقع.[17]

المطلب الثاني: الدراسات حول مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي للصين

الاستعراض الشامل للأدب التجريبي يكشف الدراسات المختلفة المستخدمة إما الاقليمية منها أو البيانات المفصلة للمحافظات في الصين. لكن فقط 11 دراسة قدمت معلومات احصائية كافية . كل هذه الدراسات قد نشرت منذ 1996 وصاعدا. [18]

النتائج الرئيسية للأبحاث تستخدم دوال الانتاج للمحافظات الصينية وتتلخص هذه النتائج في الجدول أدناه.

دراسة(Fleisher and Chen 1997) وجدت علاقة ايجابية بين التعليم الجامعي والنمو الاقتصادي وTFP و وجدوا ارتباط ضئيل بين التعليم الثانوي والنمو الاقتصادي (Fleisher and Chen 1996) . في حين استنتج(Tian , Li and Lo 2004) في أبحاثهما معامل للاستثمار الأجنبي المباشر FDI ونسبة العمالة ومحو الأمية لتكون ايجابية ودالة احصائيا ،لكن ليس للاستثمار أي تأثير على النمو الاقتصادي .

وقد بينت أبحاث(Chen and Feng 2000) أن الالتحاق بالجامعات يرتبط ارتباط ايجابي ملحوظ مع النمو الاقتصادي و يبرر هذا بأنه قد يعكس مصدر رأس مال بشري للنمو الذاتي في الصين.

وأيضا دراسة (Li , Liu and Rebelo 1998) وجدت أن نموذج النمو الكلاسيكي الجديد قابل للتطبيق على نمو المحافظات الصينية، وأن رأس المال البشري له تأثير سلبي على النمو ولكن رأس المال المادي له تأثير ايجابي على النمو.

في حين استخدمت دراسة (Zhang 2001) الالتحاق بالتعليم المتوسط كممثل لرأس المال البشري ووجد أن رأس المال البشري ليس له تأثير على النمو على عكس FDI ورأس المال المادي اللذان كانت لهما مساهمة كبيرة للغاية في النمو.

واعتمدت دراسة(Bertheemy and Demurger 2000) على خريجي التعليم المتوسط كعينة من المجتمع لتمثل رأس المال البشري ، ووجدوا أنها لا تأثر على النمو واستنتجوا أيضا أنه لا توجد لرأس المال

[17] Barro, R. and. Lee, J. (2001). Op. cit. p. 549.
[18] Joshua, J. (2015). *The Contribution of Human Capital towards Economic Growth in China.* Palgrave Macmillan, New York. p.210.

المادي أيضا أي تأثير على النمو ، لكن هناك تأثير كبير للاستثمار الأجنبي المباشر FDI في المساهمة في النمو.

وجدت دراسة (Chen and Wu 2005) أن رأس المال البشري والمادي لهما تأثير سلبي على النمو ومع ذلك فإن نسبة العمالة و FDI لهما مساهمة كبيرة في النمو.[19]

أبحاث (Demurger 2001)، (Chen and Fleisher 1996)،(Fleisher and Chen 97) كشفت دليلا على الاختلاف في معدلات النمو المحلية يمكن تفسيرها من خلال مستويات التعليم المتوسط وعلى مستوى الكلية بين المحافظات.

دراسة (Jordaan and Bilgnnaut 2005) أظهرت وجود ارتباط مباشر بين التعليم العالي ومستوى النمو الاقتصادي ، في حين وجد(Cai and Wang 1999) أن التعليم قدم أكبر مساهمة للنمو الاقليمي ، ومع ذلك هناك أيضا عوامل أخرى معنية بتحديد ما إذا كان التعليم يمكن أن يساهم بشكل فعال نحو النمو الاقتصادي. المتغيرات الأخرى المستخدمة في دالة الانتاج قد تعزز أو تقلل من مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي.[20]

(Arayama and Miyoshi 2004) استخدموا دالة الانتاج اللوغاريتمية المحولة لتقييم كبرى مصادر النمو الاقتصادي في المحافظات الصينية ووجدوا أن تراكم رأس المال هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في كل محافظة ما بين سنتي 1979 و1998.و حصة رأس المال من النمو الاقتصادي في المقاطعات الشرقية لنفس الفترة هي 66.4% ، ومن ناحية أخرى ساهم التعليم ب 17.9% و 66.4% في الوسط والمناطق الغربية على التوالي ،ولكن ساهم ب 15.2% فقط من النمو في المنطقة الشرقية لنفس الفترة. عندما تترجم إلى مساهمة فعلية في النمو الاقتصادي تكون 1.7% ، 1.9%، 1.8% للشرق ، المناطق الوسطى والغربية على التوالي. ولذا يرى هؤلاء أن " الاستثمار في رأس المال البشري في المناطق الغربية والوسطى يمكن أن يكون مقياس هام لملئ الفجوة في الدخل للمناطق الشرقية".

وحددت أبحاث (Arayama and Miyoshi 2004) أربعة أنماط مميزة للنمو:

أولا، النمو كان نتيجة لزيادة كبيرة في رأس المال مع زيادة كبيرة في انتاجية عوامل الانتاج TFP (جوانغدونغ Guangdang ، فوجيان Fujian) ، ثانيا، النمو كان نتيجة مزيج من رأس المال المادي

[19] Joshua, J. (2015). Op. Cit .p 212.
[20] Liu, Z. (1998). Earnings, Education, and Economic Reforms in Urban China. *Economic Development and Cultural Change*. p.697.

والعمالة ورأس المال البشري و TFP جنبا إلى جنب مع انخفاض العمالة الزراعية (هوبي Hubei، خنان Henan) ، ثالثا، حدث النمو الاقتصادي بسبب القيمة المقدرة العالية لرأس المال في دالة الانتاج والتي تقدر بنحو 0.9 (شنغهاي Shanghai، جيجيانغ Zhejiang) ، رابعا ، النمو الاقتصادي كان نتيجة الجمع بين رأس المال المادي والعمل جنبا إلى جنب مع تقريب قيمة TFP إلى الصفر (هونان Hunan جيانغشي Jiangxi) .[21]

دراسة (Fleisher , Dong and Lui 1996) وجدت أنه فقط عائد صغير من النمو يرجع للمديرين والمهندسين الذين لديهم تعليم في المدارس التقنية ، في حين كان لخريجي الجامعات والكليات لمدة 4 سنوات في نفس الموقف عائد كبير على النمو. في هذه الحالة المديرين والمهندسين الذين حصلوا على شهادات التعليم العام من الجامعات لهم عائدا أعلى على النمو من أولئك الذين حصلوا على التدريب المهني محددا بالمدارس التقنية.[22]

استخدمت دراسة (Fleisher , Li and Zhao 2007a , 2007b) دالة انتاج على مستوى المقاطعة تضم نوعين من رأس المال البشري ، عن طريق المربعات الصغرى العادية OLS وتشير إلى تقديرات في التغير الهيكلي وأن هناك تغيرا كبيرا في مرونة هذين النوعين من رأس المال البشري قبل وبعد 1994 وعن طريق تأثير تقديرات اتجاهين ثابتين FE يسيطران على المتغيرات الناقصة في دالة الانتاج. وجدوا فرقا شاسعا بين OLS و FE يقدر في مرونة العمالة الأقل تعليما إذ كانت ايجابية بعد عام 1994 ولكن تكاد تكون معدومة قبل هذه السنة. [23]

[21] Lin, J. Y., Wang, G. and Zao, Y. (2004). Regional Inequality and Labor Transfer in China. *Economic Development and Cultural Change*.p. 587.
[22] Liu, Z. (1998).Op .Cit .p. 699.
[23] Joshua, J. (2015). Op. Cit .p 212.

الجدول 5.3. أهم الدراسات التجريبية حول تأثير التعليم في النمو الاقتصادي للصين

المؤلف (السنة)	الفترة الزمنية (حجم =N) العينة	مستوى التصنيف	قياس رأس المال البشري	طريقة التقدير	معامل رأس المال البشري (احصائيات)	النتائج الرئيسية لتأثير رأس المال البشري على النمو	معامل رأس المال المادي (الاحصائيات)	النتائج الرئيسية لتأثير رأس المال المادي على النمو	المتغيرات الأخرى
Berthelemy and Demurger 2000	1985-1969 N=264	24مقاطعة	الطلاب الذين أنهوا التعليم الثانوي كنسبة من مجموع السكان	طريقة العزوم المعممة	0.105 (0.913)	لا يوجد تأثير	-0.414 (-0.205)	لا يوجد تأثير	FDI*** العمالة الصادرات (الوقت) ***
Cai, Wang and Du 2002	1998-1978 N=580	28 مقاطعة	متوسط سنوات التعليم محسوب اعتمادا على بيانات التعداد 1982	المربعات الصغرى المعممة المرنة	4.526 ***(2.42)	تأثير ايجابي	0.073 ***(2.53)	تأثير ايجابي	دخل الفرد من GDP ***(4.72) -3.360*** شرط الالتقاء متوفر
Chen and Fleisher 1996	1993-1978 N= 425	25 مقاطعة	الالتحاق بالتعليم الثانوي / مجموع السكان 1986	المربعات الصغرى المجمعة	0.008 (1.21)	لا يوجد تأثير	0.018 ***(3.21)	تأثير ايجابي	FDI له تأثير ايجابي أهمية مستوى N/A
Chen and Wu 2005	1998-1988 N= 319	29 مقاطعة	نسبة الاتحاق بالثانوي للصغار من مجموع السكان	التأثيرات الثابتة ذات الاتجاهين	-1.8876* لايوجد احصائيات	تأثير سلبي	0.0734 (N/A)	تأثير سلبي	نقطة تقاطع**: العمالة***،FDI **
Fleisher and Chen 1997	1993-1979 N=N/A	N/A	خرجي الجامعات / مجموع السكان	الانحدارات	0.014 ***(3.20)	تأثير ايجابي مهم	N/A	N/A	TFP (0.89) 1.94 FDI
Fleisher ,Li and zheo 2007a, 2007b	2003-1985 N= N/A	4 اقاليم: الساحل،الشمال الشرقي،أقصى الغرب، الوسط، وطنيا	1- العمال ذوي التعليم الثانوي وفوق 2- العمال الذين لم يتخرجوا من الثانوية	التأثيرات الثابتة ذات الاتجاهين	***0.20 (3.55) **-0.18 (-2.82)	تأثير ايجابي تأثير سلبي	***0.48 (19.81)	تأثير ايجابي	FDI وأهمية تأثيره على TFP

N/A ترمز إلى أن الاحصائيات لم يبلغ عنها ، * ** *** لها دلالة احصائية ل 10%، 5% ، 1% من المجتمع محل الدراسة

Source : Joshua, J. (2015). Op. Cit .p. 213.

في حين مرونة عمالة الأقل تعليما هي أيضا سلبية للفترة ما قبل 1994 من حيث تقديرات FE حيث فرضت عوائد ثابتة لتوسيع نطاق النمو الاقتصادي بين المناطق يمكن تقييمه من خلال تقديرات هامش انتاجية العمل MPL وهامش انتاجية رأس المال MPK والتي يمكن تحديدها باستخدام دوال الانتاج.

بينت دراسة (Fleisher ,Li and Zhao 2007a, 2007b) أنه في حين أن MPK رفض أولا ثم تزايد MPL عام 1990، حيث زادت العمالة المتعلمة في نفس الفترة، وأشاروا أيضا إلى أن MPK ظلت مرتفعة على الرغم من أن عائد رأس المال المادي من العمالة زادت نسبته ، بالنسبة إلى أبحاثهم MPK في الشمال الشرقي ، الساحل، والمناطق الداخلية زاد إلى ما يقارب 30% بعد 1994 في حين انخفض في المناطق الغربية .[24]

الدراسات الخاصة ب (Cai ,Wang and Du 2002) أشارت إلى أن الزيادة بنسبة 1% في رأس المال البشري المقاس بعدد سنوات الدراسة يعني زيادة ب4.53 % في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي علاوة على ذلك تبين أبحاثهم أن الزيادة ب 1% في حصة الاستثمار تؤدي إلى الزيادة بنسبة 0.73% في معدل النمو الاقتصادي السنوي. ووفقا لأبحاثهم رأس المال البشري يخلق أكبر مساهمة وبذلك يؤكد (Fleisher and Chen 1997) نتائجهما.[25]

في الدراسات (Cai ,Wang and Du 2002) حصة الفرد من GDP في السنة محل الدراسة تؤثر سلبا على معدلات النمو للسنوات اللاحقة ،لهذا السبب وجدوا أدلة على التقارب الشرطي في النمو الاقتصادي، أيضا دراسة(Cai and Wang 1999) وجدت علاقة بين نصيب الفرد الأولي من الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي لتكون سلبية وكبيرة على مستوى 1% وبالتالي فرضية التقارب المشروط في النمو قد أكدت.

في حين استخدم (Cai ,Wang and Du 2002) عملية تعميم المربعات الصغرى كإجراء للتعامل مع مشكلة الارتباط الذاتي وعدم التجانس من أجل تحسين كفاءة التقدير (أنظر الجدول أعلاه). هذا المعامل المقدر يعني أن زيادة 1% في دخل الفرد الأولي من GDP يسبب انخفاض ب 3.36% من معدل النمو على مستوى المحافظات مع افتراض أن العوامل الأخرى ثابتة. وفقا لأبحاثهم، رأس المال البشري له أكبر مساهمة وبالتالي تأكدت صحة نتائج (Fleisher and Chen 1997)

[24] Joshua, J. (2015). Op. Cit .p. 214.
[25] *Lin, J. Y., Wang, G. and Zao, Y. (2004).* Op. Cit .p.588.

وجدت دراسة (Chen and Fleisher 1996) أن FDI إلى جانب الزيادة في معدل نمو التعليم العالي هي الأكثر اسهاما في التفرقة بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية.

بينت دراسة(Fleisher, Li and Zhao 2007) أن تأثير FDI على TFP انخفض بعد 1994 كما أن الانفتاح السوقي كشف عن قنوات جديدة لنقل التكنولوجيا، ومع ذلك الاستنتاج الرئيسي هو أن الاستثمار في رأس المال البشري يضيق الفجوات الاقليمية وأيضا يزيد النمو الاقتصادي.

وحددت دراسة (Cai and Wang 1999) نقطة حيث يكون الارتفاع في TFP و GDP كبير جدا بسبب حركة اليد العاملة أثناء فترة ما بعد الاصلاح .

اختبرت أبحاث (Fleisher and Chen 1997) الآثار المحتملة لعدم الارتباط بين تدفق خريجي الجامعات والحضور الفعلي لهؤلاء الخريجين داخل القوة العاملة المحلية ووجدوا أن تراجع الوجود الفعلي للخريجين يؤثر سلبا على العمالة وبالتالي استنتجوا أن هناك علاقة ارتباط قوية بين خريجي الجامعات ووجود هؤلاء الخريجين ضمن سكان المحافظات.[26]

المبحث الثالث: دور التعليم في النمو الاقتصادي في الصين(استخدام منهجية محاسبة النمو)

تقوم هذه الدراسة بتتبع مصادر النمو الاقتصادي للصين بهدف التعرف على مجمل القوى المحركة لإبداعها الاقتصادي ومدى مساهمة التعليم كأحد المحركات المحتملة للنمو الاقتصادي الحالي في الصين، كما سنلجأ لتحليل فجوة النمو بين الصين وباقي بلدان العالم لفهم مصادر الأداء العالي للاقتصاد الصيني منذ الثمانينات مقارنة بأداء البلدان النامية الأخرى والاقتصاديات المتقدمة.

المطلب الأول: اطار محاسبة مصادر النمو

تستخدم هذه الدراسة الاطار المنهجي الكلاسيكي لمحاسبة النمو لتفكيك النمو الاجمالي للاقتصاد إلى مساهمة المدخلات المختلفة والانتاجية الكلية للعوامل (TFP) . هذه المنهجية ظهرت أول مرة من قبل (Solow 1957) وتم تطويرها لاحقا من قبل (Jorgenson) وزملاؤه (Jorgenson and Griliches 1967)، (Christensen and Jorgenson 1969)، (christensen et al 1975)، (Diewert 1976)، (Jorgenson et al 1987) والملاحظ أن اطار منهجية محاسبة النمو

[26] Joshua, J. (2015). Op. Cit .p. 215.

شهد قبولا واسعا كمقياس أدق لمساهمة مختلف المدخلات الاقتصادية وبالتالي أصبحت تمثل القاعدة الذهبية لتحليل الانتاجية ومصادر النمو.

وباستخدام اطار محاسبة النمو في عصر المعلومات، يمكن تجزئة النمو الاجمالي (GDP) على مستوى الاقتصاد إلى مساهمة ثلاث مصادر أساسية: مدخل رأس المال، مدخل العمل ممثلا في التعليم في دراستنا و التقدم التكنولوجيTFP . ويتكون مدخل رأس المال من رأس مال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT Capital) والتي تمثل الاستثمار في الكمبيوتر الصلب والبرمجيات ومعدات الاتصال، ورأس المال غير تكنولوجيا المعلومات والاتصال (Non -ICT Capital) والتي تتضمن الأنواع الأخرى لرأس المال، ويبدو أن ادراج مساهمة رأس المال ICT كان بهدف اظهار أثر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مختلف القطاعات الاقتصادية، أما مدخل العمل فيتضمن الساعات المشتغلة ونوعية العمل ،فعدد ساعات العمل تعكس تعبئة عنصر العمل عن طريق رفع مشاركة عنصر العمل ونصيب العامل من الساعات الطويلة المشتغلة ،أما نوعية العمل فتظهر في مساهمة تراكم رأس المال البشري مثل التعليم والخبرة. أما نمو فيعبر عن مساهمة التقدم التكنولوجي والتقنيات ذات الكفاءة وعوامل أخرى غير ملاحظة.

انتاجية العمل لاقتصاد ما يمكن حسابها بقسمة GDP على اجمالي ساعات العمل المشتغلة. ويعتبر LP مؤشرا جيدا للأداء الاقتصادي، ويشير Jones(1997) إلى أن انتاجية العمل مقياس أكثر قبولا ومصداقية من نصيب الفرد من الدخل في اظهار مستوى الثروة لبلد ما، وقد قدر Fogel(2011) أن "معظم نجاح البلدان النامية يمكن ارجاعه إلى التغير في انتاجية العمل"، ويمكن استخدام اطار منهجية محاسبة النمو لتجزئة نمو انتاجية العمل إلى مساهمة تعميق رأس المال ، نوعية العمل، ونمو TFP.

ويقيس التعميق الرأس مالي نصيب العامل من كمية رأس المال والذي يعتبر المحرك الرئيسي لنمو انتاجية العمل في معظم البلدان كما سنظهره في هذه الدراسة .

يتم تجزئة نمو GDP وانتاجية العمل بناءا على إطار محاسبة النمو المطورة من قبل (Jorgensen et al 2003-2005) ، في هذه العملية يتم تجزئة نمو GDP إلى مساهمة مدخل رأس المال (رأس المال ICT و رأس المال Non –ICT) ومساهمة مدخل العمل (الساعات المشتغلة ونوعية العمل) ونموTFP، في نفس الوقت يمكن تجزئة نمو انتاجية العمل إلى مساهمة التعميق الرأسمالي ونوعية العمل ونمو TFP.

ويبدو أن مساهمة رأس المال ICT في نمو GDP وانتاجية العمل يعرف تحسنا كبيرا عبر الزمن. هذه الملاحظة تتم بدراسة (Kretschmer 2012) التي تؤكد على أن تأثير الاستثمار في ICT على النمو ليس قويا وموجبا ومتزايدا عبر الزمن.

يقدم (Jorgenson and Al 2003) اطارا عاما لتفكيك النمو الاقتصادي إلى مساهمة مدخلات رأس المال والعمل ونمو انتاجية العوامل الكلية ، في ظل دالة الانتاج المبنية أدناه يتم انتاج المخرج (Y) من قبل حزمة المدخلات (X) المتمثلة في خدمات رأس المال وخدمات العمل. يمكن تجزئة خدمات رأس المال إلى رأس مال ICT (K_{ICT}) ورأس مال غير ICT (K_{NICT}) . أما خدمات العمل فهو ناتج ضرب الساعات المشتغلة (A) ونوعية العمل (H)، أما حزمة المدخلات (X) يتم توسيعها بدلالة الانتاجية الكلية للعوامل وفقا لحيادية Hicks (A).

$$Y=A.X(K_{ICT}, K_{NICT}, L, H) \quad ----(1)$$

وفي ظل فرضية التناسبية الكاملة لأسواق العوامل أين يتساوى الناتج الكلي لكل مدخل بسعره وثبات عوائد الحجم للدالة (1) ، وعليه يمكن تحويل الحالة (1) إلى إطار محاسبة النمو كالآتي:

$$\Delta\ ln\,Y = \tilde{V}_K \Delta\, ln\, K + \tilde{V}_L\, \Delta\, ln\, L + \Delta\, ln\, A$$

$$= \tilde{V}_{K\,ICT}\, \Delta ln\, K_{ICT} + \tilde{V}_{K\,NICT}\, \Delta\, ln\, K_{NICT} + \tilde{V}_L \Delta\, ln\, H + \tilde{V}_L \Delta\, ln\, L_H + \Delta\, ln\, A \quad ---(2)$$

حيث $\tilde{V}$ يشير إلى متوسط حصص اجمالي دخل العامل ،وΔln يشير إلى معدل النمو الحقيقي خلال فترة معينة ،فرضية عوائد الحجم الاجمالي في دالة المدخلات يعني أن:

$$(\tilde{V}_K = \tilde{V}_{KICT} + \tilde{V}_{KNICT}) \quad \text{مع العلم أن} \quad \tilde{V}_K + \tilde{V}_L = 1$$

تشير المعادلة (2) إلى أن نمو GDP يمكن تجزئته إلى ثلاث مصادر رئيسية:

* مساهمة مدخلات رأس المال والذي يتضمن مساهمات رأس المال ICT و Non ICT :

$$\tilde{V}_K \Delta\, ln\, K = \tilde{V}_{KICT}\, \Delta\, ln\, K_{ICT} + \tilde{V}_{KNICT}\, \Delta\, ln\, K_{NICT}$$

*مساهمة مدخل العمل والذي يشمل مساهمة الساعات المشتغلة ونوعية العمل:

$$\tilde{V}_L \Delta ln L = \tilde{V}_L \Delta ln L_H + \tilde{V}_L \Delta ln H$$

* مساهمة نمو TFP: ΔlnA

ويمكن الحصول على مكونات نمو انتاجية العمل ($y = Y/L_H$) y كالآتي:

$$\Delta ln y = \Delta ln Y - \Delta ln L_H$$

$$\Delta ln\, y = \tilde{V}_{KICT}\, \Delta ln\, K_{ICT} + \tilde{V}_{KNICT}\, \Delta ln\, K_{NICT} + \tilde{V}_L\, \Delta\, ln\, H + \Delta\, ln\, A \quad ----(3)$$

حيث:

$$\frac{Y}{L} = \frac{A\, K^{\alpha}(LH)^{1-\alpha}}{L}$$

$$= A\, K^{\alpha}\, \frac{(LH)^{1-\alpha}}{L}$$

$$= A\, K^{\alpha}\, \frac{L}{L^{\alpha}}\, \frac{H}{L}$$

$$\frac{Y}{L} = A\, \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\, H$$

و:

$$K_{ICT} = {}^{K_{ICT}}/_{L_H}$$

$$K_{NICT} = {}^{K_{NICT}}/_{L_H}$$

تشيران إلى التعميق الرأسمالي لICTو Non ICT على الترتيب.

المعادلة (3) تشير إلى أن نمو انتاجية العمل يتأثر ب:

* مساهمة التعميق الرأسمالي والتي تتضمن تعميق رأس المال ICTو Non ICT .

$$\tilde{V}_K = \tilde{V}_{KICT}\, \Delta \ln K_{ICT} + \tilde{V}_{KNICT}\, \Delta \ln K_{NICT}$$

* مساهمة نوعية العمل : $\tilde{V}_L\, \Delta\, ln\, H$

* ونمو TFP: ΔlnA

تقدير مخزون رأس المال وخدمات رأس المال يتم كالآتي

*حيث تعطى كمية مخزون رأس المال لأصل ما من الأصول i باستخدام طريقة الجرد الدائم التالية:

$$S_{i,T} = S_{i,T-1}(1-\delta_t) + I_{i,T}$$

$$= \sum_{t=0}^{\infty}(1-\delta_t)^t \; I_{i,T-1} \quad ---(4)$$

حيث $S_{i,T}$ هو مخزون رأس المال عند السلة T لكل نوع من الأصول i والذي يمكن أن يمثل أحد ستة أنواع الأصول المصنفة أدناه ، δ_t هو معدل الاهتلاك الثابت و $I_{i,T-1}$ هو تدفق الاستثمار (بأسعار ثابتة) في الزمن T-t.

وتكون الستة أصول نوعي رأس المال ICTو Non ICT ، حيث تتضمن قائمة رأس المال ICT : أجهزة الكمبيوتر (Si=31%) ، معدات الاتصال (Si=12%) وبرامج الكمبيوتر (Si=46%) في حين تتضمن قائمة رأس المال غير ICT : البناء (Si= 3%)، معدات النقل(Si=20%) والآلات (Si=13%).

* أما بالنسبة لخدمات رأس المال فالخطوة المطلوبة لتقديرها الصادرة عن نوع أصول رأس المال المعطى يتم الحصول عليه وفقا ل (Jorgensen et al 2003) الخطوة تتطلب تقدير كمية خدمات لرأس المال والسعر الريعي (Price Rentier) لتلك الخدمات ، مساهمة أصل رأس المال إلى الدخل والأثر الرجعي للسعر الاسمي للعائد، كمية خدمات رأس المال الصادرة عن نوع الأصول الرأسمالية i في السنة T تعرف على أنها متوسط مخزون رأس المال في السنة T و T -1:

$$K_{i,T} = \frac{(S_{i,T}+S_{i,T-1})}{2} \quad ----(5)$$

ويتم الحصول على السعر الريعي $C_{i,T}$ لخدمات رأس المال من نوع الأصول الرأسمالية i في الفترة T-1 التي ستستثمر في ذلك الأصل لرأس المال عند السعر $P_{i,T-1}$ سيتحصل على أصل عائد الذي يعتبر المعدل الاسمي للعائد r_T الملاحظ في الاقتصاد وسعر السوق للقيمة المتبقية للأصل في السنة T. وفي ظل شروط توازن السوق هذا الشرط يعني :

$$P_{i,T-1}(1-r_T) = C_{i,T} + (1-\delta_i)P_{i,T} \quad ---(6)$$

المعادلة (6) تسمح لنا بحساب السعر الريعي $C_{i,T}$:

$$C_{i,T} = r_T P_{i,T-1} + \delta_i P_{i,T} - \pi_{i,T} P_{i,T-1} \quad ---(7)$$

حيث : $\pi_{i,T}$ هو التغير في سعر الأصل خلال الزمن.

$$\pi_{\mathrm{i,T}} = \frac{(P_{\mathrm{i,T}} - P_{i,T-1})}{P_{i,T-1}}$$

إذن مساهمة خدمات رأس المال $V_{i,T}$ في الدخل الصادرة عن سلعة رأسمالية i في السنة T يمكن حسابها :

$$V_{\mathrm{i,T}} = \frac{\mathrm{K_{i,T}}}{\mathrm{Y_T}} \times \mathrm{C_{i,T}} \qquad ----(8)$$

حيث Y_T هو GDP بالأسعار الجارية للسنة T ، أما معدل العائد الاسمي r_T فيحدد كالآتي: مساهمة مدخلات رأس المال الكلي في الدخل هو مجموع كل أنواع أصول رأس المال التالية:

$$\mathrm{V_K} = \sum_{\mathrm{i}} \mathrm{V_{i,T}} \qquad ----(9)$$

بجمع المعادلات (7) ،(8)، (9) :

$$V_{\mathrm{K}} = \sum_{\mathrm{i}} \frac{\mathrm{V_{i,T}}}{\mathrm{Y_T}} \left(\mathrm{r_T\, P_{i,T}} + \delta_{\mathrm{i}}\, \mathrm{P_{i,T}} - \pi_{\mathrm{i,T}}\, \mathrm{P_{i,T-1}}\right)$$

المطلب الثاني: التعليم ومصادر نمو GDP في الصين

تلجأ الدراسة إلى قاعدة البيانات المستخدمة في دراسة (Jorgensen and Wu 2011) و المتعمد على قاعدة بيانات مؤتمر مجلس الاقتصاد الإجمالي (TED) وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية للبنك العالمي.

وتغطي قاعدة بيانات (Jorgensen and Wu) 119 بلد يتم تقسيمها إلى 7 مجموعات : البلدان الآسيوية النامية، العمالقة (7) ،أمريكا اللاتينية ،أوروبا الشرقية ،الاتحاد السوفياتي سابقا ، إفريقيا جنوب الصحراء وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

ويتم تغطية الفترة 1990 إلى غاية 2015 والتي يمكن تقسيمها إلى فترات ذات مجال زمني 5 سنوات: 1990-1995،1995-2000،2000-2005،2005-2010،2010-2014.

ويتم إدراج النتائج التجريبية لمصادر نموGDP للصين (مقارنة لاقتصاديات أخرى) في الجدول الذي يلتقط بيانات الفترة 1990-2014 ،في حين يظهر البيانات الفرعية 1990-2000، 2000-2010 ،2010-2014 ،على الترتيب.

الجدول 6.3. مصادر نمو GDP (نسبة مؤية)

المساهمة في النمو (٪)								
الفترات	نموGDP	مدخل رأس المال			مدخل العمل			TFP
		ككل	ICT	Non ICT	ككل	نوعية العمل (التعليم)	ساعات العمل	
2014-1990	8.7	6.1	0.9	5.1	0.5	0.1	0.4	2.0
2000-1990	7.0	5.2	0.8	4.4	0.7	0.2	0.5	1.2
2010-2000	10.9	6.3	1.2	5.1	0.4	0.1	0.3	4.2
2014-2010	8.1	6.8	0.8	5.9	0.5	0.1	0.4	0.7
حصتها في النمو (٪)								
2014-1990	100.0	73.8	10.3	58.6	5.7	1.1	4.6	23.0
2000-1990	100.0	73.6	11.5	62.1	0.8	2.2	7.6	16.6
2010-2000	100.0	58.0	10.7	47.3	3.7	1.3	2.3	38.3
2014-2010	100.0	83.3	9.9	73.4	7.2	1.4	5.8	9.4

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءا على مؤشرات التنمية العالمية وقاعدة بيانات (Jorgensen and Wu 2011).

يبدو أن الصين حافظت على معدلات نمو GDP مرتفعة بمتوسط 9% خلال الفترة 1990-2000 أين يرجع 5.8% نقطة إلى مدخل رأس لمال، و0.5% إلى مساهمة مدخل العمل و2.7% إلى TFP وبالتالي يمكننا القول أن نمو GDP الصيني يقوده بشكل كبير إلى تراكم رأس المال والذي يستحوذ على 64.2% من نموه ،كما أن نمو TFP يعتبر مصدرا هاما أيضا للنمو مع حصة مساهمة تقدر ب30% ،على نقيض ذلك يستحوذ مدخل العمل على حصة صغيرة تقدر ب6.1% لنمو GDP الصيني، والذي يدل على أن العمالة تلعب دورا ثانويا في نمو GDP للبلد خلال الفترة 1990-2014.

إذن يبدو أن النمو القوي للاقتصاد الصيني تم قيادته أساسا عن طريق تراكم رأس المال ونمو TFP والذي يستحوذ بشكل مجتمع على حصة للنمو الاقتصادي للصين خلال فترة 1990-2000 ب93.9% والملاحظة أيضا أنه في الفترات الفرعية تسارع معدل النمو الاقتصادي للصين بنمط نمو مماثل للفترة الكاملة. وانكشف أن نمو الاقتصاد الصيني تم قيادته أساسا بقوتين أساسيتين : تراكم رأس المال ونمو TFP ففي الفترة 1990-2000 تزايد معدل نمو GDP الصيني من 7.1% في الفترة 1990-2000 إلى 10.9% في الفترة2000-2010 و8.14% في الفترة 2010-2014، ترافق مع تزايد مساهمة رأس المال من5.2% إلى 6.8% نقطة ، وتزايد مساهمة نمو TFP من 1.2% إلى 4.2% نقطة خلال الفترتين على الترتيب .وعليه تبين أن تسريع النمو بين الفترتين الفرعيتين لم تعتمد فقط على تزايد مساهمة مدخل رأس المال ولكن أيضا بارتفاع حصة مساهمة TFP. هو أن النتائج تشير إلى نمو تراكم رأس المال يتم زيادته عن طريق تقوية القدرة الإستيعابية وتحسينات الكفاءة في الاقتصاد الصيني . من جانب آخر ،نلاحظ انخفاض في نسبة مساهمة العمالة المشتغلة في نمو GDP من مستوى 0.5% خلال الفترة 1990-2000 إلى مستوى منخفض جدا 0.25% نقطة مئوية خلال الفترة 2000-2014 ، مما يشير إلى أن الصين تواجه قيود متزايدة على مستوى عرض العمل. وبالتالي يبدو أن الصين تواجه زيادات كبيرة في مستويات الأجور، مما يمارس ضغطا على الصناعات كثيفة العمالة يمكن القول سلسلة القيمة أو لإعادة التخصيص للبلدان الأخرى.

وبتفصيل مساهمة رأس المال في نمو GDP الصين ، فيبدو أن هناك علاقة ايجابية قوية بين مساهمة إجمالي مدخل رأس المال و نمو GDP في الصين خلال فترة1990-2014 حيث نموGDP تزايد من 7.0% إلى 8.1% مقارنة بمدخل رأس المال ككل تزايد خلال تلك الفترة من5.1% إلى 6.8% ،كذلك يظهر مساهمة رأس المال غير ICT بنمط مماثل لمدخل رأس المال الكلي في نموGDP الصين أكثر مقارنة بمساهمة رأس المال ICT الذي انخفض مع مرور الزمن. أما بالنسبة لمدخل العمل فكانت مساهمته ضئيلة تقدر ب 5.7% خلال الفترة 1990-2014 لكن يبدو أنها تحسنت بشكل متواضع خلال الفترة 2010-2014 حيث بلغت حصتها في النمو الكلي 7.2%. أما فيما يخص مساهمة نوعية العمل (كممثل للتعليم) فيبدو أنها جد ضعيفة (حصتها في النمو تقدر ب 1.1% خلال الفترة 1990-2014). والذي يعكس حقيقة أن التعليم في الصين لايزال يلعب دورا متواضعا في نموها الاقتصادي مقارنة برأس المال المادي والتقدم التكنولوجي اللذان يستحوذان على الأغلبية ، وتتفق النتائج مع دراسة (Arayama and Miyoshi 2004)، (Zhang 2001)، (Li,Liu and Rebelo 1998) التي وجدت أن تراكم رأس المال المادي هو فقط المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الصين.

أما مساهمة TFP فيبدو أنه بمستوى معقول وعرف تحسنا مع الزمن و تربطه علاقة قوية ايجابية مع نمو GDP.

المطلب الثالث:التعليم ومصادر إنتاجية العمل في الصين

من خلال الجدول سجلت الصين نموا قويا لإنتاجية العمل خلال الفترة 1990-2014 ،ويلاحظ أيضا من خلال الجدول أن التعميق الرأسمالي كان المحرك الرئيسي لنمو إنتاجية العمل و الذي يستحوذ على حصة 65.4% تليها مساهمة TFP بحصة كبيرة بنسبة تقدر ب32.8% ، أما مساهمة نوعية العمل في نمو إنتاجية العمل فإنها مازالت عند مستويات منخفضة بنحو 1.8% خلال فترة الدراسة .

وقد شهدت الصين تسارعا في نمو إنتاجية العمل لديها خلال الفترات الفرعية: من 6.0% في الفترة 1990-2000 إلى10.3% في الفترة 2000-2010 إلى 7.56٪ في الفترة 2010-2014 ،علاوة على ذلك يبدو أن هذه الزيادة في إنتاجية العمل ترافقت مع الزيادات المسجلة في مساهمة التعميق الرأسمالي من4.6 نقطة مئوية في 1990-2000 إلى 6.0 نقطة مئوية في 2000-2010 وإلى 6.7٪ نقطة مئوية في 2010-2014 ؛ ومساهمة نمو TFP من 1.2 نقطة مئوية إلى 4.2 نقطة مئوية خلال الفترات على الترتيب نلاحظ أن مساهمة التعميق الرأسمالي لICT في نمو إنتاجية العمل كان كبيرا ويظهر نمطا متزايدا مع مرور الوقت.

الجدول 7.3. المساهمة في نمو انتاجية العمل

المساهمة في النمو (٪)						
الفترات	انتاجية العمل	التعميق الرأسمالي			نوعية العمل	TFP
		ككل	ICT	Non ICT	(التعليم)	
1990-2014	7.9	5.7	0.9	4.9	0.1	2.0
1990-2000	6.0	4.6	0.8	3.9	0.2	1.2
2000-2010	10.3	6.0	1.1	4.9	0.1	4.2
2010-2014	7.5	6.7	0.8	5.9	0.1	0.7

حصتها في النمو (٪)						
25.3	1.3	62.0	11.4	72. 2	100.0	2014-1990
19.8	2.6	64.6	13.1	77.7	100.0	2000-1990
40.4	1.4	47.2	11.0	58.2	100.0	2010-2000
10.1	1.3	78.0	10.6	88.6	100.0	2014-2010

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءا على مؤشرات التنمية العالمية وقاعدة بيانات (Jorgensen and Wu 2011).

لاختبار دور إنتاجية العمل في قيادته لنمو GDP ،يمكن تجزئة نمو GDP إلى مساهمة مصدرين رئيسيين هما نمو إنتاجية العمل وتوسع العمالة ، إطار تجزئة نمو GDP في الملحق أما في هذا القسم يقوم بالتحقيق في دور إنتاجية العمل في قيادة نمو GDP خلال الفترة 1990-2014 من خلال الجدول ، تبين أن إنتاجية العمل هو المحرك الرئيسي لنمو GDP للصين ،حيث تتمثل حصة مساهمته في نمو GDP خلال الفترة 1990-2014 في 8.7% ونلاحظ أيضا في الجدول تحسن دور انتاجية العمل من الفترة 1990-2000 إلى الفترة 2000-2014 حيث ارتفعت هذه الحصة من 84.3% في الفترة 1990-2000 إلى 94.9% في الفترة 2000-2010 أما في الفترة 2010-2014 فكانت 92.8% ، أما توسع القوى العاملة كانت أقل من 10%.

الجدول 8.3. مساهمة انتاجية العمل في نمو GDP(٪)

مساهمة في نموGDP(٪)			
الفترات	نموGDP	انتاجية العمل(٪)	العمالة(٪)
2014-1990	8.7	90.8	9.2
2000-1990	7.1	84.3	15.7
2010-2000	10.9	94.9	5.1
2014-2010	8.14	92.8	7.2

المصدر: من اعداد الطالبتان بناءا على مؤشرات التنمية العالمية وقاعدة بيانات (Jorgensen and Wu 2011).

نلاحظ من الجدول أن مساهمة التعليم ضئيلة جدا مقارنة بمساهمة انتاجية العمل، ففي الفترة 1990-2014 كانت هذه المساهمة تقدر ب 9.2%، وهي ضئيلة جدا حيث أن انتاجية العمل ساهمت ب 90.8% و هذا ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة فمثلا ذكرت دراسة (Fleisher and Chen1997) وجدوا ارتباط ضئيل بين التعليم الثانوي و النمو الاقتصادي و أيضا دراسة(Rebelo 1998) وجدت أن رأس المال البشري له تأثير سلبي على النمو ولكن رأس المال المادي له تأثير ايجابي على النمو. وتتفق هذه النتيجة مع الادعاء القائل بأن الصين تتبع استراتيجية تنموية مبنية على الاستثمار في رأس المال المادي دون إيلاء الأهمية القصوى لقطاع التعليم (الاستثمار فيه بالحجم الكافي). لذلك نلاحظ أن التعليم لايساهم بالقدر الكافي في نموها الاقتصادي على الرغم من أهميته كأحد محركات الأداء الاقتصادي على المدى الطويل . على هذا الأساس ترى الدراسات أن هذه المساهمة ستتوقف عند حد معين من الانتاج لا يمكن أن تتجاوزه حيث بينت بعض الأبحاث (Grossman and Helpman 1991), (Romer1990-1989) أن السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية هو رأس المال البشري و نشر المعرفة و التكنولوجيا. وبالتالي يتأثر نمو GDP وهنا يأتي دور التعليم الذي يحرك هذه النسبة عن طريق كفاءة العمل التي ستبحث عن حلول جديدة لزيادة انتاجية العمل وبالتالي زيادة النمو .

خاتمة

سجلت الصين معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة المدروسة، راجعة في أغلبها إلى تراكم رأس المال المادي و TFP الذي يعتبر مصدرا مهما للنمو . وقد بينت معظم الدراسات أن التعليم له دور ضئيل في النمو الإقتصادي، حيث وجدت هذه الدراسات أن رأس المال المادي له علاقة ايجابية قوية مع نمو GDP على عكس التعليم الذي لاتتعدى مساهمته 2% .

وعلى الرغم من أن الصين بذلت مجهودا كبيرا في النهوض بالتعليم وتطويره من أجل زيادة نسب مساهمته في النمو إلى أنها لم تصل إلى حد الآن إلى النتائج المرجوة وهذا عائد في الأغلب إلى استمرار الصين في الاعتماد على رأس المال المادي إضافة إلى دور التعليم المتواضع في النمو وهذا ما بينته دراسات (Chen and Wu 2005) ، (Zhang 2001) ، (Bertheemy and Demurger 2000) ، (Li , Liu and Rebelo 1998) . في حين ترجع بعض الدراسات هذه المساهمة الضئيلة للتعليم في النمو إلى نوعية التعليم التي لم ترقى إلى المستويات العالمية وهذا يؤثر على نوعية العمالة وبالتالي على النمو الاقتصادي ككل.

نظرا لما سبق أولى الباحثون اهتماما بالغا بالتعليم في دراساتهم التجريبية من أجل معرفة سبل تطويره وربطه بالاقتصاد من أجل زيادة النمو، لأنهم اعتبروا التعليم العنصر الانتاجي الأول في عملية التنمية، ومن هنا نرى أنه على الرغم من مساهمته الضئيلة في نمو الاقتصاد الصيني يمكن أن يكون التعليم من أهم السمات المميزة للنظام الاقتصادي في المدى الطويل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن لدراسة النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد ، إذ أن نمو الناتج الوطني الحقيقي هو مقياس يعبر عن الزيادة في إنتاج البلد من البضائع و الخدمات المختلفة كما يعد من أهم المؤشرات الدالة على تطور الوضع الاقتصادي ، وتعد الأبحاث المتعلقة بمواضيع النمو الاقتصادي عبر البلدان من أهم الدراسات من الفكر الاقتصادي إذ أنها تحدد مصادر الثراء وتسمح بإعطاء تفسير مقبول للميكانيزمات التي تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي في أي بلد للارتفاع .وفي هذا الصدد كانت دراستنا تتمحور حول مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي الذي يسمح بشرح الاختلافات في مستوى الإنتاجية ، وإحداث عملية التقارب الاقتصادي فيما بين الدول ، أي البحث في إمكانية الاعتماد على التعليم كآلية تسمح بالتحسين في مستوى الإنتاجية وساعد الدول النامية على استدراك الفارق بينها و بين الدول الغنية.

وهنا يمكننا الحديث عن التقدم الذي أحرزته دول العالم في هذا المجال ، فاستنادا إلى الدراسات يمكننا تلخيص بعض التطورات الهامة التي تمثل سعي التقدم والتي قامت بها البلدان النامية في تحقيق أعلى مستوى من التحصيل التعليمي ، وقد ظهرت أدبيات اقتصادية تناولت العلاقة الموجودة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

والصين من الدول التي ظلت تشد إليها الأنظار في الآونة الأخيرة من حيث مستوى النمو العالي الذي بلغته وظلت محافظة عليه لسنوات متتابعة حيث أعلنت عن رغبتها في اجراء تحولات واصلاحات اقتصادية تتبنى نماذج وأشكال السوق الحر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. معتمدا في ذلك على تراكم رأس المال المادي ومحاولة تطوير التعليم والنهوض به و اصلاحه فخصصت له ميزانية هامة وعممت المدارس واتبعت استراتيجيات تعليم متطورة من أجل اسهامه في رفع معدلات النمو، غير أن مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي للصين كانت ضئيلة وغير فعالة نظرا لاعتماد الصين الكبير على الموارد المادية، واهمال دور التعليم، إضافة إلى أنه رغم الجهود المبذولة في تطوير التعليم لم يرقى إلى المستويات العالمية التي تؤثر على نوعية العمل وبالتالي على الاقتصاد

ولذلك ظل التعليم يمارس دورا متواضعا وهذا ما أبرزته جل الدراسات التجريبية التي قام بها الباحثون.

رغم ذلك فإن التعليم يساهم بشكل أو بآخر في النمو الاقتصادي (العائد من التعليم) . والذي يبين القيمة الاقتصادية للتعليم من زاوية إسهامه في زيادة الدخل الوطني عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية الأيدي العاملة ،وهو الأمر الذي يؤكد مدى القيمة الاقتصادية للتعليم من زاوية الفرد والمجتمع و الاقتصاد ككل.

وبناءا على ما سبق ،حاولنا معالجة هذا الموضوع و الوصول به إلى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد أو نفي الفرضيات التي اعتمدت في بحثنا ، والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من المقترحات و التوصيات.

نتائج الدراسة:

-تبين من خلال الدراسة أن تأثير التعليم على الأداء الاقتصادي يختلف من بلد لآخر نتيجة اختلاف العوامل الاقتصادية (بيئة اقتصاد كلي سليمة ،مناخ استثماري ملائم في مجال رأس المال المادي والبشري ،أسواق متطورة) والعوامل غير الاقتصادية (النوعية المؤسساتية، الحوكمة الرشيدة، الشفافية ....).

-تبين أيضا من خلال تطبيق محاسبة النمو أن رأس المال المادي يحتل المرتبة الأولى كأكبر مساهم في النمو الاقتصادي للصين يليه التقدم التكنولوجي ثم عنصر العمل .

-تؤكد الدراسة "اتفاقا" مع الدراسات السابقة إلى أن تأثير التعليم على الصين لايزال ضئيلا ولم يرقى إلى المستوى المنوط به .

توصيات الدراسة:

-ينبغي على الصين ايلاء اهتمام أكير للاستثمار في التعليم وتحسينه كما ونوعا وذلك لمواجهة متطلبات الاقتصاد العالمي.

- إذا ما واصلت الصين للاعتماد فقط على رأس المال المادي كمحرك للنمو الاقتصادي فإن نموها على المدى الطويل سيتباطأ إلى أن يتوقف إذا لم ترفع من استثماراتها في مجال التكنولوجيا والتعليم وذلك توافقا مع تنبؤات العديد من الدراسات النظرية والتجريبية.

-ضرورة بذل الحكومة الصينية لمجهود من أجل وضع سياسة تعليمية مرتبطة مع احتياجات النمو الاقتصادي وسوق العمل المحلي ووضع تصور شامل مستقبلي بحيث تتحدد أولويات الاستثمار في التعليم و التوسع في أعداد الطلبة حتى يصبح التعليم مفتاح النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

1 – المراجع باللغة العربية

1.1– الكتب:

1- سامر ،خير أحمد.(2009). *العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية*. دار الثقافة للنشر والتوزيع،بيروت.

2 -نبيل،سعدخليل. (2005). *التعليم والتنمية دراسة في النموذج الصيني*. دار الاسراء للطباعة والنشر والتوزيع. طنطا.

2.1– الاطروحات و الرسائل الجامعية:

3- العضايلة ،مُحَمَّد عبد العزيز.(2006). *اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي الاردني في فترة 1970-2004* ، رسالة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة مؤتة ،الاردن.

4- دلامي،نجية.(2012).*دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات*،مذكرة ماجستر .شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر-.

5- دهان، مُحَمَّد. (2010). *الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري :مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر* .أطروحة دكتوراه . جامعة قسنطينة، الجزائر

6- زروني، مصطفى. (2005). النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

7- مُحَمَّد، عطية .مُحَمَّد، ريحان.(2012) .*التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية*، شهادة ماجستر في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر-غزة-

3.1– المجلات والدوريات:

8- بطانة، عبد القادر.(1990) . *دور الجامعات في تطوير التعليم الأساسي* ، مجلة التربية الجديدة.

9- بن سانية، عبد الرحمن.(2013). الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان

10- زياد، داود. وآخرون.(2014). *الصين رؤية اقتصادية 2014*.موقعQNB للخدمات المالية

11- عبد الصمد سعدون ،عبد الله.(2008). *التنمية والبعد الاشتراكي للسوق*، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 44.

12- معهد اليونسكو للإحصاء .2005.*دليل ارشادي لملئ الاستبيانات عن احصائيات التعليم*.

13- وليد، سليم عبد الحي.(2012). *المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010*. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

14- Adamu, P.(2003).The Impact of Human Capital formation on Economic Development in Nigeria: An Error correction Approach. In: Human Resource Development in Africa: Selected Papers for the Year 2002 Annual Conference,*The Nigerian Economic Society (NES),*Part

15- Azariadis, C. and Drazen, A. (1990). Threshold Externalities in Economic Development, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 105Two

16- Barro ,R .and W ha Lee ,J .(2013).A new data Set of educational attainment in the World -2010,*Journal of Development economics* ,Vol Becker, G.(1994). *Human Capital: A Theoretical and Empirical Analysis*, Chicago, IL: University of Chicago Press.

17- Bao ,w.and. Liu, y.(2009). *Allocation of Resources in China's Higher Education, Working Paper, Graduate School of Education.* Peking University Barro, R. and. Lee, J. (2001). *International Data on Educational Attainment: Updates and Implication.* Oxford Economic Papers

18- Becker,G.(2012). *Growing human capital investment in China compared to falling investment in the United States*. Journal of Policy Modeling 517–524. Department of Economics, University of Chicago, Chicago

19- Brown, P.(2001). Skill formation in the twenty-first century. In P. Brown, A. and Lauder, H.(eds.). *High Skills: Globalization, Competitiveness, and Skill Formation*, Oxford and New York, NY: Oxford University Press.

20- Greenhalgh ,C. and Rogers, M. (2010).*Innovation, Intellectual Property, and Economic Growth* ,Princeton University Press

21- Harbison, F. and Myers, C.(1969). *Education Man Power and Economics Growth*. New York: McGraw .

22- Joshua, J. (2015). *The Contribution of Human Capital towards Economic Growth in China.* Palgrave Macmillan, New York

23- Jones, C. (1998).*Introduction to Economic Growth*, Stanford University Press

24-Koncept Analytics.(2016). *China Education Industry Report.*

25- Lin, J. Y., Wang, G. and Zao, Y. (2004). *Regional Inequality and Labor Transfer in China.* Economic Development and Cultural Change

26- Liu, Z. (1998). *Earnings, Education, and Economic Reforms in Urban China*. Economic Development and Cultural Change

27- Lucas, R. (1988). On the Mechanics of Economic Development, *Journal of Monetary Economics*, Vol. 22

28- Moretti, E. (2004). *Workers' Education, Spillovers, and Productivity: Evidence from Plant-Level Production Functions*. American Economic Review

29- Romer, P. (1990). Endogenous Technological Change*, Journal of Political Economy*, Vol.98, No.5, USA

30- Savvides, A. and. and Stengos, T.(2009).*Human capital and economic growth*, Stanford University Press. Stanford.

31- Schultz, T. (1960). Capital Formation by Education, *Journal of Political Economy, Vol.*

32- Wang, R.(2011). *China Institute for Educational Finance Research.* Salzburg Global Seminar Austria, peking university

33- Weber, L. (2010).*Demographic Change &Economic Growth: Simulations on Growth Models*, Springer.

34- Wong , Dong.(2010). *China's Trade Relations with the United States in Perspective.* Current Chinese Affairs

35- Wu,Li. And.Sui,F.(2010).*L'Economie Chinoise ,* China

36- Yueh, L.(2011) .The Economy of China.UK: Edward Elgar Publishing

3- المواقع الالكترونية

37- http:// www.dr-savd-a.com/vb/showthread.php

38- http://arabic.people .com.cn/31664/6537740.html